قضايا التطرف والجماعات المسلحة

دورية دولية محكمة

Journal of Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

السنة الثانية

The Second Year

العدد الرابع

The Fourth issue

تشرين الثاني / نوفمبر 2020

November 2020

رقم التسجيل: ISSN 2628-8389

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal

https://democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

قضايا التطرف والجماعات المسلحة

Journal of extremism and armed groups

دورية دولية محكّمة

International Scientific Periodical journal

ISSN 2628-8389

تصدر عن

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

E-mail: j.extremism@democraticac.de

Web Site: https://democraticac.de

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن آراء يتبناها

المركز الديمقراطي العربي أو مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

رئيس المركز الديمقراطي العربي: عمار شرعان

President of the Arab Democratic Center: *Ammar Sharaan*

رئيس التحرير: د. بن علي لقرع (الجزائر)

Chief Editor: *Dr. Benali Lagraa (Algeria)*

مدير التحرير: رانيا عبد الله (الأردن)

Manager Editor: *Rania Abdallah (Jordan)*

التدقيق اللغوي:	***Proofreading:***
د. سامية غشير (الجزائر)	*Dr. Samia Ghechir (Algeria)*
د. زهرة الثابت (تونس)	*Dr.. Zahret Al-Thabet (Tunisia)*

أعضاء هيئة التحرير	***Members of the Editorial Board***
د. هشام داود الغنجة (الجزائر)	*Dr. Hichem Daoud El ghandja (Algeria)*
د. محمد صالح جمال (الجزائر)	*Dr. Mohamed Salah Djemal (Algeria)*
فريدة روطان (الجزائر)	*Farida Routane (Algeria)*
فاطمة الزهرة بوعزة (الجزائر)	*Fatima Zohra Bouazza (Algeria)*

الهيئة العلمية

Scientific Committee

د. نداء مطشر صادق الشرفة (العراق)	*Dr. Nidaa Mtasher Sadeq (Irak)*
د. رشيدة بوجحفة (الجزائر)	*Dr. Rachida Boujdehfa (Algeria)*
د. مليكة عقون (الجزائر)	*Dr. Malika Agounne (Algeria)*
د. سوهيلة لغرس (الجزائر)	*Dr. Leghars souhila (Algeria)*
د. جميل أبو العباس زكير بكري الريان (مصر)	*Dr. Jameel Abu abbass Rayan (Egypt)*
د. فؤاد الدواش (مصر)	*Dr. Fouad Al-Dawash (egypt)*
د. محمد الشيخ بانن (المغرب)	*Dr. Mohamed Cheikh Banane (Morocco)*
د. لؤي خزعل جبر (العراق)	*Dr. Luai K. Ghabr (Irak)*
د. أشرف موفق فليح (العراق)	*Dr.. Ashraf Mwafak Falih (Iraq)*
د. مادي إبراهيم كانتي (مالي)	*Dr. Mady Ibrahim Kante (Mali)*
د. محمد المصطفى بن الحاج (المغرب)	*Dr. Mohamed Mustapha Benelhaj (Morocco)*
د. إياد خازر مد الله المجالي (الأردن)	*Dr. Iyad Al majaly (Jordan)*
د. أحمد صلحي (المغرب)	*Dr. Ahmed Salhi (Morocco)*
د. محمد حسان دواجي (الجزائر)	*Dr. Mohamed Hassane Douadji (Algeria)*
د. حاتم بن عزوز (الجزائر)	*Dr. Hatem Benazouz (Algeria)*
أ. عربي بومدين (الجزائر)	*Mr. Arbi Boumediene (Algeria)*
د. يحي بوزيدي (الجزائر)	*Mr. Yahia Bouzidi (Algeria)*
أ. نوح غريب (الجزائر)	*Mr. Nouh Gharib (Algeria)*
أ. سمية بادود (الجزائر)	*Mrs. Soumia Badoud (Algeria)*
أ. سهام صالحي (الجزائر)	*Mrs. Siham Salhi (algeria)*
أ. فاطمة أودينة (الجزائر)	*Mrs. Fatima Oudina (Algeria)*

المحتويات

ملف العدد: الخطاب الإعلامي لتنظيم داعش

- تحليل محتوى مجلة دابق لتنظيم "داعش": الأعداد المترجمة للغة العربية أنموذجا

رانيا عبد القادر عبد الله 06

- تحليل الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش": قناة الخلافة الإسلامية على اليوتيوب أنموذجا

سلافة فاروق الزعبي 31

دراسات وأبحاث

- التطرف والأخلاقيات والإبادات الجماعية لؤي خزعل جبر 58
- خطاب الحرب على الإرهاب وأمننة الساحل الأفريقي محمد السعيد حجازي 83
- الإرهاب الرسمي وسبل مكافحته هشام خلوق 100
- التديّن الشعبي ومحاربة التطرّف: دراسة سوسيوثقافية للهويات الدينية المعتدلة

الفرفار العياشي 117
- الحماية القانونية للأمن الفكري في مواجهة التطرف الالكتروني شامي ياسين 136
- الخطاب الديني وأثره في الوقاية من التطرف والإرهاب: الحالة الفلسطينية نموذجا علاء نزار العقاد 155

عروض كتب

- منصور لخضاري، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني

أحمد صلحي 178

ملـف الـعـدد

الخطاب الإعلامي لتنظيم "داعش"

Media Discourse of "ISIS"

تحليل محتوى مجلة دابق لتنظيم "داعش": الأعداد المترجمة للغة العربية أنموذجا

Analyzing the content of Dabiq magazine for "ISIS": the numbers translated into the Arabic language as a model

رانيا عبد القادر عبد الله[1] ***Rania Abdel Qader Abdullah***

معهد الصحافة وعلوم الأخبار (جامعة منوبة، تونس)

Institute of Journalism and News Sciences (Manouba University, Tunisia)

ملخص: تتناول هذه الدراسة تحليل مضمون مواد مجلة دابق الإعلامية – الدعائية لتنظيم "داعش"، وتحليل الوسائط التي تحمل رسائل مواد المجلة، وموضوعات الخطاب الدعائي للمجلة، وتحليل الأطر المرجعية لخطاب مواد المجلة، والقوى الفاعلة فيه، وخصائص الجمهور المستهدف، والإستمالات الدعائية التي يستخدمها التنظيم في مواد المجلة، إلى جانب الأهداف الظاهرة من الخطاب الدعائي للتنظيم. وقد اعتمدت الدراسة على عينة من أعداد مجلة دابق: الأعداد المترجمة للغة العربية فقط . واعتمدت أداة "تحليل المضمون"، لجمع البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الدراسة، معتمده على وحدة الموضوع. وأظهرت النتائج أن التنظيم أظهر اهتمامًا كبيرًا في الاعتماد على الدعاية الفكرية السياسية ثم الدينية في مجلة دابق نظرًا لطبيعة الجمهور المخاطب، وهو الجمهور العالمي بشكل عام، حيث يهدف التنظيم من إصدار مجلة دابق إلى تهديد دول التحالف، ونشر أفكاره، ومعتقداته الخاصة. ويعتمد التنظيم على الأطر الدينية السياسية لمضمون الرسائل المنشورة في الحملات الإعلامية بكل أشكالها في مجلة دابق. كما بينت النتائج اعتماد التنظيم في المجلة على استخدام الاستمالات الترهيبية، ثم الترهيبية الدينية في رسائلها. والاستمالات تعد الأسلوب الإقناعي أو الأسلوب الذي يهدف إلى إحداث التأثير في متلقي الرسالة الدعائية.

كلمات مفتاحية: مجلة دابق، تنظيم داعش، إعلام داعش، الدعاية، تحليل المحتوى.

Abstract: This study deals with the analysis of the content of the articles of the magazine Dabiq media - propaganda for the Islamic State "ISIS" - the issues translated into the Arabic language - and the analysis of the media that carry the messages of

[1] البريد الإلكتروني RA.ABDALLAH2017@GMAIL.COM

the magazine articles, the topics of the magazine's propaganda discourse, And the analysis of the reference frameworks for the magazine articles, the effective forces in it, and the characteristics of the targeted audience, and the propaganda motifs used by the organization in the magazine's materials, as well as the apparent goals of the organization's propaganda discourse. The study relied on a sample of the issues of Dabiq magazine : the issues translated into Arabic only. The study adopted the "content analysis" tool, to collect data and information that serve the study objectives, relying on the unity of the topic. The results showed that the organization showed a great interest in relying on political and then religious, intellectual propaganda in the magazine Dabiq due to the nature of the audience, which is the global audience in general, as the organization aims to issue the magazine Dabiq to threaten the countries of the coalition and spread its own ideas and beliefs. The organization relies on religious, political frameworks for the content of the messages published in media campaigns in all its forms in Dabiq magazine. The results also showed that the organization in the magazine relied on the use of intimidating and then religious intimidation in its messages, and the inquiries are the persuasive method, or the method that aims to influence the recipients of the propaganda message.

Keywords: Dabiq magazine, ISIS organization, ISIS media, propaganda, content analysis.

مقـــــــدّمة

احتلت حملات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الإعلامية مساحات واسعة في مواقع التواصل الاجتماعي، وعبر صفحات خاصة بالتنظيم نشرت في إصدارات خاصة على شكل حملات إعلامية منظمة، وتصاعدت مع التوسع، والتقدم الميداني لحملات التنظيم الإرهابية، واستخدم أساليب متطورة للترويج الإعلامي الإلكتروني، من خلال بث رسائل عن طريق وسوم (هاشتاغ) يطلقها التنظيم عنوانًا رئيسًا لكل حملة يقوم بها منذ بدء الهجوم على مدينة الموصل في محافظة نينوى العراقية في جوان 2014[1]. واستخدم التنظيم أدوات الإعلام الاجتماعي الحديث، ووسائله بشكل شامل، موظفًا كل ما يمكن من أدوات الإنترنت في خدمة خطته الإعلامية التي يديرها، وتفوق القائمون على "داعش" من ناحية الترويج الخطابي والفكري وصناعة الدعاية الإعلامية سواء كان بالتغرير أو بالترهيب. ويبدو واضحًا في الغزو المعلوماتي الفكري لوسائل التواصل الاجتماعي خاصة "تويتر" التي باتت ميدانًا إضافيًا من ميادين المعارك التي يخوضوها، عبر مئات الحسابات والصفحات التي خاطب فيها التنظيم المجتمعات، وبلغات عدة، إذ لا يمكن تجاهل أعداد المتابعين له

[1] Levitt Mathew, Michael Jacobsen, «The Money Trail: Finding, Following, and Freezing Terrorist Assets,» *Policy Focus*, (The Washington Institute for near East Policy, No.89, Nov 2008), p.21.

على " تويتر"، الذين يصل عددهم حسب Brookings Institution-USD إلى ما لا يقل عن 46 ألف حساب.

لقد استخدم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" أدواته في الترويج لأفكاره ومشروعه، من خلال مواد إعلامية دعائية تشمل ما يلي: 1) الإصدار المرئي كالأفلام الطويلة والقصيرة، الميدانية والتوجيهية، المتسلسلة والمتفرقة، الوثائقية وغيرها، وهي أهم أنواع الإصدارات وأكثرها انتشارًا في وسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع التابعة للتنظيم. 2) الإصدار الصوتي، وهو كل ما يصدره التنظيم من تسجيلات صوتية، وأناشيد مؤثرة في الشباب. 3) مجلة دابق، وهي مجلة احترافية تصدر باللغة الإنجليزية، ولها ثلاثة أعداد فقط مترجمة للغة العربية، وتستهدف من يتكلمون اللغة الإنجليزية، وتميزت بالإخراج والتصميم والجودة، إذا ما قورنت بالمجلات العالمية، وبالمضمون الذي يخاطب الرأي العام الناطق بالإنجليزية، ومحاولة التأثير عليه.

لهذا تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تعنى بوصف وتحليل مواد أعداد مجلة دابق "الأعداد المترجمة للغة العربية" والصادرة عن تنظيم داعش. والمنهج المتبع في الدراسة هو منهج "تحليل المضمون"، لجمع البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الدراسة، وهو أداة توفر وصفًا كميًا، ومنتظمًا للمحتوى الظاهر للرسالة الاتصالية.

وبالرغم من أن الحملات الإعلامية أو المواد الإعلامية لتنظيم "داعش"، متخمة بمشاهد الذبح، وبخطاب ترهيبي. وبالرغم من جهود مكافحته ومواجهته، وحصاره والتضيق عليه إلاّ أنه نجح في استقطاب وتجنيد أعدادٍ كبيرة من الشباب عبر خطاب إعلامي دعائي. لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مضامين مجلة دابق الدعائية لتنظيم "داعش" – الأعداد المترجمة للغة العربية – وعددها ثلاثة أعداد، للتعرف على خصائص الخطاب الإعلامي الدعائي فيها، وذلك من خلال معالجة سبعة محاور أساسية: خصائص محتوى مجلة دابق؛ موضوعات مجلة دابق؛ القوى الفاعلة في خطاب الحملات الإعلامية الدعائية في مواد المجلة، والجمهور المستهدف منها؛ الاستمالات الدعائية المستخدمة، والأطر المرجعية في لغة الخطاب الإعلامي الدعائي في المجلة، والمؤثرات المستخدمة فيها؛ الأهداف الظاهرة من مواد مجلة دابق؛ الإصدارات التي شملتها المجلة؛ الأطر المرجعية للخطاب الدعائي للتنظيم. وذلك ضمن الفترة من 1 جوان 2014 الى 31 أكتوبر 2015، وهي الفترة التي شملت الهجوم على الموصل، والتوسع الجغرافي للتنظيم، ونشاطه القتالي على الأرض،

وحربه الإلكترونية عبر مواقع التواصل الإجتماعي، وإعلان قيام دولة "داعش"، إلى ما قبل هجمات باريس في نوفمبر2015.

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هي الوسائط التي تحمل مواد مجلة دابق؟ ما هي موضوعات الخطاب الدعائي في مواد مجلة دابق؟ ما هي القوى الفاعلة في الخطاب الدعائي في مواد مجلة دابق؟ ما هي خصائص الجمهور المستهدف من المواد؟ ما هي الاستمالات الدعائية التي يستخدمها الخطاب الدعائي في مواد مجلة دابق؟ ما هي الأهداف الظاهرة من الخطاب الدعائي للتنظيم من خلال مواد مجلة دابق؟ ما هي الأطر المرجعية للخطاب الدعائي في مواد مجلة دابق؟ ما هي المؤثرات المستخدمة في مواد مجلة دابق؟

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من أوائل الدراسات التي اهتمت بتحليل مضمون مجلة دابق الصادرة عن تنظيم "داعش". وتأتي هذه الأهمية أيضا من تسليطها الضوء على التحولات والمتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية خلال عامي 2014 – 2015؛ وهي الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة بعد العمليات التي قام بها التنظيم، وبيان تأثير حملاته الإعلامية وإصداراته تحديدا مجلة دابق "الأعداد المترجمة للغة العربية" التي تتبني أفكارا جدلية.

تناولت دراسة للباحث "جيت كلاوسن" Klausen Jytte (2016)، بعنوان "تغريدات الجهاديين: الوسائل الإعلامية والاجتماعية فيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب في سوريا"، ما يظهر على أنه تيار نشر ذاتي عفوي باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعي المسيطر على الاتصالات من قبل تنظيم "داعش". وتمثلت عينة الدراسة بجمع معلومات من 59 موقعًا من المواقع الخاصة بمقاتلي التنظيم على تويتر، والمعروف أنهم موجودون في سوريا، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن 59 موقعًا أنتجت 154119 تغريدة أي بمتوسط 2612 تغريدة، وكان لديهم 892 متابعا وقاموا بمتابعة 184 حسابا، وفي المتوسط كان كل حساب يسجل ما يقارب 85 صورة و91 فيديو.

وتخصصت دراسة للباحث "كايل جرين" .Greene Kyle J (2015)، بعنوان "اتجاهات الإعلام الإرهابي والدعاية"، بتناول أهداف استخدام الإرهاب للوسائل الإعلامية في الماضي، ودراسة استراتيجيات استخدام وسائل الإعلام، والتعمق في تحليل منشورات على شبكة الإنترنت، وأهمها تقارير الدولة الإسلامية ومجلة دابق، وتحليل مقاطع الفيديو التي تم نشرها، والتركيز على إعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة من خلال جمع المادة وتحليلها. وتمثلت مشكلة الدراسة في

طرح موضوع ازدهار تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم القاعدة أنموذجا في وسائل الإعلام والدعاية الإرهابية من خلال تحليل مقاطع الفيديو التي ينشرها التنظيم. خلصت نتائج الدراسة إلى أن الدولة الإسلامية، وتنظيم القاعدة هما المثال الأنسب للتنظيمات الإرهابية التي تستخدم وسائل الإعلام والدعاية في خطابها على شبكة الإنترنت.

أوضحت دراسة القاسمي (2015) – القيادي الجهادي السابق – بعنوان "الأذرع الإعلامية السبع في وزارة إعلام داعش: أهدافها وكيفية المقاومة"، والتي نشرتها قناة العربية عام 2015، أن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، يملك سبعة أذرع إعلامية يبث من خلالها العنف والإرهاب حول العالم، وهي: "أجناد، الفرقان، الاعتصام، الحياة، مكاتب الولايات، إذاعة البيان، مجلة وموقع دابق، و90 ألف صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر". وكشفت الدراسة أن الأهداف الأساسية لهذه القنوات هي التسويق لأفكار التنظيم في مختلف دول العالم، بحيث يمكن تجنيد أكبر عدد من المواطنين، وتأكيد مفهوم الخلافة، وغزو أمريكا وأوروبا خلال الفترة المقبلة.

كذلك بحثت دراسة للباحثة مها عبد المجيد صلاح (2014) بعنوان "استراتيجيات الاتصال في مواقع الجماعات الإرهابية على شبكة الإنترنت"، إشكالية توظيف المنظمات الإرهابية للمزايا، والإمكانات التي يوفرها تطور تكنولوجيا الاتصال في دعم الأنشطة الإرهابية، ونشر ثقافة العنف والإرهاب، إذ سعت الدراسة للتعرف إلى استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في مواقعها الإلكترونية، بما يشمل الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وبنية الاتصال التي تعتمد عليها، وخرائط الاهتمام في المضمون المطروح، والاستمالات الإقناعية المستخدمة، والجمهور المستهدف بالخطاب الإعلامي. واعتمدت منهجية البحث على التحليل الكيفي للمضمون، ومدخل التحليل الشبكي. وكشفت نتائج الدراسة عن أن البنية الاتصالية التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية تستفيد من الإنترنت في تحولها إلى النمط اللامركزي في تبادل المعلومات، والاعتماد على شبكة اتصال مفتوحة ومعقدة التركيب، ما يرفع من درجة تعقيد العمليات الإرهابية وتخطيطها.

وبحثت دراسة صادرة عن مؤسسة أبحاث الدفاع النرويجية للباحثة "حنا روغان" Hanna Rogan (2007)، بعنوان "Al-Qaedas online media strategies: From Abu Reuter to Irhabi" في الإستراتيجية الإعلامية للحركات الجهادية، وتحديدًا تنظيم القاعدة على شبكة الإنترنت، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات حول استخدام وسائل الإعلام التي تقدمها، ومنها أن شبكة

الإنترنت، تسمح للجهاديين بممارسة السيطرة على وسائل الإعلام الجماهيرية، واستخدامها لتحقيق وظائف أوسع من وسائل الإعلام التقليدية. كما خلصت إلى أن أهمية الحملات الجهادية الإعلامية على الإنترنت تكمن إلى حد كبير، في قدرة المجموعات الإعلامية على القيام بدور السلطات من خلال وضع جدول أعمال للوصول إلى المجموعات الجديدة، خاصة في الغرب، وأن الحملات الإعلامية الجهادية على الانترنت في تزايد، وفي كثير من الأحيان تقود إلى جبهات جديدة، ما يشير إلى إدراك الجماعات الجهادية لأهمية الإنترنت كوسيلة هادفة للاتصال الاستراتيجي.

من خلال ما سبق ذكره، تناولت الدراسات السابقة جوانب متعددة تخص إعلام تنظيم "داعش" وأساليبه، ومنها الأذرع الإعلامية السبع في وزارة إعلام داعش أهدافها وكيفية المقاومة، وحجم إنفاق التنظيم على قنواته، التي تدعم التنظيم في توريد ما تملكه من أجهزة إعلامية حديثة جدًا، وعدد حسابات التنظيم على موقع تويتر للتواصل الاجتماعي، والتي يناصر أصحابها تنظيم "داعش". فيما تحدثت دراسات أخرى عن إستراتيجية التنظيم في حرب الإنترنت، والقدرة الهائلة في السيطرة على تطوير سيطرته على مواقع التواصل الاجتماعيّ، وحجم تحريض حسابات التنظيمات التي تحمل فكرًا متطرفًا في موقعي التواصل الاجتماعي "تويتر" و"فيسبوك"، وحجم تأثيرها على الشباب، واعتماد التنظيمات الإرهابية والجماعات التكفيرية على أناشيد العنف التي أصبحت جزءًا أساسيا في نشر أفكارها، وتجنيد مقاتلين جدد، حيث حولوا النشيد إلى أداة فعالة في صراعهم الممتد. وجميع الدراسات السابقة حديثة العهد بين عامي 2006–2007 وأواخر عام 2014 وبداية عام 2016، واتسم اغلبها بالطابع الكمي والإحصائي، في حين ركز البعض الآخر على المضمون. لذا فإن هذه الدراسة تضيف إلى ما سبق دراسة مضمون مجلة دابق "الأعداد المترجمة للغة العربية" والصادرة عن تنظيم "داعش".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محتوى مجلة دابق الأعداد المترجمة للغة العربية، بالإضافة إلى التعرف على الوسائط التي تحملها مواد مجلة دابق؛ والتعرف على موضوعات الخطاب الدعائي في مجلة دابق؛ والتعرف على الأطر المرجعية للخطاب الدعائي للتنظيم في مجلة دابق؛ والتعرف على القوى الفاعلة في الخطاب الدعائي لتنظيم الدولة الإسلامية من خلال مواد مجلة دابق؛ والتعرف على خصائص الجمهور المستهدف من مواد مجلة دابق؛ والتعرف على الاستمالات الدعائية التي يستخدمها التنظيم في مواد مجلة دابق؛ والتعرف على الأهداف الظاهرة

من الخطاب الدعائي في مجلة دابق؛ والتعرف على المؤثرات المستخدمة في الخطاب الدعائي في مواد مجلة دابق.

أولا: نظرية التأطير الإعلامي كنظرية تفسيرية

تعد هذه النظرية واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الاتصال، إذ تسمح للباحث بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام، وتقدم هذه النظرية تفسيرًا منتظمًا لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار، والاتجاهات حيال القضايا البارزة، وعلاقة ذلك باستجابات الجمهور المعرفية، والوجدانية لتلك القضايا"[1]. وتقوم هذه النظرية على أساس أن أحداث وسائل الإعلام ومضامينها لا يكون لها مغزى في حد ذاتها؛ إلاّ إذا وضعت في تنظيم، وسياق وأطر إعلامية محددة، وهذه الأطر تنظم الألفاظ والنصوص والمعاني، وتستخدم الخبرات والقيم الاجتماعية السائدة. ويوفر تأطير الرسائل الإعلامية القدرة على قياس محتوى هذه الرسائل، ويفسر دورها في التأثير على الآراء، والاتجاهات المتعددة. أي أن هذه النظرية ما هي إلاّ بناء محددا للتوقعات التي تستخدمها وسائل الإعلام، لتجعل الناس أكثر إدراكا للمواقف الاجتماعية في وقت ما.

إن تأثير الأطر لا يتحقق من خلال إبراز بعض الجوانب في الأحداث أو الوقائع فقط، ولكن أيضا من خلال الحذف أو الإغفال لجوانب أخرى أو تقديم توصيات خاصة من جانب القائم بالاتصال[2]. فهي إذن عملية هادفة من القائم بالاتصال عندما يعيد تنظيم الرسالة حتى تصب في خانة إدراك الناس، ومؤثراتهم الإقناعية. ولا يتم تأثير الأطر الإعلامية على الرسالة عبر تشكيل الإطار بشكل متعمد فقط، بل يتحقق بالحذف والتجاهل والإغفال المقصود وربما غير المقصود من القائم بالاتصال، أي أن عملية التأطير تؤثر في: القائم بالاتصال، ونص الرسالة، وجماهير المتلقين، والإطار الثقافي والاجتماعي[3].

قدّم العلماء عدة أنواع للأطر الإعلامية المرتبطة غالبا بتغطية وسائل الإعلام للأخبار من ذلك: 1) الإطار المحدد بقضية، حيث يتم التركيز على قضية أو حدث جوانبه واضحة عند الجمهور، لأنه حدث مرتبط بوقائع ملموسة عندئذ يركز الإطار على المدخل الشخصي أو تقديم

---

[1] مكاوي حسن السيد ليلى، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط.1، (الدار المصرية اللبنانية، 1998)، ص ص342-348.

[2] عبد الحميد محمد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط.2، (القاهرة: عالم الكتب، 2010)، ص404.

[3] Entman .R. M., «Framing: Toward Clarification of Fractured Paradigm,» *Journal of Communication*, Vol.43, No.4 (1993).

عناصر الحدث وتداعياته. 2) الإطار العام الذي يرى الأحداث في سياق عام مجرد، ويقدم تفسيرات عامة للوقائع، ويربطها بالمعايير الثقافية والسياسية. وقد تكون ثقيلة على نفسية المتلقي من الناحية المهنية إلاّ أنها مهمة لفهم المشكلات، وتقديم الحلول، والإقناع على المدى البعيد. 3) إطار الإستراتيجية الذي يُرى الأحداث في سياقها الاستراتيجي المؤثر على أمن الدولة القومي، ويتلاءم هذا الإطار مع الأحداث السياسية، والعسكرية ويركز على القيم مثل مبدأ الفوز والخسارة، التقدم والتأخر، النهضة والانهيار، لغة الحروب والصراعات، التنافس الوطني والدولي، مبدأ النفوذ والقوة، تقديم الإنجازات الضخمة أو الإخفاقات، والانتقادات الكبرى.[1]

يقصد بآليات الإطار الموقع الذي تحتله القصة الخبرية في الصحيفة، وكذلك وجود رموز أو إشارات تشير إلى أهمية القصة الخبرية، واستخدام العناصر الشكلية المرافقة مثل: الصور، والرسوم البيانية، والعناوين الفرعية، وحجم الخبر، أي احتوى التعريف السابق على آليات للتأطير، وهي: موقع الخبر أو القصة الخبرية، الرموز والإشارات، الصور والرسوم البيانية، العناوين الفرعية.[2] ووفقًا لأيتمان فإنَّ أطر وسائل الإعلام غالبًا ما تتضمن: "الكلمات الرئيسية والمجاز أو الاستعارة (الأحكام)، والمفاهيم، والرموز، والصور البصرية (المرئية)". وأشار أينتمان إلى الانتقاء، والبروز كأدواتٍ للتأطير، إذ أنَّ التأطير يتضمن بالضرورة الاختيار والإبراز، وذلك لتعزيزِ مشكلةٍ معينة أو تفسيرٍ متفق عليه أو تقييمٍ أخلاقي أو معالجةٍ للموضوع. وفي السياق نفسه فإنَّ استبعاد معلوماتٍ واستثنائها أو جوانب معينة من الموضوع يُعد من أدوات الإطار.[3]

ثانيا: إعلام تنظيم "داعش"

يعد تنظيم "داعش" امتدادًا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، التي أسسها أبو عمر البغدادي (حامد داود الزاوي) في 15 أكتوبر 2006. وفي 19 أفريل 2010 قتل أبو عمر البغدادي في غارة للطائرات العسكرية الأمريكية، وتمت مبايعة أبي بكر البغدادي (إبراهيم عواد إبراهيم البدري السامرائي) أميرًا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق،[4] الذي قرر دخول سوريا. وبتاريخ 8 أفريل 2013 أعلن البغدادي تحالف "الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" بعد خلاف وصدام

[1] Mc Quail D., *Mass communication theory*, 6th Ed, (London: Sage Publications, 2010), pp.83-84.
[2] Entman.R.M., «Framing US Coverge of International News: Contrasts in Narratives of the KAL and Iran Air Incidents,» *Journal of Communication*, Vol. 41, No.4 (1991), pp.7-8.
[3] Ibid., p.7.
[4] الهاشمي هشام، **عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**، ط.1، (لندن: دار الحكمة، 2015)، ص36.

عسكري مع جبهة النصرة بزعامة أبو محمد الجولاني، والتي تمثل تنظيم القاعدة في ميادين سورية، بهدف توسيع دائرة نفوذ كل منهما[1].

لقد مر تنظيم "الدولة الإسلامية"، منذ تأسيسه، بثلاث مراحل رئيسية: الأولى مرحلة العمل داخل العراق، ثم التمدد إلى سوريا في المرحلة الثانية، والمرحلة الثالثة التي تمدّد خلالها التنظيم بشكل عشوائي على الرقعة الجغرافية لإقليم الشرق الأوسط"،[2] منطلقا من أسس فكرية قريبة إلى ما استند إليه تنظيم "القاعدة"، شأنه شأن الحركات والمجموعات التي شكلت تيار السلفية الجهادية.[3] وتستند المرجعية الفكرية للفرع العراقي فقهيًا إلى كتاب "مسائل من فقه الجهاد" لأبي عبد الله المهاجر[4]. فهو دليل العمل الإرشادي لتنظيم الدولة الإسلامية. ويستند المهاجر في مرجعيته إلى الكتاب والسنة، والتراث الفقهي السنّي التاريخي بمذاهبه الأربعة: (الحنفي، المالكي، الشافعي، والحنبلي)، إلاّ أنه يعتمد بصورة خاصة على المذهب الحنبلي، وخصوصا ابن تيمية، وابن القيّم، والمدرسة السلفية الوهابية الحنبلية، وعمليًا على أطروحات أبي بكر الناجي في كتابه "إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة"، والمتمثلة بفكرة مركزية التنظيم[5]، إذ يؤسس لبناء عقيدة قتالية، وإستراتيجية علمية للطائفة الجهادية تقوم على أسس دينية إسلامية، وتستعير النموذج السلطاني الذي يستند إلى فقه الشوكة والغلبة والقوة، وإلى التراث الغربي الثوري الحداثي، ومنهج الحروب الكلاسيكية الحديثة، وتكتيكات حرب العصابات[6].

يتمتع الإعلام بأهمية كبيرة داخل هيكلية تنظيم داعش، إذ وصف عبد الباري عطوان إعلام تنظيم الدولة بـــ"الجيش الإلكتروني" المسيطر على وسائط التواصل الاجتماعي[7]، وهو من أكثر التنظيمات الجهادية اهتمامًا بشبكة الإنترنت، والمسألة الإعلامية. فقد أدرك منذ فترة مبكرة من

---

[1] عطوان عبد الباري، **الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل**، ط.1، (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص35.

[2] إسماعيل محمد، «من القاعدة إلى داعش تحولات واسعة في مشهد العنف،» **السياسة الدولية**، المجلد 50، العدد 201 (يوليو 2015).

[3] الشيمي محمد عبد العظيم، «الأسس الفكرية لتنظيم "داعش"،» **السياسة الدولية**، المجلد 51، العدد 203 (يناير 2016).

[4] المرجع نفسه.

[5] المرجع نفسه.

[6] أبو هنية حسن، أبو رمان محمد، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السُنية والصراع على الجهادية العالمية**، ط.1، (عمان: دار الجيل العربي للنشر والتوزيع، 2015)، ص178.

[7] عطوان عبد الباري، **الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل**، ط.1، (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص178.

تأسيسه الأهمية الاستثنائية للوسائط الاتصالية في إيصال رسالته السياسية، ونشر أيديولوجيته السلفية الجهادية، المتمثلة بمجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تعمل بوصفها مرشدة للسلوك أو ضابطًا له[1]، وأصبح مفهوم "الجهاد الإلكتروني" أحد الأركان الرئيسية في فترة مبكرة منذ تأسيس جماعة "التوحيد والجهاد"، ثم "القاعدة في بلاد الرافدين".

اعتمدت سياسة داعش الإلكترونية على الدفع بمعلومات هائلة من حيث الإنتاج والمحتوى، من أجل كسب التعاطف والعمل على جذب شريحة كبيرة من المتعاطفين معهم من مختلف مناطق العالم، وحثهم على الجهاد لقيام الدولة المزعومة، من خلال وجود التنظيم في الفضاء الإلكتروني. وهو ما عبّر عنه الباحث في قضايا الإرهاب J. M. Berger "جي أم بيرجر"، الذي تعقّب نحو ثلاث ملايين تغريدة لداعش على تويتر، فوجد أن من يحركها أكثر من 7500 حساب يديرها التنظيم، مستخدما في ذلك هاشتاقات جهادية. وتشير صحيفة "سيريان تلغراف" بحسب ما نشرته من تقارير إلى ملاحظة ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، وحضور بارز لـــ "تنظيم "داعش"، وذلك من خلال نشر صور مضرجة بالدماء، ومرفقة بأعلامٍ سوداء، وبيّنت الصحيفة اعتلاء الـــ"هاشتاغات" المتعلّقة بالتنظيم المراتب الأولى على "تويتر" بحسب سيريان تلغراف.

وشهد الهيكل الإعلامي للتنظيم تطورًا كبيرًا في الأسلوب والمضمون والشكل، إلى جانب ظهور مؤسسات إعلامية أنشأها التنظيم لغايات إعداد وبث رسائلة للعالم. ولعل أبرز هذه المؤسسات مؤسسة الفرقان التي هي الأهم بالنسبة للتنظيم، وانبثق عنها مؤسسات أخرى منها مؤسسة الاعتصام، ومركز الحياة الإعلامي، ومؤسسة أعماق، ومؤسسة البتار، ومؤسسة دابق، والخلافة، ومؤسسة أجناد للإنتاج الإعلامي، ومؤسسة الغرباء للإعلام، ومؤسسة الإسراء للإنتاج الإعلامي، ومؤسسة الصقيل، ومؤسسة الوفاء، ومؤسسة نسائم للإنتاج الصوتي، ومجموعة من الوكالات تابعة للمناطق التي تمت السيطرة عليها من قبل التنظيم، كوكالة البركة والخير[2]، وأنشأ التنظيم أيضا إذاعات مثل إذاعة البيان في الموصل، وإذاعة أخرى في مدينة الرقه السورية.

تعد مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي المؤسسة الرسمية والرئيسية لتنظيم الدولة، ومختصة في إنتاج أهم الإصدارات المرئية والصوتية وأهمها إصدار "كسر الحدود" و"صليل الصوارم" بكامل

[1] أبو هنية، أبو رمان، مرجع سابق، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص207.

أجزائه. ويحتل مركز الحياة للإنتاج الإعلامي المكانة الأبرز بين المراكز الإعلامية في التنظيم، نظرًا لكونه متخصصا في مخاطبة الغرب بلغات عدة، لجذب الشباب المسلم في الدول الغربية والتأثير فيهم. وأصدر المركز أهم الإصدارات المرئية مثل "لهيب الحرب" و"شروق الخلافة و"عودة الدينار الذهبي". وينتج المركز مجلة "دابق" بعدة لغات أجنبية، مترجما منها للغة العربية ثلاثة أعداد فقط (الرابع والخامس والسادس). اللغة الأساسية للمجلة هي اللغة الإنجليزية، وظهر عددها الثالث فقط بالفرنسية. وكانت "دابق" هي فقط البداية، فقد تلاها في منتصف 2015 مجلتين بلغتين مختلفتين: "إستوك: المصدر" باللغة الروسية، وهي موجهة لأنصار الدولة في بلاد القوقاز، و"القسطنطينية" باللغة التركية، وهي موجهة لأنصار الدولة في تركيا.

يحدد القائد في تنظيم الدولة أبو مصعب السوري أبعاد الرسالة الإعلامية، بما يلي: البعد الديني (الدفاع عن العقائد والمقدسات وأركان الدين وأسسه). البعد الاقتصادي (الدفاع عن الثروات والأرض ومقومات الوجود). البعد السياسي (الدفاع عن الكيان الحضاري ومقومات الوجود). البعد العاطفي (الدفاع عن الكرامة والأعراض والقيم والمثل والأعراف والتقاليد العالية الموروثة، كالغيرة والرجولة، وحماية العرض والشرف). [1]

أتقن تنظيم الدولة "داعش" استخدام الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، لترويج أفكاره ونشر أعماله، متخذاً من مواقع التواصل الاجتماعي وأهمها "تويتر" منصة إعلامية، فقد أدرك التنظيم منذ بداية تأسيسه الأهمية الاستثنائية للوسائط الاتصالية في إيصال رسالته السياسية الترهيبية ونشر أيديولوجيته السلفية الجهادية. وقد أثارت مخاوف العالم حول قدرة التنظيم الهائلة في قيادة حملاته الإعلامية بنجاح، حيث تحدث أحد قادة التنظيم قائلًا: "الإعلام هو السلطة، ولكنه في هذا الزمان أصبح السلطة الأولى[2]. ويرجع الظهور الأول للجهاز الإعلامي لتنظيم الدولة إلى عام 2012 جليًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبالأخص "تويتر".

ويعتبر القائد في تنظيم الدولة أبو مصعب السوري أن خلاصة نظرية الإعلام والتحريض لدعوة المقاومة الإسلامية العالمية تكمن في جهة خطاب المقاومة الموجه للأمة بكل شرائحها،

[1] المقدسي أبي نسيبة، **الدولة الإسلامية في العراق والشام: مشروع الخلافة الموعود** (د.م: فرسان البلاغ للإعلام، 2014)، ص38.

[2] المرجع نفسه، ص28.

وفحوى الخطاب الموجه بحسب كل شريحة، فمنها الموجة للعموم، ومنها الخاص الموجه لكل فئة بما يناسبها، مؤكدًا على ضرورة أن يكون أسلوب الخطاب الموجه للناس على قدر عقولهم وعلى قدر ثقافتهم وعلمهم ولغتهم، إلى جانب استخدام الوسائل الشعبية والعصرية في نفس الوقت، وأهمها الفضائيات وشبكات الاتصال والكومبيوتر، لإيصال رسائل التنظيم المقروءة والمسموعة والمصورة إلى كافة طبقات وشرائح الأمة.[1]

ثالثا: إجراءات الدراسة

يتناول هذا الفصل وصفًا للمنهج المستخدم في الدراسة، وكذلك مجتمع الدراسة وعينتها، وطريقة اختيارها، ووصفًا لأداة الدراسة وطرائق التحقق من صدقها وثباتها، والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية لتحليل البيانات.

1. الإطار المنهجي

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تعنى بوصف خطاب تنظيم الدولة "داعش"، وتحليله في مجلة دابق "الأعداد المترجمة للغة العربية" والصادرة عن مركز الحياة. أما المنهج المتبع فهو المنهج الوصفي، ويستخدم أداة "تحليل المضمون"، لجمع البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الدراسة، وهي أداة توفر وصفًا منهجيًا كميًا، ومنتظمًا للمحتوى الظاهر للرسالة الاتصالية. ومجتمع الدراسة هو مجلة دابق الصادرة عن تنظيم داعش. والعينة هي الأعداد المترجمة للغة العربية من مجلة دابق. وقد اعتمدت الدراسة أسلوب العينة القصدية أو العمدية لثلاثة أعداد من مجلة دابق مترجمة للغة العربية، ومن إصدار مؤسسة الحياة. أما وحدة التحلي، فقد استخدمت وحدة الموضوع.

الجدول (1): أعداد مجلة دابق المترجمة إلى اللغة العربية

اسم المجلة	عدد المواد	%
العدد الرابع من مجلة دابق " الحملة الصليبية الفاشلة"	25	46
العدد الخامس من مجلة دابق " باقية وتتمدد بإذن الله"	14	26
العدد السادس من مجلة دابق " قاعدة وزيرستان شهادة من الداخل"	15	28
المجموع	**54**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة.

[1] المرجع نفسه، ص39.

2. فئات التصنيف

- الوسائط التي تحمله الرسائل في الحملة الإعلامية (1–14): (كلمة العدد، موضوع العدد، تصريح، مقابلة، تقارير، أخبار، تحليل إخباري، مقال، مقال تعليق، اقتباسات جانبية، كلمات العدو، بورتريه، غلاف أمامي).
- موضوعات الرسالة، وشملت (1–10) : (دعاية فكرية دينية، دعاية فكرية سياسية، دعاية فكرية دينية سياسية، بيانات ورسائل عامة، التشهير بالآخرين، التحريض على العنف، الإهانة والتحقير، اشادات بالعمل الجهادي، جمع أكثر من مضمون، الإعلان عن بدء حملة دعائية).
- الأطر المرجعية لمضمون الرسالة، وشملت (1–6) : (الدينية، السياسية، معتقدات خاصة بالتنظيم، الطائفية، مختلط يجمع بين أكثر من إطار، الدينية السياسية).
- القوى الفاعلة في المحتوى، إو الخطاب، وشملت (1–11) : (أبي بكر البغدادي "الخليفة"، قادة التنظيم المعروفين لوسائل الإعلام، قادة التحالف، قادة دول الغرب، ضحايا العمليات، قادة التنظيم والضحايا، مختلط يجمع بين أكثر من طرف، متعاطفين مع التنظيم، مسؤولين من المراكز الإعلامية وغير ذلك، منتسبي التنظيم، غير مُحدد ومواد لم تحمل أي اسم ومعظمها مواد دينية).
- الجمهور المخاطب، وشمل (1–10) : (العالمي، العربي، الإسلامي السني، الإسلامي الشيعي، قادة التحالف، المسلمون من غير العرب، مواطني دول التحالف، منتسبي التنظيم، جنود تنظيم الدولة الإسلامية، مختلط ومواد موجهة لأكثر من طرف).
- الخصائص للجمهور المستهدف، وشملت (1–6) : (قادة الدول، الشباب، الأقلية الدينية، الأقلية الطائفية، مختلطة وخصائص متعددة، الأطفال).
- أنواع الاستمالات المستخدمة، وشملت (1–8): (الدينية، العقلية، العاطفية، الترهيبية، التحفيزية، التحفيزية الدينية، المختلطة التي استخدمت أكثر من استمالة، الترهيبية الدينية).
- الهدف الظاهرمن الخطاب الدعائي للتنظيم، وشمل (1–9): (نشر أفكار ومعتقدات التنظيم، تجنيد الشباب وجذبهم للانضمام لصفوف التنظيم، زيادة عدد المتعاطفين مع التنظيم، تقديم المعلومات،

تحفيز المنتسبين للتنظيم وتشجيعهم وغير ذلك، تهديد دول التحالف، تهديد الأقليات الدينية، مختلط يجمع بين أكثر من هدف).

- استخدام المؤثرات، وشملت (1–6): (انفوغرافك، استخدام كتابات ذات دلالة معينة أي مفردات خاصة بمعتقدات التنظيم ومعروفة لوسائل الإعلام، المختلطة التي تجمع بين أكثر من مؤثر، غير ذلك، تصميم جرافيكي).

3. صدق الدراسة وثباتها

- الصدق الظاهري للاستمارة، حيث تم التأكد من صدق استبانة الدراسة من خلال عرض استمارة التحليل على ثلاثة محكمين من أساتذة الصحافة والإعلام ومناهج البحث.
- صدق الاتساق الداخلي لاستبانة الدراسة، بهدف التأكد من صدق الاتساق الداخلي لفئات التصنيف في الاستمارة التي تقيس موضوع الدراسة، وتم بعد الانتهاء من إجراءات التحكيم تطبيقها على عينة من عينة الدراسة.

يقصد بالثبات في تحليل المضمون أن يتوصل الباحثون إلى النتيجة ذاتها عند تطبيق فئات التحليل ووحداته ذاتها على المضمون عينه، حيث يعبّر الثبات عن نسبة الاتساق بين أكثر من باحث في تحليل المضمون لعينة من المواد الإعلامية باستخدام أداة التحليل عينه . وبما أنه لا توجد معايير دقيقة لقياس ثبات تحليل المحتوى، لذا لا بد من التحري والدقة في اختبار طريقة لرفع الثبات في هذا المجال بحيث تكون هذه الطريقة وثيقة الارتباط بأهداف الدراسة. ويمكن الحكم على ارتفاع ثبات تحليل المحتوى إذا كان معامل الثبات 85 بالمائة. ونتيجة لذلك ظهرت العديد من المعادلات الرياضية، التي يمكن استخدامها لحساب ثبات عملية التحليل، ومن أشهرها معادلة هولستى (Holsti)، التي استخدمت في العديد من الدراسات.

اختارت الباحثة الفئات، ورمّزتها بترميزها، مستعينة بأحد الزملاء لحساب ثبات التحليل من خلال تحليل فئات الدراسة، ووحداتها بعد توضيحها، وتعريفها له وبالهدف من الدراسة، حيث شرحت الباحثة أداة الرصد والفئات الخاصة بها، وتم تزويده بنسخة منها. جاءت قيمة معامل تقدير الثبات نحو 95% ويعد هذا المعامل مرتفعا. وبناء على ما توصلت إليه Kaid & Wadsworth،

فانه يمكن الاعتماد على هذه النسبة في تحليل المضمون، والفئات المستخدمة في هذه الدراسة، كما أن هذه النسبة تؤكد ايضا صلاحية أداة تحليل المضمون هذه للتطبيق.

4. إجراءات تطبيق الدراسة

بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، تم إعداد الأدوات الخاصة بالدراسة، وعرضها على لجنة من المحكمين للحكم على الصدق الظاهري لتطبيقها على العينة الاستطلاعية. وبعد التأكد من الصدق والثبات من خلال عرض استمارة التحليل على ثلاثة محكمين تم اعتماد الاستمارة بشكلها النهائي، وحصر مجتمع الدراسة، ثم اختيار العينة بأسلوب العينة القصدية أو العمدية، وتم الحصول على عينة الدراسة.

لقد تم تطبيق أدوات الدراسة على عينة الدراسة، ومتابعتها وجمعها، وتجهيزها للتحليل الاحصائي. **ثم** تم تفريغ البيانات على قوائم خاصة، ثم ادخالها إلى برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومعالجتها احصائيًا. وفي الأخير تم استخراج النتائج وعرضها ومناقشتها.

رابعا: نتائج الدراسة ومناقشتها

تناولت هذه الدراسة تحليل ثلاثة أعداد من مجلة "دابق" التي يصدرها التنظيم وهي الأعداد المترجمة للغة العربية فقط، وبلغت 54 مادة في المجلة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التفصيلية، ما يساعد على التعرف على رسائل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتوجهاته من خلال مجلة دابق، وبالتالي معالجة مشكلة الدراسة والتصدي لأهم محاورها وهي سبعة محاور أساسية: خصائص مضامين مجلة دابق؛ موضوعات مجلة دابق؛ القوى الفاعلة في مواد مجلة دابق والجمهور المستهدف؛ الاستمالات الدعائية المستخدمة، والأطر المرجعية في لغة الخطاب الإعلامي الدعائي للتنظيم، والمؤثرات المستخدمة في مجلة دابق؛ الأهداف الظاهرة في مواد مجلة دابق؛ الإصدارات التي شملتها مواد مجلة دابق؛ الأطر المرجعية. وجاءت نتائج دراسة تحليل مضمون المجلة على النحو الآتي :

1. خصائص مضامين من ناحيتي الشكل والوسيلة

تبين النتائج في الجدول (2) القوالب التي تحمل الرسائل في الأعداد عينة البحث من مجلة دابق، وعدد موضوعاتها الإجمالي 54 مادة، حيث جاء موضوع العدد الأكثر حضورا وحصل على

22% ثم الاقتباسات الجانبية 15% والتقرير 11% والمقال 11% وكلمات العدو 9% والمقابلة 7% وكلمة العدد حصلت على 6% والغلاف الأمامي 6% والتصريح 4% والتحليل الإخباري حصل على 4% ومقال التعليق 4% بينما جاءت الأخبار الأقل حضورا وبنسبة لم تتجاوز 2 بالمائة.

الجدول (2) توزيع مضامين مواد مجلة دابق (القالب الصحفي)

القوالب	المجموع	
	العدد	%
موضوع العدد	12	22
اقتباسات جانبية	8	15
تقارير	6	11
مقال	6	11
من كلمات قادة التحالف(كلمات العدو)	5	9
مقابلة	4	7
كلمة العدد	3	6
موضوع غلاف امامي	3	6
تصريح	2	4
تحليل إخباري	2	4
مقال تعليق	2	4
أخبار	1	2
المجموع	54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

أظهرت النتائج المتعلقة بالمحور الأول "خصائص المواد المنشورة في مجلة دابق عينة الدراسة من ناحيتي الشكل والوسيلة" التي تحمل الرسائل في الأعداد عينة البحث من مجلة دابق، وعددها 54 مادة، حيث أظهرت تركيز التنظيم في المجلة على موضوع العدد بشكل أكبر من القوالب الأخرى، ويحمل نفس عنوان المجلة الرئيس. في حين جاءت النسب للقوالب الأخرى متقاربة نوعًا ما في جهد متزن لعرض إنجازات التنظيم عبر القوالب المتبقية لنقل رسائله للجمهور الناطق باللغات غير العربية، لحشد وكسب التأييد من مواطني دول التحالف. وهذا يتفق مع ما جاءت به النظرية التفسيرية للدراسة (نظرية الأطر الإعلامية)، حيث أشار اينتمان (1993) إلى الانتقاء، والبروز كأدواتٍ للتأطير، أي محاولة جعل الرسائل أطر تحمل دعاية أو معتقدات إذ أن

التأطير يتضمن بالضرورة الاختيار والإبراز، وذلك لتعزيزِ مشكلةٍ معينة أو تفسيرٍ متفق عليه أو تقييمٍ أخلاقي أو معالجةٍ للموضوع. وفي السياق نفسه فإنَّ استبعاد معلوماتٍ واستثنائها أو جوانب معينة من الموضوع يُعتبر من أدوات الإطار. وهذا ما يضع هذه المجلة وموادها ضمن المعنى الواسع للدعاية الذي يشمل الحرب النفسية في التعامل الدعائي مع الخصم الأجنبي.

2. موضوعات الحملات الإعلامية الدعائية في مواد مجلة دابق

الجدول (3) الموضوعات حسب مجلة دابق

موضوعات الرسالة	المجموع	
	العدد	%
دعاية فكرية (دينية سياسية)	17	31
بيانات ورسائل عامة	12	22
يجمع بين أكثر من مضمون	8	15
دعاية فكرية سياسية	5	9
إشادات بالعمل الجهادي	5	9
دعاية فكرية دينية	4	7
التشهير بالآخرين	2	4
الإهانة والتحقير	1	2
التحريض على العنف	0	0
الإعلان عن بدء الحملة	0	0
المجموع	54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

تبيّن النتائج في الجدول (3) موضوعات الرسالة في مجلة دابق حيث حصلت الدعاية الفكرية (الدينية السياسية) على 31% وهي الأكثر حضورا بين موضوعات المجلة، وبيانات ورسائل عامة على 22% وما يجمع بين أكثر من مضمون على 15% والدعاية الفكرية السياسية 9% والإشادات بالعمل الجهادي 9% والدعاية الفكرية الدينية على 7% والتشهير بالآخرين 4% والإهانة والتحقير على 2% فيما لم ترد أي مادة تحمل الإعلان عن بدء الحملة أو التحريض على العنف. وأظهرت النتائج المتعلقة بالمحور الثاني أن تنظيم داعش اعتمد على الدعاية الفكرية السياسية والدعاية

الفكرية الدينية السياسية في خطابة الإعلامي الدعائي في مجلة دابق، وبيانات ورسائل عامة. وتتفق هذه النتيجة مع أهداف الحرب النفسية لإقناع الجمهور والتأثير عليه، والسيطرة على سلوكهم، حيث يتعامل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" مع خصم أجنبي، ويسعى إلى تحطيم معنوياته بأساليب نفسية ومنطقية، ثم يبدأ الخصم بالشك بمعتقداته وبأفعاله.

3. القوى الفاعلة في الخطاب الإعلامي الدعائي في مواد مجلة دابق

تبين النتائج في الجدول (4) القوى الفاعلة في المحتوى أو الخطاب في مواد الحملات في مواد أعداد مجلة دابق عينة البحث، حيث حصل غير محدد على 41% وقادة التنظيم المعروفون لوسائل الإعلام 31% وقادة التحالف على 9% وضحايا العمليات على 9% وغير ذلك 7% وأبو بكر البغدادي (الخليفة) على نسبة 2 بالمائة.

الجدول (4) مضامين مجلة دابق حسب القوى الفاعلة

القوى الفاعلة	المجموع	
	العدد	%
غير محدد	22	41
قادة التنظيم المعروفون لوسائل الإعلام	17	31
قادة التحالف	5	9
ضحايا العمليات	5	9
غير ذلك	4	7
أبو بكر البغدادي (الخليفة)	1	2
المجموع	54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

وأظهرت النتائج المتعلقة بالمحور الثالث اعتماد التنظيم على مواد غير معرفة القوى وبنسبة اقتربت من النصف، وهذه نسبة كبيرة إذ أن اعتماد التنظيم في مخاطبة الجمهور العالمي على عدم الكشف عن هوية القائم بعملية الاتصال، واهتم بمضمون الرسالة الإعلامية في الخطاب الدعائي وكيفية التأثير، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في كتاب (الحديدي والإمام، 2006)، حيث اعتبر وضوح الأهداف من أهم أساليب الإقناع، إذ يؤخذ في الاعتبار أن الهدف الواضح من الرسالة قد ينشط الاتجاهات المقاومة والعمليات الانتقائية، في حين أن الهدف الضمني قادر على التغلب على

ذلك، ويتوقف الأمر على نوعية الجمهور، ومستواه التعليمي، والثقافي وطبيعة الموضوع، ومدى تشابك عناصره وحجم ومستوى المعلومات عن الموضوع لدى الجمهور.

4. الجمهور المستهدف

تبين النتائج في الجدول (5) هوية الجمهور المخاطب، حيث حصل الجمهور العالمي على نسبة 46% والعربي على 22% والإسلامي السني على 7% والجمهور المختلط على 6% وجنود تنظيم الدولة الإسلامية على 4% والمسلمون من غير العرب على 2% في حين لم ترد مواد تخاطب أعضاء التنظيم والجمهور الإسلامي الشيعي وقادة التحالف. وتبين النتائج في الجدول (6) خصائص الجمهور المستهدف، حيث حصل الجمهور المختلط على 52% قادة الدول على نسبة 30% والشباب 13% والأقلية الدينية 4% والأقلية الطائفية 2% ولم ترد مواد تخاطب الأطفال.

الجدول (5) مضامين مجلة دابق حسب الجمهور المخاطب

الجمهور	المجموع	
	العدد	%
عالمي	25	46
عربي	15	28
إسلامي سني	4	7
مواطنو دول التحالف	4	7
مختلط	3	6
جنود تنظيم الدولة الإسلامية	2	4
المسلمون من غير العرب	1	2
إسلامي شيعي	0	0
قادة التحالف	0	0
منتسبو التنظيم	0	0
المجوع	54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

لقد أظهرت النتائج المتعلقة بـــ"الجمهور المستهدف" هوية الجمهور المخاطب في مواد مجلة دابق، حيث حصل الجمهور العالمي على أعلى نسبة ووصلت إلى النصف، جاء بعدها قادة

التحالف. وهذه النتيجة تشير إلى أن التنظيم يخاطب الجمهور العالمي بشكل عام لكسب التأييد، وشحن شعوب دول التحالف للوقوف بوجه قادتهم، لتحقيق أهدافهم الإستراتيجية البعيدة المدى في إقامة دولة الخلافة الإسلامية. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به النظرية التفسيرية للدراسة (نظرية الأطر الإعلامية)، حيث أن الإطار الاستراتيجي يرى الأحداث في سياقها الاستراتيجي المؤثر على أمن الدولة القومي، ويتلاءم هذا الإطار مع الأحداث السياسية والعسكرية، والذي يركز على لغة الحروب والصراعات، التنافس الوطني والدولي، مبدأ النفوذ والقوة ومصادره وأشخاصه ومظاهره. كما أظهرت النتائج المتعلقة بالمحور الرابع خصائص الجمهور المستهدف بالاعتماد على مخاطبة الجمهور مختلط الخصائص.

الجدول (6) مضامين مجلة دابق حسب الجمهور المستهدف

الخصائص الجمهور المخاطب	المجموع	
	العدد	%
مختلط	28	52
قادة الدول	16	30
الشباب	7	13
الأقلية الدينية	2	4
الأقلية الطائفية	1	2
الأطفال	0	0
المجموع	54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

5. الاستمالات الدعائية

تبيّن النتائج في الجدول (7) الاستمالات المستخدمة في مواد الحملات الإعلامية لكل عدد من أعداد مجلة دابق عينة البحث، حيث حصلت الاستمالة الترهيبة على 31% والترهيبة الدينية على 30% والتحفيزية على 15% الدينية على نسبة11% المختلطة 9% والعقلية على 2% والعاطفية 2% ولم ترد مواد تستخدم الاستمالة التحفيزية الدينية. وأظهرت النتائج المتعلقة بالمحور الخامس، حيث جاءت استمالة الترهيب الأعلى وبنسبة وصلت إلى النصف، ثم الاستمالة الترهيبية الدينية. ويشكل اعتماد التنظيم على استخدام الاستمالة الترهيبية في خطابة الإعلامي الدعائي لتأكيد أنه

موجود، وأنه يشكل قوة حقيقة على الأرض إلى جانب إضعاف عزيمة جنود العدو بالنسبة له، وجذب عدد كبير من المتعاطفين من خلال الترهيب، والتهديد بالقتل. وهذا ما أكده (مكاوي والسيد،2001)، الذي يشير إلى أن استخدام الاستمالات الترهيبية يؤدي إلى جعل المتلقي يستجيب للرسالة، بسبب توقعات الفرد بإمكان تجنب الأخطار، وبالتالي تقليل التوتر العاطفي عند الاستجابة لمحتوى الرسالة.

الجدول (7) مضامين مجلة دابق حسب الاستمالات المستخدمة

الاستمالات	المجموع	
	العدد	%
ترهيبة	17	31
ترهيبة دينية	16	30
تحفيزية	8	15
دينية	6	11
مختلطة	5	9
عقلية	1	2
عاطفية	1	2
تحفيزية دينية	0	0
المجموع	54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

6. أهداف الخطاب الدعائي الظاهر من مواد مجلة دابق

تبيّن النتائج في الجدول (8) الهدف الظاهر من الخطاب الدعائي للتنظيم في مواد الحملات الإعلامية لكل عدد من أعداد مجلة دابق عينة البحث، حيث حصل تهديد دول التحالف على 28% ونشر أفكار التنظيم ومعتقداته على نسبة 26% وتجنيد الشباب وجذبهم للانضمام لصفوف التنظيم على 17% والمختلط على 19% وتقديم المعلومات على 7% وزيادة عدد المتعاطفين مع التنظيم على 4% ولم ترد أي مواد تهديد للأقليات الدينية أو تحفيز المنتسبين للتنظيم وتشجيعهم.

أظهرت النتائج المتعلقة بالمحور السادس "أهداف الخطاب الدعائي الظاهر في مواد مجلة دابق" الهدف الظاهر في أعداد مجلة دابق عينة البحث، حيث أظهرت النتائج أن الهدف الظاهر هو

تهديد دول التحالف أولا، ونشر أفكار التنظيم ومعتقداته ثانيًا. وهذه النتيجة تشير إلى أن التنظيم يهدف في الدرجة الأولى إلى تهديد دول التحالف، نظرًا لما قامت به هذه الدول من عمليات عسكرية تعمل على وقف امتداد التنظيم وتوسعه، للوصول إلى وقف عمليات دول التحالف العسكرية وصولا إلى تحقيق الهدف الأول للتنظيم، وهو دولة الخلافة وفق أحد شعاراتها "باقية وتتمدد". وتتفق هذه النتيجة مع الأطر الفكرية لنظرية الدعاية حيث يتمثل هدف الحرب النفسية بالأهداف التي تسعى إليها أية حرب دعائية، والمتمثلة في تحريك وتوجيه الكراهية ضد العدو وتحطيم معنوياته، وإقناع الجمهور بعدالة القضية التي يحاربون من أجلها، وتقوية روحهم القتالية. كذلك يتفق مع نظرية الاستثارة (التحريض)، التي تقوم على فكرة أن العنف المقدم في وسائل الإعلام يعد حافز أو مثير عدواني أو محرض يزيد من الإثارة السيكولوجية للفرد. وبناءًا على ذلك يزيد احتمالات قيام الفرد بسلوك عدواني، فالاستثارة ليست نفسية أو عاطفية فحسب، ولكنها أيضا تولّد لديهم شعورًا بإمكانية الاستجابة العدوانية لما يشاهده.

الجدول (8): مضامين مجلة دابق حسب الهدف الظاهر من الخطاب الدعائي للتنظيم

الهدف	المجموع	
	العدد	%
تهديد دول التحالف	15	28
نشر أفكار ومعتقدات التنظيم	14	26
مختلط	10	19
تجنيد الشباب وجذبهم للإنضمام لصفوف التنظيم	9	17
تقديم المعلومات	4	7
زيادة عدد المتعاطفين مع التنظيم	2	4
تحفيز وتشجيع المنتسبين للتنظيم	0	0
غير ذلك	0	0
تهديد الأقليات الدينية	0	0
المجموع	54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

7. الأطر المرجعية للخطاب الدعائي للتنظيم

تبيّن النتائج في الجدول (9) الأطر المرجعية لمضمون الرسالة لجميع مواد الحملات في عدد من أعداد مجلة دابق عينة البحث، حيث حصلت المرجعية الدينية السياسية على 35% والمرجعية السياسية على 28% والمرجعية الدينية على نسبة 22% ومعتقدات خاصة بالتنظيم على 7% والطائفية على 4% ومختلط على 4% فقط.

الجدول (9) مضامين مجلة دابق الأطر المرجعية

الأطر المرجعية	المجموع	
	العدد	%
دينية سياسية	19	35
سياسية	15	28
دينية	12	22
معتقدات خاصة بالتنظيم	4	7
طائفية	2	4
مختلطة	2	4
المجموع	54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

تبيّن النتائج في الجدول (10) استخدام المؤثرات وعناصر الإبراز في مواد أعداد مجلة دابق عينة البحث، حيث حصل استخدام كتابات ذات دلالة معينة (مفردات معروفة لوسائل الإعلام يستخدمها التنظيم في خطابة الإعلامي الدعائي) على 48% وغير ذلك 33% ومختلطة 15% والمؤثرات البصرية على نسبة 2% والإنفوغرافيك على 2% فقط.

وأظهرت النتائج أن الأطر المرجعية لمضمون مواد مجلة دابق اعتمدت على الأطر الدينية السياسية بنسبة كبيرة، تلتها الأطر السياسية. وتشير النسب السابقة إلى أن اعتماد التنظيم في خطابه على الأطر المرجعية الدينية والسياسية بشكل متقارب لأن معركته أولا سياسية ضد دول التحالف، وثانيًا دينية من منطلق أفكاره ومعتقداته في إقامة دولة إسلامية، ومحاربة الصليبين وإقامة شرع الله. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في نظرية الأطر الإعلامية، حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن أحداث وسائل الإعلام ومضامينها لا يكون لها مغزى في حد ذاتها، إلاّ إذا وضعت في تنظيم

وسياق وأطر إعلامية محددة. وهذه الأطر تنظم الألفاظ والنصوص والمعاني، وتستخدم الخبرات والقيم الاجتماعية السائدة. ويوفر تأطير الرسائل الإعلامية القدرة على قياس محتوى هذه الرسائل، ويفسر دورها في التأثير على الآراء، والاتجاهات المتعددة، وما هي إلاّ بناء محدد للتوقعات التي تستخدمها وسائل الإعلام، لتجعل الناس أكثر إدراكا للمواقف الاجتماعية في وقت ما. فهي عملية هادفة من القائم بالاتصال عندما يعيد تنظيم الرسالة، حتى تصب في خانة إدراك الناس، ومؤثراتهم الاقناعية. كذلك يتفق مع ما قاله (W. Phillips Davison)، حيث اعتبر الدعاية السياسية أهم أنواع الدعاية التي يلجأ لها التنظيم التي تكون إستراتيجية أو تكتيكية، وتضع خطوطا عامة وأنساق الجدال، وترتيب الحملات الدعائية. وتسعى الدعاية التكتيكية للحصول على نتائج فورية في إطار عملها مثل المنشورات أثناء الحرب، والأساليب الإعلامية للحصول على استسلام العدو، بالإضافة إلى الدعاية الدينية التي تهدف إلى تحويل الناس من معتقداتهم الدينية إلى معتقد آخر.

الجدول (10) مضامين مجلة دابق حسب استخدام المؤثرات الفنية

المؤثرات	المجموع	
	العدد	%
استخدام كتابات ذات دلالة معينة	26	48
غير ذلك	18	33
مختلطة	8	15
مؤثرات بصرية	1	2
انفوغرافك	1	2
تصميم جرافيكي	0	0
المجموع	54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

المـــراجـــع

باللـــغة العـــربية

مكاوي حسن السيد ليلى، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط.1، (الدار المصرية اللبنانية، 1998).

عبد الحميد محمد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط.2، (القاهرة: عالم الكتب، 2010).

الهاشمي هشام، **عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**، ط.1، (لندن: دار الحكمة، 2015).

عطوان عبد الباري، **الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل**، ط.1، (بيروت: دار الساقي، 2015).

أبو هنية حسن، أبو رمان محمد، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السُّنية والصراع على الجهادية العالمية**، ط.1، (عمان: دار الجيل العربي للنشر والتوزيع، 2015).

عطوان عبد الباري، **الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل**، ط.1، (بيروت: دار الساقي، 2015).

المقدسي أبي نسيبة، **الدولة الإسلامية في العراق والشام: مشروع الخلافة الموعود** (د.م: فرسان البلاغ للإعلام، 2014).

إسماعيل محمد، «من القاعدة إلى داعش تحولات واسعة في مشهد العنف،» **السياسة الدولية**، المجلد 50، العدد 201 (يوليو 2015).

الشيمي محمد عبد العظيم، «الأسس الفكرية لتنظيم "داعش"،» **السياسة الدولية**، المجلد 51، العدد 203 (يناير 2016).

باللـــغة الأجنبـــية

Levitt Mathew, Michael Jacobsen, «The Money Trail: Finding, Following, and Freezing Terrorist Assets,» *Policy Focus*, (The Washington Institute for near East Policy, No.89, Nov 2008).

Entman .R. M., «Framing: Toward Clarification of Fractured Paradigm,» *Journal of Communication*, Vol.43, No.4 (1993).

Mc Quail D., *Mass communication theory*, 6th Ed, (London: Sage Publications, 2010).

Entman.R.M., «Framing US Coverge of International News: Contrasts in Narratives of the KAL and Iran Air Incidents,» *Journal of Communication*, Vol. 41, No.4 (1991).

تحليل الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش": قناة الخلافة الإسلامية على اليوتيوب أنموذجا

Media Discourse Analysis of Islamic State of Iraq and Syria (ISIS) on its YouTube Channel: A case Study

د. سلافة فاروق الزعبي[1] ***DR. Sulafa Farouk Al-Zoubi***

الجامعة العربية المفتوحة (الأردن) ***Arab Open University (Jordan)***

ملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة عناصر الخطاب الإعلامي لتنظيم (داعش)، وكيفية توظيفه للتأثير في الجمهور، والموضوعات التي تناولتها خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب، ومعرفة الجهة التي استهدفتها تلك الخطابات، وأساليب عرضها. ولتحقيق غرض الدراسة عمدت الباحثة إلى تحليل خطاب داعش على قناة الخلافة من خلال نظرية الأطر الإعلامية، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل مضمون جميع تلك الخطابات خلال عام 2016. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب المسح الشامل. وخلصت الدراسة إلى أن خطابات الكراهية لتنظيم (داعش) ركزت على الدعوة للانتقام والإقصاء، تلاه الدعوة إلى القتل؛ وأنها وجهت خطابات الكراهية إلى الجمهور العام، تلتها رؤساء وزعماء الدول. وغلبت الاتهامية على تلك الخطابات؛ كما استخدمت المصطلحات التحريضية في خطابات الكراهية. واستندت إلى الأطر المرجعية الدينية أولا ثم الأطر المرجعية العسكرية. واحتل أسلوب"فيديو مسجل" قائمة أساليب عرض الخطابات المرتبة الأولى، تلاه أسلوب (صور، صوت، كتابة).

كلمات مفتاحية: تنظيم داعش، الخطاب الإعلامي، إعلام داعش، قناة الخلافة.

Abstract: The study aims at identifying the features of the media discourse of Da'ash's organization، and how to employ this discourse to influence the public through analyzing the topics of Da'ash's speeches on the Alkhilafa channel on YouTube and knowing the targeted audience of these discourses and the methods of presenting them to the audience. To achieve the purpose of the study, the researcher analyzes Da'ash's discourse on the Khilafah channel through utilizing the theory of media frameworks ،in which the study

[1] البريد الإلكتروني sulafaalzoubi@gmail.com

was based on analyzing the content of all these discourses during 2016. The study is based on the descriptive methodology via the comprehensive survey method. The study concludes that Daash's hatred discourse focuses on the call for revenge and exclusion, followed by the call for killing، and that Da'ash organization direct their hatred discourse to the general public and to the presidents and leaders of states and countries. It is also noted that Da'ash's discourse is based on accusing others and countries and many expressions of incitement are employed in their discourse of hatred. Additionally، the discourse is based on the religious reference firstly and the military one secondly. The"recorded video"method was the first method of presenting their discourse to the public followed by the"picture + sound + writing"method.

Keywords: ISIS, the media discourse, ISIS media, Khilafa Channel.

مقــدّمة

يسهم الإعلام بمختلف وسائله في تعريف الجماهير بمختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ووضعها على أجندتهم اليومية، لدرجة أصبحت فيها تلك القضايا جزءا من حياة الجماهير اليومية، لما لها من انعكاسات وتأثيرات على طريقة وطبيعة حياتهم كونها تمس مختلف جوانب حياة الإنسان، وبخاصة أن العالم أصبح قرية صغيرة يؤثر ويتأثر بما يحدث حتى لو حاول الإنسان النأي بنفسه عن كل ما يقع حوله. كما يسهم الإعلام في تمكين الجماهير من فهم ما يدور حولهم من أحداث ومشكلات، وتكوين رأي عام حيال تلك الأحداث، والمشكلات، والقضايا، والتأثير في آراء وأفكار واتجاهات الجماهير لاتخاذ مواقف معينة من مختلف الموضوعات، ودفعهم لتبني سلوكات يرغبها القائم بالاتصال. لهذا نجد أن استخدام وسائل الإعلام لم يعد مقتصرا على الدول أو السلطة، بل تعداه لمختلف المؤسسات داخل الدولة الواحدة من مؤسسات عامة وخاصة ومؤسسات مجتمع مدني وصولا للتنظيمات المختلفة سواء كانت أهدافها تتفق ومصلحة المجتمع والإنسانية أو تسعى لتحقيق أهداف خارجة عن الأنظمة والتشريعات الدولية والوطنية، لدرجة أصبح فيها الإعلام متاحا حتى للأفراد العاديين في ضوء تكنولوجيا الاتصال والإعلام الجديد.

وقد استغل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" – الذي احتل الساحة العالمية للإرهاب بدءا من عام 2011 إلى يومنا هذا – مزايا الإعلام الجديد للوصول إلى مختلف فئات الجماهير، من خلال خطاب إعلامي مخطط ومدروس، اعتماد على الإعلام تارة، والدعاية أخرى، والحرب النفسية تارة ثالثة لتحقيق أهدافه التي يزعم أنها تتمثل بإعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة ومحاربة

كل من يخالف آرائه وتفسيراته. وأسهم تطور وسائل الاتصال والتقنيات الإعلامية وزيادة سرعتها وانتشارها، وبخاصة ما يعرف بالإعلام الجديد بتوفير منبر للتنظيمات المتطرفة لنشر خطابها الموسوم بالكراهية بما يحويه من تكفير، وإقصاء للآخر، وبما يحمله من عنف وتحريض حتى بين مختلف فئات المجتمع لدرجة بلغ فيها ذلك الخطاب مستويات متقدمه على مستوى العالم، فانتشر خطاب الكراهية في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي بات يهدّد استقرار أي مجتمع ويقوّض أركانه.

وعمل تنظيم داعش على توظيف خطابه لزيادة عدد منسوبيه من مختلف دول العالم، وتوفير التمويل اللازم له، سواء من الدول أو الأفراد، كما ساعد ذلك الخطاب ببسط سيطرة التنظيم وزيادة نفوذه على مدينة الموصل العراقية، ودخوله إلى سوريا كطرف من أطراف النزاع، مثلما ساعده بتنفيذ عدد من المخططات الإرهابية في الأردن، وعلى مستوى العالم، الأمر الذي تطلّب التعرف بالتحليل والتفسير على خطابه الإعلامي، ومدى إسهام ذلك الخطاب في توفير الدعم له.

إن ما حققه تنظيم (داعش) من إستمالات لفئات عديدة من الشباب ومن مختلف المستويات الثقافية من مختلف الدول، وتبني بعض فئات المجتمع الأردني لأفكاره، واستغلاله لوسائل الإعلام الحديثة، (الإعلام الجديد) لنشر خطابه المتسم بالكراهية والتكفير والتحريض والحث على العنف، يستدعي الوقوف على الطريقة التي خاطب بها تلك الفئات، وكيفية الوصول إلى عقولها والتأثير بها. لذلك تتحدد مشكلة هذه الدراسة بالوقوف على ماهية خطاب تنظيم داعش الإعلامي، وكيفية تأثيره في المجتمع. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما الموضوعات التي تناولتها خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟ من هي الجهة المستهدفة من خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟ ما طبيعة خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟ ما هي اللغة المستخدمة في خطابات تنظيم (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟ إلى أي درجة تم استخدام المصطلحات التحريضية في خطابات داعش على قناة الخلافة في اليوتيوب ؟ ما الأطر المرجعية التي استند إليها خطاب (داعش)؟ ما هي مسارات البرهنة التي اعتمد عليها خطاب (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟ ما المدة الزمنية التي استغرقتها تلك الخطابات؟ ما هي أساليب تحليل خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات القليلة التي عالجت الخطاب الإعلامي لتنظيم (داعش) على قناتها الموجودة على اليوتيوب، وتحليل تلك الخطابات، وكيفية استخدام الإعلام الجديد (اليوتيوب) للتأثير في الجماهير. وتسهم هذه الدراسة بتكوين قاعدة بيانات يعتمد عليها في بناء استراتيجيات إعلامية وأمنية للتصدي لخطاب الكراهية والفكر التكفيري، والتصدي للعمليات الإرهابية. وبالنظر إلى أهمية الموضوع، يتمثل الهدف العام للدراسة في تحليل الخطاب الإعلامي لتنظيم (داعش) ومعرفة عناصره، وكيفية توظيفه للتأثير في الجمهور ترغيبا بالانضمام له ومساندته أو ترهيبا من معاداته. وسيتم تحقيق الهدف العام من خلال مجموعة الأهداف الفرعية التي تهدف للتعرف إلى ما يلي: الموضوعات التي تناولتها خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب والجهة المستهدفة من تلك الخطابات تنظيم؛ طبيعة خطابات(داعش)على قناة الخلافة في اليوتيوب، واللغة المستخدمة فيها؛ المصطلحات التحريضية التي استخدمتها (داعش) في خطاباتها على قناة الخلافة في اليوتيوب، ومدى استخدام تلك المصطلحات في خطابات داعش؛ كشف مسارات البرهنة التي اعتمد عليها خطاب (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب، والمدة الزمنية التي استغرقتها تلك الخطابات؛ تبيان أساليب عرض خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب.

تصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي تهدف إلى وصف الأحداث والاتجاهات والأهداف والظواهر[1]، بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عن الظواهر والأحداث دون الدخول في أسبابها والتحكم بها[2]. واعتمدت هذه الدراسة على (المنهج المسحي)، وفي إطاره تم استخدام أسلوب تحليل المضمون، الذي يقوم على الوصف الكمي والموضوعي والدقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة، من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها[3]. ولجأت الدراسة إلى استخدام التحليل الكمي، والكيفي لدراسة محتوى المادة الإعلامية المقدمة عبر اليوتيوب، ويستخدم عندما تتطلب النتائج درجة عالية من الدقة والوضوح والموضوعية، وعندما تكون مواد التحليل نموذجية بدرجة كافية[4]. وقد اعتمدت الباحثة في جمع المعلومات على أداة استمارة تحليل

[1] عبد الحميد محمد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط.3، (القاهرة: عالم الكتب، 2004)، ص404.

[2] سمير حسين، **دراسات في مناهج البحث العلمي وبحوث الإعلام** (القاهرة: عالم الكتب، 1995)، ص131.

[3] ربحي عليان، مصطفى غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي:النظرية والتطبيق** (د.م: د.د.ن، 2000)، ص48.

[4] عبد الحميد محمد، مرجع سابق، ص26-27.

المضمون، حيث تم إعداد كشاف لموضوعات خطابات (داعش) التي نشرت في قناة الخلافة. كما تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لمعرفة التكرارات والنسب المئوية في هذه الدراسة .

أولا: خطاب الكراهية وإعلام تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

رغم عدم وجود تعريف واضح لمفهوم"خطاب الكراهية" في القانون الدولي إلاّ أن الباحثين والمهتمين والقانونيين طرحوا تعريفات في سياق تقريب المفهوم ومقاربته بينهم، ومع ذلك لا يوجد تعريف أو مفهوم قانوني واضح يجعل من "خطاب الكراهية" ماده قانونية واضحة ممكن المحاسبة عليها أمام القضاء[1]. والملاحظ أن "خطاب الكراهية" ما يزال يأخذ معناه من التحريض على العنف، وصولا للتحريض على القتل، وإلغاء الآخر، مرورا بكل أشكال التمييز التي عرفتها المجتمعات القديمة والحديثة. ومن الممارسات المرتبطة بخطاب الكراهية والتحريض والتعصب والأحكام المسبقة، حيث يعرّف التعصب بأنه "موقف أو شعور أو اعتقاد يعبّر فرد ما من خلاله عن ازدراء أفراد آخرين أو جماعات بناء على خصائص كالعنصر أو اللون أو الأصل القومي أو الجنس أو العقيدة السياسية أو الدينية."[2]

وعرّف عالم النفس الأمريكي جوردن ألبورت الحكم المسبق في كتابة "طبيعة الحكم المسبق" عام 1954 بأنه "موقف رافض أو عدائي تجاه أي شخص ينتمي إلى مجموعة، بسبب انتهاء انتمائه إلى تلك المجموعة فقط، وفق الافتراض أنه يمتلك ذات الخصائص السلبية التي تنسب عادة إلى تلك المجموعة،من خلال ربط العمليات الذهنية بالإبعاد الاجتماعية لظهور التحامل المبني على أساس الأحكام المسبقة."[3] وفي رأيه مع ظهور الحكم المسبق يبدأ التحامل المستند إلى ذلك الحكم من خلال العمليات الذهنية بشكل خاص، وميل كل فرد نحو تصنيف الآخرين وتبسيط الواقع الاجتماعي المعقد ووضعه في أطر جاهزة. ولأن تصنيف الناس هو بحد ذاته عملية اختزالية ومقترنة بالميل إلى التقييم، فإنها تودي بالضرورة إلى إنتاج تصورات جاهزة وتعميمات اعتباطية.[4]

---

[1] سلافة فاروق الزعبي، «خطاب الكراهية للتنظيمات المتطرفة: تنظيم الدولة الإسلامية أنموذجا،» بحث منشور في وقائع المؤتمر الدولي المحكم الخطاب التوعوي بين الشريعة والقانون (جامعة الزرقاء، 2015).

[2] http://www.coe.int/ecri

[3] Gordon Allport, *The Nature Of Prejudice* (New York : Cambridge Perseus Publishing, 1988).

[4] اناماريا ريفيرا، **الأحكام المسبقة**، ترجمة: حارث القرعاوي (د.م: د.د.ن، 2010).

تُظهر الممارسات الاجتماعية أن التعصب والأحكام المسبقة هي في الأساس أفعال التمييز، ومن السهل أن تشكل دافعا لممارسات دلالاتها واضحة كالعنصرية مثلا؛ أما المقصود بخطاب التحريض فهو الخطاب الذي يسعى إلى التخويف، والحث على العنف والتحيز ضد شخص أو مجموعه أشخاص بناء على خصائص مختلفة مثل عرق، دين، جنس...الخ. وهو بهذا المعنى مرادف لخطاب الكراهية الذي يتناقض مع مبادئ السلم الأهلي ويتسبب بتفكك المجتمع ونشوء مختلف أنواع النزاعات. ويستخدم مصطلح خطاب الكراهية لوصف مجموعة من الخطابات والكلمات التي تتضمن الكراهية والتحريض عليها، والعنصرية العرقية والدينية والجنسية، والتحيز والسب والتشهير. وهنا يأتي دور الإعلام القادر على امتصاص النقمة ونشر وتفعيل آليات الحوار وقبول الآخر والابتعاد عن الإقصاء، غير إن الخطاب التحريضي (خطاب الكراهية) الذي يستخدم لغة الشتائم والعنف والتحريض يسيء إلى دور الإعلام بل إن المشهد يحمل كل العنف النفسي الذي يثير الغرائز ويدفع إلى العنف.

يحتاج خطاب الكراهية بالضرورة إلى وسائل إعلامية تحمله إلى الرأي العام لحشد الأنصار، وإلى أفراد وجماعات تتبنى خطابا تحريضيا يتضمن الحث على رفض الآخر وإقصائه وصولا إلى مقاتلته ومحاربته. ويأخذ خطاب الكراهية أشكالا متعددة داخل المجتمع الواحد، ويجد حاضنة ملائمة في فترات تأجيج الصراع وتحديدا في الصراعات المحلية والمذهبية والطائفية والإقليمية؛ لذلك برزت بشكل ضاغط في خطاب الجماعات الدينية المتشددة عندما وجدت البيئة السياسية والاجتماعية المناسبة؛ مثال ذلك دول الربيع العربي (مصر، سوريا، العراق)، باعتبارها الدول الأكثر تنوعا طائفيا وعرقيا.

وبالنسبة لمثيرات خطاب الكراهية وأسبابه فهي متعددة ومتشعبة، فلا تقتصر فقط على الصراع الديني بين مجتمع مؤمن ومجتمع كافر، بل الخلاف السياسي في الدرجة الأولى هو الذي أبقى على خطاب الكراهية قائما وحيا بسبب موقف الغرب من القضايا الوطنية في العالم العربي بدءا بالموقف من الأنظمة السياسية القائمة دون رغبة من شعوبها وانتهاء من موقفها من القضية الفلسطينية. وهنا يجب الوقوف عند ما توقعه صموئيل هنتنغتون في تسعينيات القرن العشرين عندما قال "إن صحوة الأديان غير الغربية هي أقوى مظاهر معاداة التغريب في المجتمعات غير الغربية؛ هذه الصحوة رفضا للحداثة، بل هي رفض للغرب وللثقافة العلمانية النسبية المتفسخة

المرتبطة به؛ إنها رفض لما يطلق عليه التسمم بالغرب الذي يصيب المجتمعات غير الغربية، وهي إعلان استقلال ثقافي عن الغرب"[1]. وبعد أحداث الربيع العربي ازداد خطاب الكراهية بشكل كبير، ورصدت دراسة "بينو للأبحاث" تنامي الكراهية الدينية بين المجتمعات الدينية في 198 دولة والتي أكدت أن وصول الكراهية الدينية إلى أعلى مستوياتها عام 2012 أي أن الكراهية الدينية ارتفعت بما يزيد عن 26% عالميا مقارنة بالعام 2007. وان ثلث الدول التي شملتها الدراسة سجلت ارتفاعا ملحوظا في الكراهية الدينية لنفس العام حيث تجاوزت نسبة 29% عن عام 2011 و 20% اعتبارا من عام 2007 حيث بلغت أعلى زيادة في معدلات الكراهية الدينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لا تزال تعاني من أثار الربيع العربي.[2]

إن أهمية الإعلام لا تكمن في اقتنائه ومجاراة الآخرين في استخدامه وتوجيهه، وإنما في كيفية استعماله وتوظيفه بشكل هادف وعلى نحو يجعله قادرا على التعبير الموضوعي عند تناول القضايا المختلفة، بحيث نضمن وسائل إعلام بإطار مرجعي كفيل بتوفير تغطية منهجية تتماشى مع قواعد (علم) الإعلام ونظرياته بعيدا عن العفوية والارتجال. وهذا ما تفتقده الكثير من وسائل الإعلام في وقتنا الراهن، بعد أن رهنت سياساتها وتطلعاتها بالتعايش مع متطلبات السوق (الإعلامي) بما يضمن لها ترويج سلعتها الإعلامية في أكبر عدد ممكن من الأسواق لضمان وصولها بالتالي إلى أكبر عدد ممكن من جمهور المتابعين. وهذا هو الشيء الذي أعطى المجال لحدوث ممارسات إعلامية خاطئة أفرزت حالة من التيه والإرباك أثارت الشكوك حول حقيقة دور وسائل الإعلام في الحياة العامة، وما إذا كانت تقوم فعلا بتأدية رسالتها المفترضة كالتوعية والتثقيف، الأمر الذي وفّر أجواء عامة برّرت الوقوف عند الكثير من المحطات الخلافية والإشكاليات التي فرضت نفسها على ساحة الأحداث المحلية والخارجية، ومنها العلاقة بين الإعلام والإرهاب. وهي علاقة إشكالية تحتاج إلى التأمل واستخلاص الدروس والنتائج، حيث يحاول كل منهما السعي وراء الآخر؛ وهناك من اعتبر أن العلاقة بينهما أشبه ما تكون بعلاقة بين طرفين، أحدهما يصنع الحدث والأخر يقوم بتسويقه، ما برّر طرح أسئلة عديدة تفيد الإجابة عليها

[1] صاموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشياب، ط.2، (القاهرة: دار سطور، 1999).

[2] بيان صادر عن مرصد البحرين لحقوق الإنسان، وصدرت دراسة مركز بينو بتاريخ 14 أفريل 2014، نقلا عن **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 9514 (2014).

في تشخيص هذه العلاقة، ومعرفة الظروف والأجواء العامة المسؤولة عن انتشار ظاهرة الإرهاب على أمل محاصرتها والقضاء عليها. وعليه هل يمكن أن يعيش الإرهاب من دون إعلام؟ هل تغذي التغطية الإعلامية الأعمال الإرهابية وتشجّع بالتالي الأشخاص الذين يقفون وراءها على ارتكاب المزيد من هذه الأعمال الإجرامية؟ هل يساعد الإعلام على نشر الثقافة الإرهابية، ومن ثم الإسهام في زيادة معدل ظواهر العنف والإرهاب؟

يتمتع الإعلام بأهمية كبيرة داخل هيكلية تنظيم الدولة الإسلامية، وهو من أكثر التنظيمات الجهادية اهتمامًا بشبكة الإنترنت والمسألة الإعلامية؛ فقد أدرك منذ فترة مبكرة من تأسيسه الأهمية الاستثنائية للوسائط الاتصالية في إيصال رسالته السياسية ونشر أيديولوجيته السلفية الجهادية، فأصبح مفهوم "الجهاد الإلكتروني" أحد الأركان الرئيسية في فترة مبكرة منذ تأسيس جماعة "التوحيد والجهاد"، ثم القاعدة في بلاد الرافدين.

وشهدت الهيئة الإعلامية لتنظيم (داعش) تطورًا كبيرًا بالشكل والمحتوى، وتتمتع بدعم وإسناد كبيرين. وتعد مؤسسة"الفرقان"الإعلامية الأقدم والأهم، وقد ظهرت مؤخرًا مؤسسات إعلامية عديدة تتبع التنظيم، مثل: مؤسسة "الاعتصام" ومركز"الحياة"، ومؤسسة أعماق، ومؤسسة "البتار"، ومؤسسة "دابق" الإعلامية، ومؤسسة "الخلافة"، ومؤسسة "أجناد للإنتاج الإعلامي"، ومؤسسة "الغرباء للإعلام"، ومؤسسة "الإسراء للإنتاج الإعلامي"، ومؤسسة "الصقيل"، ومؤسسة "الوفاء"، ومؤسسة "نسائم للإنتاج الصوتي"، ومجموعة من الوكالات التي تتبع الولايات والمناطق التي تسيطر عليها، كوكالة أنباء "البركة" و"الخير" وغيرها. كما صدر عدد من المجلات بالعربية والإنجليزية أمثال: "دابق" و"الشامخة". وأنشأت الهيئة إذاعات محلية، مثل: إذاعة "البيان" في مدينة الموصل بالعراق، وإذاعة أخرى في مدينة الرقة في سوريا.

يواصل التنظيم نشاطه الإعلامي كذلك من خلال العمل في المدونات، ومن أهمها مدونات باللغتين الروسية والإنجليزية؛ إذ تقوم الهيئة بترجمة الإصدارات الإعلامية إلى لغات أجنبية عديدة، كالإنجليزية والفرنسية، والألمانية، والإسبانية، والأوردو، وغيرها. ويسيطر التنظيم على عدد كبير من المواقع والمنتديات الإلكترونية، التي تحتوي على مكتبة هائلة وواسعة تختص بالأيديولوجيات والخطاب وآليات التجنيد والتمويل والتدريب والتخفي والتكتيكات القتالية وصنع

المتفجرات، وكل ما يلزم "الجهاديين" في عمليات المواجهة في إطار حرب العصابات وسياسات الاستنزاف.[1]

وتؤكد الأشرطة والمواد الدعائية التي تصدرها المؤسسات الإعلامية التابعة للتنظيم كمؤسستي "الفرقان" و"الاعتصام"، على التحول الكبير في بنيته وقدراته الفائقة، وتكتيكاته العنيفة، وإستراتيجيته القتالية المرعبة. فقد أصدر سلسلة من الأفلام المتقنة، أطلق عليها "صليل الصوارم"، بدءًا من صليل الصوارم 1 (يوليو 2012)، وصليل الصوارم 2 (أغسطس 2012)، وصليل الصوارم 3 (يناير 2012)، ثم صليل الصوارم 4 (مايو 2014)[2]. ويقول الغامدي إن قيادات "الفرقان" خليط متنوع من التخصصات والتوجهات، ولكنه يصب بشكل عام في هدف واحد، وهو دعم تنظيم الدولة، قائلا: "إن أفراد هذا الجيش الإعلامي يعملون تحت عناوين مختلفة، كالمراكز والمؤسسات والسرايا والكتائب الإعلامية، يعملون على شكل مجموعات، كل منها لها وظيفتها المعينة، ويقومون بإنشاء شبكات، تعمل كل واحدة منها في أحد المنتديات الجهادية أو موقع من مواقع التواصل الاجتماعي لدعم هدف من الأهداف التي يقررها الإعلام المركزي الخاص بالتنظيم، كما يعد الوسيلة الحصرية للتواصل بين عناصره الآن، لاسيما مع انتشارهم في مناطق جغرافية متعددة".

تجاوز إصدارات مؤسسة الفرقان من تاريخ دخولها لنينوى أكثر من 160 إصدارا معظمها مهم، وأصدرت مواد صوتية وأنتجت جميع الكلمات الصوتية لأبي بكر البغدادي "الخليفة"، وكذلك أنتجت جميع الكلمات الصوتية لأبي محمد العدناني الشامي المتحدث الرسمي لتنظيم الدولة. أما إصدارات مؤسسات التنظيم مثل مؤسسة الاعتصام، تجاوزت إصداراتها 90 إصدارا مختلفا. ومركز الحياة للإعلام معظم إصداراته باللغة الإنجليزية ومترجمة للعربية سبتايتل، وفيه إصدارات مهمة مثل "نهاية حدود سايكس بيكو" وغيره. مؤسسة أجناد وأنتجت إصدارات صوتية عالية الجودة، وتعد هذه المؤسسة هي المزودة لباقي المؤسسات الرئيسية والمناصرة بالإنتاج الصوتي. وتوجد مجلة دابق، وهي مجلة احترافية تصدر باللغة الإنجليزية وتستهدف من يتكلمون هذه اللغة، ولا يوجد لها نسخة عربية.

---

[1] حسن أبوهنية، محمد أبو رمان، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السُنية والصراع على الجهادية العالمية**، ط.1، (عمان: دار الجيل العربي للنشر والتوزيع، 2015).

[2] www.ansarkhelafa.weebly.com

وهناك المؤسسات المناصرة مثل مؤسسة البتار، لديها عدد من الإصدارات منها "وجنـــودا لـــم تـــروهـــا"؛ ومؤسسة الخلافة؛ ومؤسسة ترجمان الأساورتي؛ وإذاعة البيان التي أول إذاعة للتنظيم في مدينة الموصل العراقية، حيث تبث من مبنى إذاعة الزهور في بلدية الموصل، وتبث نشرة إخبارية تُرفع على الإنترنت بصورة غير منتظمة، إضافة لبيانات وتوجيهات تنظيم الدولة. وتركز الإذاعة على انتصارات التنظيم وعملياته ضد القوات العراقية وقوات البشمركة ومليشيات الحشد الشعبي وغيرها. كما تأخذ عمليات التنظيم خارج العراق في سوريا وسيناء مساحة بث ضمن تغطيتها الإخبارية من خلال قناة الخلافة، التي تعتبر أحدث وسيلة إعلامية لدى تنظيم داعش. وهي من إصدارات مؤسسة الفرقان والمكتب الإعلامي لولاية الرقة، وتبث بشكل مباشر طوال اليوم عبر شبكة الانترنت من خلال تطبيق اليوتيوب؛ وتقوم بعرض الأخبار اليومية ونشرات مصورة؛ وعرض برنامج (وقت التجنيد) والذي يستهدف تجنيد المجاهدين الجدد، وبرنامج لعضو تنظيم الدولة طارق الغريب المعروف كباحث سياسي وسلسلة وقفات مع مجاهد. كما تقدّم القناة مجموعة من الفيديوهات التي أعدها الأسير البريطاني لدى التنظيم جون كانتلي، مع سلسلة فيديوهات جديدة بتقنية عالية بدأ بها التنظيم مع أول فيديوهات بمساعدة إعلاميي الموصل والفنيين من المؤسسات الإعلامية العراقية[1].

لقد أكد التنظيم بأنه يحضر للانتقال بهذه القناة للبث المباشر عبر قمر نايل سات، وقد بدأت بالفعل؛ وبهذه الخطوة يكون التنظيم قد شكّل مؤسسات إعلامية متنوعة بعد أن كان اعتماده على مواقع التواصل الاجتماعي والعمل الفردي[2]. وظهرت القناة التي تحمل اسم ‹BEIN HD4› ضمن قنوات القمر الصناعي المصري «نايل سات»، نتيجة عملية «اختراق»، بحسب ما أعلنت إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية، والتي أوضحت أن «الترددات التي يبثون بها ليست ضمن ترددات القمر المصري، وبالتالي لا يمكن حجبها». وقالت الشركة، أن «ما يقرب من 15 قمراً يتحرك في مدار نايل سات، وهي الأقمار التي تبيع ترددات للقنوات التي لا يمكن بثها عليه»، وبالتالي لا تستطيع الشركة مواجهتها سوى بإتباع نظام التشويش عليها أو الانتظار لمخاطبة إدارة تلك الأقمار لمنع محتواها من الوصول». ونشرت مواقع تابعة للتنظيم أن القناة «تتوفر على بث

[1] www.sasapost.com
[2] www.aljazeera.net

أرضي أيضاً يغطي مدينة الموصل العراقية»، وأن التنظيم اخترق القمر الصناعي المصري لتوسيع دائرة مشاهدي القناة[1].

ثانيا: الدراسات السابقة

تناولت **دراسة الباحثة رانيا عبد الله (2019)**[2] تحليل مضمون الحملات الإعلامية – الدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وتحليل الوسائط التي تحمل رسائل الحملات الإعلامية، وموضوعات الخطاب الدعائي للتنظيم، وتحليل الأطر المرجعية لخطاب التنظيم، والقوى الفاعلة فيه، وخصائص الجمهور المستهدف، والإستمالات الدعائية التي يستخدمها التنظيم في خطابه؛ إلى جانب الأهداف الظاهرة من الخطاب الدعائي للتنظيم. وقد اعتمدت الدراسة على عينة من كل الحملات الإعلامية على صفحات مؤسسة الفرقان ومؤسسة الحياة، التي أطلقتها على صفحات المؤسستين عبر موقع "تويتر" خلال 2014–2015، وعدد هذه الحملات (37) حملة. واعتمدت الدراسة أداة "تحليل المضمون"، لجمع البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الدراسة، معتمدة على الوحدة الطبيعية للمواد في الحملات الإعلامية للتنظيم، ووحدة الموضوع، ووحدة الزمن للتسجيلات الصوتية، والفيديو القصير، والفيلم الوثائقي.

وتخصصت دراسة للباحث **Kyle J.Greene (2015)**[3]، بتناول أهداف استخدام الإرهاب للوسائل الإعلامية في الماضي، ودراسة استراتيجيات استخدام وسائل الإعلام، والتعمق في تحليل منشورات على شبكة الإنترنت، وأهمها تقارير الدولة الإسلامية ومجلة دابق، وتحليل مقاطع الفيديو التي تم نشرها، والتركيز على إعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة من خلال جمع المادة وتحليلها. وتمثلت مشكلة الدراسة في طرح موضوع ازدهار تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم القاعدة أنموذجا في وسائل الإعلام والدعاية الإرهابية من خلال تحليل مقاطع الفيديو التي ينشرها التنظيم. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة هما المثال الأنسب للتنظيمات الإرهابية التي تستخدم وسائل الإعلام والدعاية في خطابها على شبكة الإنترنت.

---

[1] www.aranews.org

[2] رانيه عبد الله، «الدعاية الإعلامية لتنظيم داعش في مواقع التواصل الاجتماعي: موقع تويتر أنموذجًا،» **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، العدد 1 (مايو 2019).

[3] Greene Kyle J., «ISIS: Trends in Terrorist Media and Propaganda,» *International Studies Capstone Research Papers*, 3 (2015) : https://digitalcommons.cedarville.edu/international_studies_capstones/3

كذلك توجد دراسة للباحثة **مها صلاح (2014)**[1] بعنوان "استراتيجيات الاتصال في مواقع الجماعات الإرهابية على شبكة الإنترنت"، حيث بحثت إشكالية توظيف المنظمات الإرهابية للمزايا التي توفرها تكنولوجيا الاتصال في دعم الأنشطة الإرهابية، ونشر ثقافة العنف والإرهاب؛ إذ سعت الدراسة لمعرفة استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في مواقعها الإلكترونية، بما يشمل الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وبنية الاتصال التي تعتمد عليها، وخرائط الاهتمام في المضمون المطروح، والاستمالات الإقناعية المستخدمة، والجمهور المستهدف بالخطاب الإعلامي. واعتمدت منهجية البحث على التحليل الكيفي للمضمون، ومدخل التحليل الشبكي. وقد كشفت نتائج الدراسة أن البنية الاتصالية التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية تستفيد من الإنترنت في تحولها إلى النمط اللامركزي في تبادل المعلومات، والاعتماد على شبكة اتصال مفتوحة، ومعقدة التركيب، وهذا الأمر في حد ذاته يزيد من درجة تعقيد العمليات الإرهابية وتخطيطها.

أوضحت دراسة للباحث **صبرة القاسمي (2015)**،[2] القيادي الجهادي السابق، بعنوان"الأذرع الإعلامية السبع في وزارة إعلام داعش: أهدافها وكيفية المقاومة"، والتي نشرتها قناة العربية عام 2015، أن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، يملك سبعة أذرع إعلامية يبث من خلالها العنف، والإرهاب حول العالم، وهي"أجناد، الفرقان، الاعتصام، الحياة، مكاتب الولايات، إذاعة البيان، مجلة وموقع دابق، و90 ألف صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة فيسبوك وتويتر". وكشفت الدراسة أن الأهداف الأساسية لهذه القنوات هي التسويق لأفكار التنظيم في مختلف دول العالم، بحيث يمكن تجنيد أكبر عدد من المواطنين، وتأكيد مفهوم الخلافة، وغزو أمريكا وأوروبا خلال الفترة المقبلة.

وتوجد دراسة **Ali Mah-Rukh (2015)**،[3] التي هدفت إلى اختبار الطرق التي استغلّت فيها النساء من قبل تنظيم داعش، من خلال الدعاية الإعلامية التي يقوم بها. وتوصلت الدراسة إلى أن الدعاية الإعلامية التي يمارسها التنظيم تجاه المرأة تقوم على أن المرأة مكانها البيت ومهمتها تربية

---

[1] مها صلاح، «استراتيجيات الاتصال في مواقع الجماعات الإرهابية على شبكة الإنترنت: دراسة تحليلية،» **مجلة شؤون اجتماعية** (2014)، ص ص149-185.

[2] صبرة القاسمي، «الأذرع الإعلامية السبع في وزارة إعلام داعش: أهدافها وكيفية المقاومة"،» **العربية** (2015): https://bit.ly/3kwbvxd

[3] Ali Mah-Rukh, « *ISIS & Propaganda: How ISIS Exploits Women*,» Reuters Institute Fellowship Papers (University of Oxford, 2015).

أطفالها وإرضاء زوجها. وقد تمكّن التنظيم من خلال ممارسته للدعاية الإعلامية تجنيد العديد من النساء العربيات المحجبات والمنقبات للقتال في صفوف التنظيم. وأن الدعاية الإعلامية التي يمارسها التنظيم تماثل تلك التي مارسها تنظيم طالبان إلاّ أن طالبان مارست الدعاية بشكل سرّي، أما تنظيم الدولة الإسلامية فيمارسها بشكل علني، وأنه استطاع التأثير على قطاعات واسعة من النساء أكثر من طالبان، بسبب استخدامه لشبكات التواصل الاجتماعي.

بناء على ما سبق ذكره، يلاحظ أن الدراسات السابقة تناولت إعلام تنظيم داعش في عدة وجهات إعلامية خاصة به، إلا أن هذا البحث يتناول زاوية لم يتطرق أي بحث لتناولها ألا وهي محتوى قناة الخلافة الإسلامية على اليوتيوب، حيث أهملت الدراسات الموجودة حتى الآن محتوى هذه القناة، وسيتناول هذا البحث القناة من خلال تحليل مضمون إصداراتها لتحقيق أهداف البحث.

ثالثا: النظرية المستخدمة

اعتمدت الدراسة على نظرية تحليل الأطر الإعلامية لتقديم تفسير علمي لما تقدمه قناة الخلافة، ويقصد بالإطار (التأطير) الاختيار والتركيز واستخدام عناصر بعينها في النص الإعلامي، لبناء حجة أو برهان على المشكلات ومسبباتها وتقييمها وحلولها.[1] وقد حدّد "انتمان" مفهوم الإطار بأنه "اختيار بعض الجوانب من الواقع دون غيرها وجعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي، وإتباع أسلوب أو مسار معين يتم من خلاله تحديد المشكلة أو القضية، وتفسير أسباب حدوثها، وكذلك التقييم الأخلاقي لأبعادها وجوانبها المختلفة، فضلا عن طرح حلول وتوصيات بشأنها".[2] وتكمن آليات التأطير كما حدّدها انتمان بعنصرين: الانتقاء والبروز، حيث يختار المحرر إطارا للنص الخبري، ثم تصبح السمات المميزة للخبر ضمن ذلك الإطار أكثر بروزا من الأشياء الموجودة خارجه؛ وتتحقق آلية البروز من خلال الموقع والتكرار والربط بين القضية وقضايا أخرى، وتتجسد بأدوات محددة (الكلمات الرئيسية، الاستعارات، المفاهيم، الرموز، الصور المرئية). ويتم التركيز على هذه الأدوات بسياق السرد الخبري لقضية أو حدث ما، فالتأطير عملية هادفة من القائم بالاتصال من خلال إعادة تنظيم الرسالة لتصب بإدراكات الناس ومؤثراتهم الإقناعية[3].

---

[1] مي رفعت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، **نظريات الاتصال** (مصر: دار النهضة العربية،2003)، ص223.

[2] عبد الحميد محمد، مرجع سابق، ص404.

[3] Robert M.Entman , «Framing U.S .Coverage of International News:Contrasts in Narratives of the Kal and Iran air Incidents,» *Journal of Communication*, VOL.41, N.04 (1991), p.7.

تستهدف نظرية تحليل الأُطُر الإعلامية تقديم تفسير نظري منتظم لدور الأطر الإعلامية بتوجيه ممارسات وسائل الإعلام، وتسمح بقياس المحتوى الضمني (غير الصريح) للرسائل الإعلامية للتعرف على السياق الذي يندرج المضمون الإعلامي في طياته، وتحديد المرجعية التي يستند إليها القائمون بالاتصال بتناولهم للأحداث والقضايا المختلفة. وتُقدم تفسيراً منتظماً لدور وسائل الإعلام بتشكيل الأفكار والاتجاهات نحو القضايا البارزة، وعلاقة ذلك باستجابات الجمهور المعرفية والوجدانية لتلك القضايا، وتهتم بطريقة تناول القضايا وبوضع المضمون في إطار يحدده وينظمه، ويضفي عليه قدرا من الاتساق[1]. وتستند النظرية إلى الافتراضات التالية:

- لا تنطوي الأحداث بحد ذاتها على مغزى معين بل تكتسب مغزاها من خلال وضعها بإطار يحددها وينظمها، ويضفي عليها قدراً من الاتساق من خلال التركيز على بعض جوانب الموضوع وإغفال جوانب أخرى[2].
- تقدم تفسيراً منتظماً لدور وسائل الإعلام بتشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا المطروحة، وتحديد أولويات الجمهور من خلال التحكم في التدفق الإخباري للأحداث، والقدرة على تشخيص المشكلات وأسبابها وإصدار الأحكام بشأنها[3].
- يتم التعبير عن الأطر من خلال الأفكار الرئيسية المتضمنة في المادة وتتكون من الأبعاد الرئيسية للموضوع، والملخص الذي يقدم الفكرة المحورية التي تدور حولها هذه المادة[4].
- تمارس وسائل الإعلام تأثيراً ذا دلالة بتشكيل معارف الجمهور واتجاهات الرأي العام نحو الأحداث والقضايا المختلفة خلال فترة زمنية معينة.
- تتناول دور القائم بالاتصال بصياغة الرسائل الإعلامية، وتساعد على تقديم تحليل علمي للمعالجات المقدمة حول الأحداث والقضايا المختلفة، وتتناول تأثير المعالجات الإعلامية على معارف الجمهور واتجاهاته.

---

[1] محمد قيراط، **نظرية التأطير والتعاطي مع التطرف والإرهاب: التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرف والإرهاب**، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية (تونس: اوربيس للطباعة، 2015)، ص ص20-21.

[2] عماد مكاوي السيد، ليلى حسين، **الاتصال و نظرياته المعاصرة**، ط.6 (مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2006)، ص348.

[3] المرجع نفسه، ص350.

[4] Semetko Valkenburg, «Framing European politics: A content analysis of press and TV news,» *Journal of Communication*, 50 (2/2000), p.5.

وتستخدم نظرية الأطر الإعلامية في الدراسات الإعلامية التي تعتمد على تحليل المضمون، والدراسات التي تتناول القضايا الدولية كقضايا الإرهاب، لذا تَمَ توظيف مدخل الأطر الإعلامية للتعرف على الخطاب الإعلامي لتنظيم (داعش)، والكيفية التي من خلالها تم تناول الأحداث.

رابعا: إجراءات الدراسة

1. وحدات وفئات التحليل

استخدمت الباحثة وحدة الموضوع في التحليل، وهي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل. وتعتبر وحدة الفكرة التي تتضمنها الفقرة من أهم الوحدات في تحليل المضمون، وتساعد بالكشف عن الاتجاهات والمواقف الرئيسية في الفنون الصحفية المدروسة[1]. أما فئات التحليل، فهي التصنيفات التي تضعها الباحثة استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلة البحث، كوسيلة يعتمد عليها في حساب تكرارات المعاني، فكلما كانت الفئات محددة بصورة واضحة، كانت نتائج البحث أيضاً واضحة ومحددة"[2].

وبعد الإطلاع على محتوى العينة، تمكنت الباحثة من رصد الفئات التحليلية التي تخدم أهداف هذه الدراسة على النحو التالي:

- فئة الموضوعات: ويقصد بها القضايا التي تناولتها خطابات تنظيم الدولة، وتشمل السب والتشهير والقذف، الكراهية والعنف، الدعوة للانتقام والإقصاء، التحريض على الإرهاب، الفتنة الطائفية، بث الإشاعات والتضليل الإعلامي، الوصم والتحقير، التكفير، الدعوة للقتل، فتاوى دينية، وموضوعات أخرى.
- فئة الجهة المستهدفة: ويقصد بها الجهات التي قصدها تنظيم الدولة الإسلامية داعش من خطاباته، ووجه الخطاب إليها، وتشمل الجمهور العام، رؤساء وزعماء الدول، الجماعات الإرهابية الأخرى، أفراد تنظيم داعش، جهات أخرى.
- فئة طبيعة الخطاب: ويقصد بها مدى كون خطابات تنظيم الدولة الإسلامية داعش خطابات إتهامية من عدمها.

---

[1] عواطف عبد الرحمن وآخرون، **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية** (القاهرة: دار أسامة، 1982)، ص23.

[2] أحمد مصطفى عمر، **البحث الإعلامي: مفهومه إجراءاته ومناهجه**. ط.2، (الكويت: دار الفلاح للنشر والتوزيع، 2002)، ص238.

- فئة اللغة المستخدمة: ويقصد بها طبيعة اللغة المصاحبة لمحتوى الخطابات المقدمة، وتشمل لغة إعلامية (الفصحى)، لغة عامية، لغة مختلطة.
- فئة استخدام مصطلحات تحريضية: ويقصد بها مدى احتواء الخطابات التي بثها تنظيم الدولة الإسلامية داعش على مصطلحات تحريضية، وتشمل (يستخدم، لا يستخدم).
- فئة الأطر المرجعية المستخدمة: وتعني طبيعة الأطر التي استندت إليها الخطابات التي بثها تنظيم الدولة الإسلامية داعش، وتشمل إطار ديني، إطار سياسي، إطار عسكري، إطار مختلط.
- مسارات البرهنة في الخطاب: وتعني مدى احتواء خطابات الكراهية لتنظيم الدولة الإسلامية داعش على حجج وبراهين وأدلة أثناء خطاباته من عدمه، وتشمل مسارات برهنة منطقية مثل استخدام الأرقام والإحصاءات والوقائع الدينية والشواهد التاريخية وغيرها، أما الفئة الثانية هي مسارات برهنية غير منطقية.
- مدة الخطاب: ويقصد بها المدة الزمنية لخطابات الكراهية التي بثها تنظيم داعش، وتشمل: أقل من دقيقة، من دقيقة إلى دقيقتين، أكثر من دقيقتين.
- أسلوب عرض الخطاب: ويعني الأسلوب الذي قدمت به خطابات الكراهية لتنظيم داعش على اليوتيوب، ويشمل: صور+صوت، صور+ صوت+كتابة، فيديو مسجل، صور+ كتابة+صوت.

2. مجتمع الدراسة والعيّنة وحدودها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع خطابات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على قناة "الخلافة الراشدة" في اليوتيوب؛ أما بخصوص عينة الدراسة فلجأت الباحثة إلى استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع الخطابات التي بثها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على قناة الخلافة الراشدة خلال الفترة من 1 يناير 2016 إلى 31 ديسمبر 2016، والبالغ عددها (54) خطاباً. وهي عينة كافية، فقد أشار ستمبل (Stempel) إلى أن تحليل (6) أعداد أو (12) عدداً أو (24) عدداً أو (48) عدداً، تؤدي إلى الحصول على نتائج متشابهة، كما لو أن التحليل شمل أعداد سنة كاملة. وفي ما يتعلق بحدود الدراسة، فهي تتمثل في: 1) الحدود البشرية التي تشمل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)؛ 2) الحدود المكانية، وهي قناة الخلافة الإسلامية على اليوتيوب؛ 3) الحدود الزمانية، وهي فترة إجراء الدراسة من 1 يناير 2016 إلى 31 ديسمبر 2016.

3. اختبار الصدق والثبات

في ما يتعلق **باختبار الصدق**، تم عرض استمارة تحليل المضمون على ثلاثة من الزملاء، وهم أساتذة في كليات الإعلام في الجامعات الأردنية ومن أصحاب الخبرة والاختصاص لإبداء الملاحظات والتعديلات اللازمة على أداة الدراسة، والحكم عليها شكلاً ومضموناً. وبالنسبة **لاختبار الثبات**، فإن مفهوم الثبات حاسم في تحليل المضمون، فإذا أُريد لتحليل المضمون أن يكون موضوعياً، عندئذ يجب أن تكون إجراءاته ومقاييسه موثوقة وثابتة. ويعني الثبات "أنه لو أعاد الباحث المقياس للمادة نفسها، فإن ذلك سيوصله إلى الاستنتاجات ذاتها، وإذا أخفقت النتائج في تحقيق الثبات، فهناك شيء ناقص مع المرمزين أو تعليمات الترميز أو تعريفات الفئة أو وحدة التحليل أو خليط من هذه الأمور. ومن أجل تحقيق مستويات معقولة من الثبات، فإنه من المفضل تعريف حدود الفئة بأقصى تفصيل، وتدريب المرمزين على استخدام أداة الترميز ونظام التصنيف، وإجراء دراسة استكشافية."[1] وبناء عليه تم تكليف محللين آخرين، لإعادة تحليل ما نسبته (25%) من عينة الدراسة، بواقع (14 خطابا) لتحديد مدى التوافق والاختلاف بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة مع النتائج التي توصل إليها المحللون، وباستخدام معادلة Holsti، حيث تم حساب ثبات أداة الدراسة ليبلغ (89%).

خامسا: تحليل النتائج ومناقشتها

سيتم عرض النتائج ومناقشتها وفقاً لتساؤلات الدِّراسة على النحو التالي:

السؤال الأول: ما الموضوعات التي تناولتها خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟
للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للموضوعات التي تناولها خطاب (داعش) كما هو مبيّن في الجدول رقم (1)، حيث يتضح أن موضوع "الدعوة للانتقام والإقصاء" تصدّر قائمة موضوعات خطابات الكراهية لتنظيم الدولة الإسلامية داعش في قناة الخلافة، حيث شكّل ما مجموعه (11) تكراراً وما نسبته (20.3%)، تبعه في المرتبة الثانية موضوع "الدعوة إلى القتل" حيث شكّل ما نسبته (16.7%) وبتكرار بلغ (9) تكرارات، أما المرتبة الثالثة فقد احتلها موضوع "الوصم والتحقير" بنسبة (13%) وما مجموعه (7) تكرارات من المجموع الكلي، وجاء

[1] Roger D. Wimmer, Joseph R. Dominick, *Mass Media Research: An Introduction*, 10th edition, (USA: Wadsworth Cengage Learning, 1991), p.171.

موضوع "التحريض على الإرهاب" في المرتبة الرابعة بتكرار بلغ (6) تكرارات وما نسبته (11.1%)، أما في المرتبة الخامسة فقد احتلها موضوعي "التكفير" و"فتاوي دينية" بنسبة بلغت (9.3%) لكل منهما، أما موضوعي "الكراهية والعنف" و"الفتنة الطائفية" فقد جاءا في المرتبة السادسة بتكرار بلغ (4) تكرارات وما نسبته (7.4%) لكل منهما، وفي المرتبة الأخيرة جاء موضوع "السب والقذف والتشهير" بتكرار بلغ (3) وما نسبته (5.5%)، بينما لم يحظَ موضوع "بث الإشاعات والتضليل الإعلامي" بأي تكرار.

الجدول رقم (1): موضوعات خطابات الكراهية لتنظيم داعش في قناة الخلافة الراشدة

#	الموضوع	ت	%
.1	السب والتشهير و القذف	3	5.5
.2	الكراهية والعنف	4	7.4
.3	الدعوة للانتقام والإقصاء	11	20.3
.4	التحريض على الإرهاب	6	11.1
.5	الفتنة الطائفية	4	7.4
.6	بث الإشاعات والتضليل	0	0
.7	الوصم والتحقير	7	13
.8	التكفير	5	9.3
.9	الدعوة إلى القتل	9	16.7
.10	فتاوي دينية	5	9.3
.11	أخرى	0	0
المجموع		54	100

المصدر: من إعداد الباحثة

السؤال الثاني: ما الجهة المستهدفة من خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية كما هو مبيّن في الجدول (2)، والذي يُظهر أن خطابات الكراهية استهدفت أربع فئات هي: الجمهور العام، ورؤساء وزعماء الدول، والجماعات الإرهابية الأخرى، وأفراد التنظيم. ونلاحظ أن الجمهور العام كان المستهدف الرئيس من خطابات تنظيم الدولة الإسلامية داعش، فقد بلغ (21) تكراراً وهو ما شكّل نسبة (38.9%)، تلتها في المرتبة الثانية فئة رؤساء وزعماء الدول بتكرار مجموعه (18) وهو ما شكّل

نسبة (33.3%)، أما في المرتبة الثالثة جاءت فئة الجماعات الإرهابية الأخرى بما مجموعه (8) تكرارات بنسبة (14.8%)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت فئة أفراد التنظيم بتكرار بلغ (7) وما نسبته (13%)، بينما لم تحظَ فئة أخرى بأي تكرار. ويمكن تفسير النتائج السابقة أن تنظيم الدولة الإسلامية يهدف من بث خطابات الكراهية إلى جذب أكبر عدد من المؤيدين له، وهو ما يجعله يستهدف بالدرجة الأولى الجمهور العام.

جدول رقم (2): الجهات المستهدفة من خطابات داعش

#	الجهة المستهدفة	ك	%
.1	الجمهور العام	21	38.9
.2	رؤساء وزعماء الدول	18	33.3
.3	الجماعات الإرهابية الأخرى	8	14.8
.4	أفراد تنظيم داعش	7	13
.5	أخرى	0	0
المجموع		**54**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة

السؤال الثالث: ما طبيعة خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية كما هو مبيّن في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): طبيعة خطابات الكراهية لتنظيم داعش في قناة الخلافة الراشدة

#	طبيعة الخطاب	ك	%
.1	خطاب اتهامي	51	94.4
.2	خطاب غير اتهامي	3	5.6
المجموع		54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

يبيّن الجدول (3) أن الغالبية العظمى من خطابات تنظيم الدولة الإسلامية داعش على قناة الخلافة كانت خطابات اتهامية، فقد بلغ تكرارات الخطابات الاتهامية (51) تكراراً وهو ما شكّل نسبة (94.4%)، أما الخطابات غير الاتهامية بلغ تكراراتها (3) تكرارات وما نسبته (5.6%). ويمكن

القول أن النتيجة السابقة هي نتيجة منطقية لأن العينة المتناولة بالتحليل كانت لخطابات الكراهية وهو ما يجعل من المنطقي كونها خطابات اتهامية وليست خطابات عادية.

السؤال الرابع: ما اللغة المستخدمة بخطابات تنظيم (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية كما هو مبين في الجدول (4).

جدول رقم (4): اللغة المستخدمة في خطابات تنظيم (داعش)

#	اللغة المستخدمة	ك	%
.1	اللغة الإعلامية (الفصحى)	12	22.2
.2	اللغة العامية	25	46.3
.3	لغة مختلطة	17	31.5
المجموع		54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

تشير نتائج الجدول رقم (4) أن خطابات تنظيم الدولة الإسلامية داعش في قناة الخلافة استخدمت ثلاثة أنوع من اللغة (اللغة الإعلامية، اللغة العامية، اللغة المختلطة)، ونلاحظ تصدر اللغة العامية قائمة اللغة المستخدمة، حيث جاءت بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ (25)، وهو ما شكل نسبة (46.3%)، أما في المرتبة الثانية جاءت فئة لغة مختلطة بتكرار بلغ (17) وما نسبته (31.5%)، أما في المرتبة الثالثة والأخيرة جاءت اللغة الإعلامية (الفصحى) بما مجموعه (12) تكراراً وما نسبته (22.2%) . ويمكن تفسير النتائج السابقة أن معظم وغالبية أفراد التنظيم لا يملكون ثقافة ومؤهلات علمية وهو ما يجعلهم يستخدمون اللغة العامية بشكل أكبر.

السؤال الخامس: ما مدى استخدام المصطلحات التحريضية في خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية كما هو مبيّــن في الجدول رقم (5)، حيث توضح البيانات أن غالبية خطابات الكراهية لتنظيم الدولة الإسلامية داعش احتوت على مصطلحات تحريضية، فقد شكلت الخطابات التي تحتوي على مصلحات تحريضية ما مجموعه (48)، وهو ما جاء بنسبة (88.9%)، أما الخطابات التي لا تحوي مصطلحات تحريضية فقد بلغ

تكرارها (6)، وما نسبته (11.1%). وهو ما يشكل أمراً منطقياً إذ أن العينة المتناولة بالتحليل هي خطابات الكراهية، فمن الطبيعي وجود المصطلحات التحريضية فيها.

جدول رقم (5): مدى استخدام المصطلحات التحريضية في خطابات الكراهية لتنظيم داعش

#	مدى الاستخدام	ك	%
.1	يستخدم	48	88.9
.2	لا يستخدم	6	11.1

المصدر: من إعداد الباحثة.

السؤال السادس: ما الأطر المرجعية التي استند إليها خطاب (داعش)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية كما هو مبين في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6):الأطر المرجعية المستخدمة في خطابات الكراهية لتنظيم داعش

#	الأطر المرجعية	ك	%
.1	أطر مرجعية دينية	23	42.6
.2	أطر مرجعية سياسية	12	22.2
.3	أطر مرجعية عسكرية	15	27.8
.4	أطر مرجعية مختلطة	4	7.4
المجموع		54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

السؤال السابع: ما هي مسارات البرهنة في خطابات تنظيم داعش في قناة الخلافة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية كما هو مبيّن في الجدول رقم (7)، حيث تكشف بيانات الجدول أن مسارات البرهنة الموجودة في خطابات الكراهية لتنظيم الدولة الإسلامية داعش في قناة الخلافة الراشدة على اليوتيوب هي مسارات برهنة غير منطقية، إذ بلغت فئة مسارات البرهنة غير المنطقية ما مجموعه (37) تكراراً وما نسبته (68.5%)، وهذا يعني أن خطابات الكراهية لتنظيم الدولة الإسلامية لا تحتوي على أدلة وبراهين وحجج، أما الخطابات التي استندت إلى مسارات البرهنة المنطقة فقد شكلت ما مجموعه (17) وما نسبته (31.5%)، وقد استندت بذلك على الشواهد الدينية والوقائع التاريخية.

جدول رقم (7): مسارات البرهنة في خطابات الكراهية لتنظيم داعش في قناة الخلافة الراشدة

#	مسارات البرهنة	ك	%
.1	مسارات برهنة منطقية	17	31.5
.2	مسارات برهنة غير منطقية	37	68.5
المجموع		54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

السؤال الثامن: ما هي المدة الزمنية التي استغرقتها تلك الخطابات؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية كما هو مبين في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8):مدة خطابات الكراهية لتنظيم في قناة الخلافة الراشدة

#	مدة الخطابات	ك	%
.1	أقل من دقيقة	0	0
.2	من دقيقة – دقيقتين	7	13
.3	أكثر من دقيقتين	47	87
المجموع		54	100

المصدر: من إعداد الباحثة

تظهر بيانات الجدول رقم (8) أن غالبية خطابات الكراهية كانت مدتها أكثر من دقيقتين، إذ احتلت فئة (أكثر من دقيقتين) المرتبة الأولى بما مجموعه (47) تكراراً وما نسبته (87%)، الأمر الذي يعني أن تنظيم الدولة الإسلامية أفرد مساحات كبيرة لخطابات الكراهية، تلتها في المرتبة الثانية فئة (من دقيقة – دقيقتين) بتكرار بلغ (7) تكرارات، وما نسبته (13%)، أما فئة (أقل من دقيقة) فلم تحظَ بأي تكرار .

السؤال التاسع: ما أساليب تحليل خطابات (داعش) على قناة الخلافة في اليوتيوب؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية كما هو مبيّن في الجدول رقم (9)، حيث توضح البيانات أن أساليب عرض خطابات الكراهية لتنظيم الدولة الإسلامية داعش تضمنت أربعة أساليب هي: صوت+صورة، صورة + كتابة، فيديو مسجل، صور+صوت+ كتابة. وبالعودة إلى بيانات الجدول السابق نجد أن أسلوب (فيديو مسجل) جاء متقدماً على بقية الأساليب، إذ شكّل ما

مجموعه (22) تكراراً من المجموع الكلي وبنسبة (40.7%)، تلاه في المرتبة الثانية فئة (صور+ صوت+ كتابة) بتكرار بلغ (16) وما نسبته (29.7%)، أما المرتبة الثالثة فقد احتلها أسلوب (صور+كتابة) بما مجموعه (12) تكراراً وما نسبته (22.2%)، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء فيها أسلوب (صورة+صوت) بتكرار بلغ (4) تكرارات وما نسبته (7.4%).

جدول رقم (9):أسلوب عرض خطابات الكراهية لتنظيم داعش في قناة الخلافة الراشدة

#	أسلوب عرض الخطاب	ك	%
.1	صورة + صوت	4	7.4
.2	صور + كتابة	12	22.2
.3	فيديو مسجل	22	40.7
.4	صور + صوت + كتابة	16	29.7
المجموع		54	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

خـــاتـــمة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ركزت خطابات الكراهية لتنظيم الدولة الإسلامية داعش على موضوع"الدعوة للانتقام والإقصاء"، فقد احتل المرتبة الأولى على قائمة موضوعات خطابات الكراهية، تلاه في المرتبة الثانية موضوع"الدعوة إلى القتل".
- وجهت تنظيم الدولة الإسلامية داعش أغلب خطابات الكراهية إلى الجمهور العام فقد احتلت فئة الجمهور المرتبة الأولى، تلتها في المرتبة الثانية فئة رؤساء وزعماء الدول.
- غلب على طبيعة خطابات الكراهية لتنظيم الدولة الإسلامية داعش"الخطابات الاتهامية". وغلب استخدام"اللغة العامية"في خطابات الكراهية لتنظيم الدولة الإسلامية داعش على غيرها من أساليب اللغة . كما غلب استخدام"المصطلحات التحريضية"في خطابات الكراهية لتنظيم الدولة الإسلامية داعش .
- دأبت تنظيم الدولة الإسلامية داعش إلى الاستناد إلى"الأطر المرجعية الدينية"ضمن خطاباتهم، تلتها في المرتبة الثانية"بالأطر المرجعية العسكرية".

- لم يحرص تنظيم الدولة الإسلامية داعش على استخدام مسارات البرهنة المنطقية أثناء تقديم خطاباته . فقد احتلت فئة"مسارات برهنة غير منطقية"المرتبة الأولى ضمن قائمة مسارات البرهنة .
- غالبية خطابات الكراهية كانت مدتها أكثر من دقيقتين، إذ احتلت فئة (أكثر من دقيقتين) المرتبة الأولى .
- احتل أسلوب"فيديو مسجل"قائمة أساليب عرض الخطابات المرتبة الأولى، تلاه في المرتبة الثانية أسلوب "صور + صوت + كتابة".

المـــراجع

باللـــغة العربية

عبد الحميد محمد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط.3، (القاهرة: عالم الكتب، 2004).

سمير حسين، **دراسات في مناهج البحث العلمي وبحوث الإعلام** (القاهرة: عالم الكتب، 1995).

ربحي عليان، مصطفى غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي:النظرية والتطبيق** (د.م: د.د.ن، 2000).

اناماريا ريفيرا، **الأحكام المسبقة**، ترجمة: حارث القرعاوي (د.م: د.د.ن، 2010).

صاموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشياب، ط.2، (القاهرة: دار سطور، 1999).

حسن أبوهنية، محمد أبو رمان، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السُّنية والصراع على الجهادية العالمية**، ط.1، (عمان: دار الجيل العربي للنشر والتوزيع، 2015).

مي رفعت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، **نظريات الاتصال** (مصر: دار النهضة العربية،2003).

محمد قيراط، **نظرية التأطير والتعاطي مع التطرف والإرهاب: التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرف والإرهاب**، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية (تونس: اوربيس للطباعة، 2015).

عماد مكاوي السيد، ليلى حسين، **الاتصال و نظرياته المعاصرة**، ط.6، (مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2006).

عواطف عبد الرحمن وآخرون، **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية** (القاهرة: دار أسامة، 1982).

أحمد مصطفى عمر، **البحث الإعلامي: مفهومه إجراءاته ومناهجه**. ط.2، (الكويت: دار الفلاح للنشر والتوزيع، 2002).

رانيه عبد الله، «الدعاية الإعلامية لتنظيم داعش في مواقع التواصل الاجتماعي: موقع تويتر أنموذجًا،» **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، العدد 1 (مايو 2019).

مها صلاح، «استراتيجيات الاتصال في مواقع الجماعات الإرهابية على شبكة الإنترنت: دراسة تحليلية،» **مجلة شؤون اجتماعية** (2014).

سلافة فاروق الزعبي، «خطاب الكراهية للتنظيمات المتطرفة: تنظيم الدولة الإسلامية أنموذجا،» بحث منشور في وقائع المؤتمر الدولي المحكم الخطاب التوعوي بين الشريعة والقانون (جامعة الزرقاء، 2015).

بيان صادر عن مرصد البحرين لحقوق الإنسان، وصدرت دراسة مركز بينو بتاريخ 14 أفريل 2014، نقلا عن **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 9514 (2014).

صبرة القاسمي، «الأذرع الإعلامية السبع في وزارة إعلام داعش: أهدافها وكيفية المقاومة"،» **العربية** (2015): kwbvxd3https://bit.ly/

باللـــغة الأجنبية

Gordon Allport, *The Nature Of Prejudice* (New York : Cambridge Perseus Publishing, 1988).

Roger D. Wimmer, Joseph R. Dominick, *Mass Media Research: An Introduction*, 10th edition, (USA: Wadsworth Cengage Learning, 1991).

Robert M.Entman , «Framing U.S .Coverage of International News:Contrasts in Narratives of the Kal and Iran air Incidents,» *Journal of Communication*, VOL.41, N.04 (1991).

Semetko Valkenburg, «Framing European politics: A content analysis of press and TV news,» *Journal of Communication*, 50 (2/2000).

Ali Mah-Rukh, « ISIS & Propaganda: How ISIS Exploits Women,» *Reuters Institute Fellowship Papers* (University of Oxford, 2015).

Greene Kyle J., «ISIS: Trends in Terrorist Media and Propaganda,» *International Studies Capstone Research Papers*, 3 (2015):

https://digitalcommons.cedarville.edu/international_studies_capstones/3

دراســـات وأبحـــاث

Studies and Researches

التطرُّف والأخلاقيَّات والإبادات الجماعيَّة

Extremism, Ethics, and Genocides

Dr. Luai K. Ghabr **د. لؤي خزعل جبر**[1]

Al-Muthanna University (Iraq) **جامعة المثنى (العراق)**

ملخص: التطرّف ظاهرة سيكولوجيّة؛ إذ يمثّل تمثّلاً معرفياً، وتعلّقاً انفعالياً مشوّهاً بالعالَم والآخرين والذات؛ يفرزسلوكاً سلبياً و/أو هدمياً، إلا أنّه – في الوقت ذاته – مرتبط تكوينياً بالبنيات الخارجيّة: السّياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والتاريخية، والدينية. فالتطرّف يرتكز على أو ينبثق من بنيات أزماتيّة تحرّك ديناميّات الانفصال الأخلاقي لخلق قطيعة أبستيميّة واجتماعيّة بين الجماعات الاجتماعيّة. فعندما تكون البنية السياسية والاقتصادية "تدميريّة استغلاليّة"، والبنية الاجتماعيّة الثقافية "تقليدية بطريركيّة "، والبنية التاريخية الدينية "صراعيّة إطلاقيّة"، سيتولّد بلا شك الفعل التطرّفي عبر آليّات "الانفصال الأخلاقي"، ليصبح ذلك الفعل أخلاقياً عند الأفراد والجماعات، ويكتسب زخمه السايكوسوسيولوجي، المُديم لوجوده، ولنواتجه التدميريّة؛ ولعلَّ أهم وأخطر تلك النواتِج هي الإبادات الجماعيَّة. فخلق الاعتدال يتطلب بنيات سليمة تحد من تدميرية آليات الانفصال الأخلاقي، بنيات تتمثّل بـــ: بنية سياسية اقتصادية "عقلانية عادلة"، وبنية اجتماعيّة ثقافية "حديثة مساواتيّة" وبنية تاريخية دينية "تسامحيّة تعددية".

كلمات مفتاحية: التطرُّف، بنيات التطرف، ديناميَّات التطرف، الانفصال الأخلاقي، الإبادة الجماعيَّة.

Abstract: Extremism – in depth - a psychological phenomenon, as it represents a cognitive representation and emotional distorted attachment to the world, others and self, which produces negative and / or destructive behavior. However, at the same time, it is formally linked to external structures: political, economic, social, cultural, historical and religious. Extremism - as the researcher believes - is based on or emanates from crisis structures that move the dynamics of moral disengagement to create an epistemic and social rupture between social groups. When the economic, political structure is "exploitative destructive", the sociocultural structure is "patriarchal traditional," and the historical, religious structure is "absolute conflict", extremist action will undoubtedly

[1] البريد الإلكتروني luaibrhr@yahoo.com

be generated, Through the mechanisms of "moral disengagement", so that the action becomes ethical - and even necessary - when Individuals and groups, and gaining its psychosocial momentum, which perpetuates its existence and destructive outcomes, and perhaps the most important and most dangerous of these outcomes are mass genocide. The creation of moderation requires sound structures that limit the destructiveness of the mechanisms of moral disengagement, structures represented by: a "rational, rational, economic, and political structure," a "modern egalitarian" socio-cultural structure, and a religious historical structure "tolerant pluralism."

Keywords: Extremism, Extremism Structures, Extremism Dynamics, Moral Disengagement, Genocide.

مقــدّمة

لم تَعُد المقاربات الأحاديّة مجدية في فهم التطرّف، كما في أي ظاهرة اجتماعية أخرى. ففي ظاهرة مركّبة ومعقّدة كالتطرّف، لا يشتغل عنصر محدّد على نحو انعزالي، بل تتفاعل جملة من العناصر على نحو دينامي جدلي، ولتحقيق فهم عميق للتطرّف لابد من استكشاف تلك العناصر، وطبيعة الدينامية الجدلية الفاعِلة في ربط تلك العناصِر. ولِكي تتخذ المسارات الاستكشافيّة والتحليليّة والتفسيرية طابعها العلمي الدقيق، يجب البدء بتحديد مفهوم التطرّف .

واجهت الأدبيات الاجتماعية صعوبات بالغة في تعريف التطرّف، نظراً لتعددية أبعاده وتجليّاته، وارتباط تلك الأبعاد والتجلّيات بتمثّلات متنوعة محكومة بالتوجّهات الإيديولوجية، والتفضيلات القيمية والمصالح الواقعيّة. ولعلّ أشهَر تعاريفه أنّه يتمثّل في "النشاطات (المعتقدات، الاتجاهات، المشاعر، الأفعال، الاستراتيجيات) المتجاوزة للحدّ الطبيعي"[1]. ويُلاحَظ عليه وصف النشاطات والنّاس والجماعات بالمتطرّفة، وتحديد الحدّ الطّبيعي وتمييزه عن غير الطّبيعي، يتداخل مع محدّدات شخصيّة وسياسيّة. ولذلك يجب عند التفكير بالتطرّف التنبّه لأنّ: (1) الفعل المتطرّف ذاته سينظر له البعض كفعل عادل، وأخلاقي، واجتماعي، بينما سيراه آخرون بالعكس، تبعاً لقيم وسياسات، وأخلاقيّات المراقِب وطبيعة علاقته بالفاعل؛ و(2) الإحساس بالطبيعة الأخلاقية أو اللاأخلاقية لفعل تطرّفي ربما يتغيّر بتغيّر الظروف، كالقيادة والرأي العالمي، والأزمات والسياقات التاريخيّة، فالسّياق الحالي والتاريخي للأفعال المتطرّفة يشكّل رؤية الناس لتلك الأفعال؛ و(3) فروق القوّة تؤثّر في تحديد التطرّف، ففي الصّراع تبدو نشاطات أعضاء الجماعات الضّعيفة أكثر تطرّفاً

[1] P. T. Coleman, A. Bartoli, *Addressing Extremism* (George Mason University: The International Center for Cooperation and Conflict Resolution, 2015), p.2.

من مثيلاتها عند أعضاء الجماعات القويّة؛ و(4) الأفعال المتطرّفة يغلب أن توظّف الوسائل العنفيّة، على الرغم من أن الجماعات المتطرّفة تختلف في تفضيلها للتكتيكات العنفيّة مقابل اللاعنفيّة، ومستوى العنف الممارس، والأهداف المفضّلة للعنف؛ و(5) الجماعات المتطرّفة، وإن كانت تبدو متماسكة ومتسقة، إلا أنّها لا تخلو من تناقضات وتمايزات داخليّة؛ و(6) الاتجاهات التطرّفية تتصف بالانغلاق، والثبات، واللاتسامح، ومقاومة التّغيير بالنتيجة[1]. ولذلك، يجب علينا – ونحن ندرس التطرّف في فضائنا السّوسيوتاريخي – أن نكون واعين لكونِه مفهوماً مراوغاً ، ونتنبّه للمؤشّرات الستة المذكورة، خشية الخروج من صرامَة الفِكر لعلمي الباحِث عن الفهم إلى سيولة الرؤية المؤدلَجة السّاعية للغلَبة؛ فأيّ تطرّف نريد دراسته؟ ومَن هم المتطرّفون المتعيّنون؟ وما المعيار المتبنّى لوسمِهِم بالتطرّف؟

لاشكّ أنّ التطرّف المدروس، والذي يشكّل مُعضِلَة اجتماعيّة حادّة معيشة في مجتمعاتنا الشرق أوسطيّة، هو **التطرّف الدّيني**. والتطرّف الدّيني أصعب أنماط التطرّف تحديداً، نظراً لارتباطِه بالدّين، الذي يتمثّل جوهره بالرؤية الميتافيزيقية المُتعالية، ويتمثّل تمظهره بالنصوص الدينيّة الخاضِعة لتباينات تأويلية هائِلة، قائِمة على تعدّد المعنى وتعدد القراءات، مما يجعَل مِن الصّعب تحديد الطبيعي وغير الطبيعي في هذا السّياق الرَجراج. كما ينعكِس على تحديد الجماعات المتطرّفة، إذ يتيح الموروث الديني تأسيس تأطيرات أخلاقية لأفعال متباينة، والسّياق التاريخي يعيد تشكيل أخلاقيّة تلك الأفعال، إضافةً إلى تغيير الحِراك الاجتماعي للجماعات الاجتماعية لكيفيّة إدراك مدى تطرّفيّة تلك الأفعال، وتفاوت عنفيّة الأفعال التطرّفية على المستويين الفعلي والرمزي، والتمايزات الداخليّة للجماعات المتطرّفة، والصّعوبة البالغة في تغيير معتقدات وقيم واتجاهات تلك الجماعات، كُلُّ ذلك يجعل تسمية الجماعات المتطرّفة دون الوقوع في مسار التحيّزيّة أمرا عسيرا .

وعند هذه النقطة تأتي مسألة المعيار والمَحَك الموظّف لتمييز التطرّف، وهي نقطة تتجاوز الإجرائيّة العلميّة نحو الإمكانيّة الفلسفيّة، نحو رؤية مُفارِقة، تفرِض على الباحِث التّصريح بِمعيارِه المُشتَق مِن توجّهه الفلسفي. والباحِث هُنا يستند إلى الفلسفة الإنسانيّة القائِلة بأصالَة الإنسان ونسبيّة امتلاك الحقيقة، وضروريّة التعدديّة المعرفيّة والثقافيّة، وضرورة التضامنيّة الإنسانيّة، ليعرّف التطرّف الديني بكونِه "التوجّه القائِل بأصالَة المُقدّس والنَص واليقين بامتلاك الحقيقة، وضروريّة

[1] Ibid., pp.2-3.

الوحدة والتماثل المعرفي والثقافي والتضامنيّة المقيّدة بالجماعة الداخليّة، الذي يفضي إلى محاولات عنفيّة – فعليّة /أو رمزيّة – لقسر الآخرين المُغايرين على الاندراج ضمن المنظومة الاعتقادية والسّلوكية لتلك الجماعة".

ويُلاحَظ أن هذا التّعريف يتّصِف بالسِّعة؛ إذ يشمِل جملة من التيارات غير الموسومة رسمياً بالتطرّف، إلا أنّها – استناداً للمعيار – متطرّفة بالفعل، وذلك يتصل بفِكرَة "متّصل التطرّف"، حيث تُصنّف جماعات متعدّدة مِن الأقل تطرفاً – المُعدّة رسمياً غير متطرّفة – إلى الأكثر تطرّفاً – المُعدّة رسمياً غير متطرّفة وإرهابيّة – .

ولعلّ الدّراسة الحاليّة ستتّخذ مِن الأكثر تطرفاً مداراً للتحليل، وإن كانَت تجاهر مبدئياً بأن ذلك التّحليل يصدق على الأقل تطرّفاً، إذ الاختلاف بالدرجة لا بالنوع. وللمجاهرة الأخيرة بُعد كشفي آخر ، يتمثّل بحقيقة أن التيارات الأكثر تطرفاً انبثقت من رَحِم الأقل تطرّفاً، فالأخيرة شكّلت سياقاً سايكوسوسيولوجياً لتكوين الأولى، نظراً لتماثل المقدّمات الاعتقادية والطقوسيّة، وعمل الأولى على السّير بتلك المقدّمات إلى نتائِجها المنطقيّة بفعل عوامل الأطر الاجتماعية التاريخية، والمتطلّبات الحاضرة الاقتصادية السياسيّة، وبذلك لا يكون الاشتغال التنويري على التيارات صريحة التطرّف مُجدٍ دون التعرّض للتيارات ضمنيّة التطرّف. إلاّ أننا لسنا معنيين في الدّراسة الحالية بالحفر في بنية التوجّه التطرّفي كمعمار مُعتقدي أو بناء سايكولوجي أو نظام سوسيولوجي، فلذلك مقامٌ آخر ، بل ببحث دينامية اشتغاله الواقعي السلوكي؛ بمعنى الآليات العامّة الحاكِمة على تحوّل مقولاتِهِ إلى فِعل تطرّفي. نظراً للأهميّة البالغة لدراسة كيفيّة انبثاق الفعل بزخمه التدميري في الواقع الاجتماعي، إضافَةً إلى ما يسلّطه ذلك – بشكل غير مباشر – من أضواء نظريّة مهمّة على طبيعة البنية. وبتعبير آخر، ليس من مهمّة الدراسة الحاليّة بحث المقولات الفكريّة المهيّئة للتطرّف في المذاهب الدينيّة، ولا طبيعة البنية المعرفية والانفعالية المفضية للتطرّف، ولا تركيبية ووظائفيّة الجماعات المتطرّفة، وإنما كيف ينتج السّلوك التطرّفي عبر أبعاد البنية الداخلية هذه.

والسّلوك التطرّفي هو مركز الاهتمام؛ لأن التطرّف لا يشكِّل ظاهِرَة سلبيّة تدميرية ما لم يترجَم إلى سلوك بل التطرّف هو ذلك، والحديث عن "سلبيّة" و"تدميريّة" حديث يتصل بـــ "الأخلاقيّات الإنسانيّة"، بمعنى "ما ينبغي وما لا ينبغي فعله" على أساس "خير الإنسان". فالافتراض الضِمني لكلّ البحوث في التطرّف يتمثّل بأنّه "ظاهرة لا أخلاقيّة"، لكونها تخرج بالإنسان عن دائِرة التضامن

الإنساني عبر الإضرار بالآخر، وتكرّس رؤية فوقيّة مهيمنة لطرف على آخر، وتئِد إمكانية التعايش لصالِح الاحتراب الصراعي الإقصائي. فالمُراقِب المُتخصِّص يُلاحِظ بوضوح غَلَبة المفردات الأخلاقيّة في الخطابات المتعارِضة في السياق التطرّفي، فالداعِمون لفعل التطرّف يدعمونه لكونه أخلاقيا، والشاجبون له يشجبونه لكونه لا أخلاقي. ولذلك بدأت التنظيرات الحديثة –والدّراسة الحالية تتبنى ذلك التوجّه– تركّز على "الجوهر الأخلاقي" للتطرّف، مُستكشِفة طابعه الخاص، وطبيعة تمايزه عن الجوهر الأخلاقي الإنساني؛ وأهم تلك التنظيرات نظريّة الانفصال الأخلاقي .

أولا: الانفصال الأخلاقي

لماذا يُقدِم أشخاص عاديون على ارتكاب الأفعال الوحشيّة اتّجاه الأشخاص الآخرين، في الحروب والصّراعات الاجتماعية والسياسية والدينيّة كما في الحياة اليوميّة؟ كان هذا هو السّؤال المركزي الذي انطلق منه عالِم النفس الإجتماعي ألبرت باندوا Bandura لتأسيس نظريّته الاجتماعية المعرفية عن الانفصال الأخلاقي[1]، إذ أشار إلى أنَّ هناك عمليات نفسية كثيرة يمكن بواسطتها فصل القوانين الذاتية عن السّلوك اللاإنساني. فالقوانين الذاتية يمكن أن تنفصل عبر تأويل: مبررات الفعل، وعواقبه، وفاعله، وضحيّته.

- **التبرير الأخلاقي:** يصبح السّلوك المؤذي مقبولا شخصياً واجتماعياً عبر خدمة أهداف اجتماعية وأخلاقية عالية القيمة، مما يجعل الناس يتصرّفون بحسب الإلزام الاجتماعي والأخلاقي. وعبر قرون تمّ ارتكاب أغلب السّلوك التدميري من الناس العاديين اللطيفين باسم الإيديولوجيات المُحِقّة والمبادئ الدينية، والواجبات القومية.
- **النعت المُلَطِّف:** تقدّم اللّغة المُلَطِّفَة أداة ملائمة لتقنيع النشاطات المشجوبة أو حتى منح مكانة مرموقة لها. فمن خلال التّصحيح والحشو الالتفافي، يصبح السّلوك التدميري لطيفاً. إذ يتصرف الناس بشكل أكثر وحشيّة عندما يعطى الشخص المعتدي وصفاً مصحِّحاً أكثر بكثير مما يفعلون

[1] A. Bandura, Mechanisms of moral disengagement. In W. Reich (Ed.) *Origins ofterrorism: Psychologies, ideologies, theologies, states of mind* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), pp.161-191. A. Bandura, « Mechanisms of Moral Disengagement in the Exercise of Moral Agency, » *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol. 71, No. 2 (1996), pp.364-374. A. Bandura, « Moral disengagement in the perpetration of inhumanities, » *Personality and Social Psychology Review*, Special Issue on Evil and Violence, 3 (1999), pp.193-209. A. Bandura, « Selective Moral Disengagement in the Exercise of Moral Agency, » *Journal of Moral Education*, Vol. 31, No. 2 (2002), pp.101-119. A. Bandura, « The Role of Moral Disengagement in the Execution Process, » *Law and Human Behavior*, Vol. 29, No. 4 (2005), pp.371-393 .

عندها يسمى سلوكه عدواناً، إذ تصبح الهجمات "ضربات جراحية"، ويصير المدنيون المقتولون بالتفجيرات "ضرر جانبي".

- **المقايسة المُفيدة:** عبر استثمار المقايسات المُفيدة مع أكثر النشاطات المشجوبة، يعدّ السلوك المؤذي لطيفاً أو يبدو ذو عواقب قليلة. وترتكز هذه المقايسات التبريئية على التبرير الأخلاقي؛ إذ يسهل جعل العنف أخلاقي من منظور منفعي عبر مجموعتين من الأحكام: (1) عدم فاعلية الممارسات غير العنفية في تحقيق التغيرات المطلوبة؛ و(2) التّحليلات المنفعية المستعملة في المقايسات المُخَفِّفة مع تهديدات الأعداء الفعليين أو المتخيّلين تثبت أن أفعال الفرد المؤذية ستمنع الكثير من المعاناة الإنسانية، ولا تسبّبها. وكل هذه التقديرات عرضة لعمليات اجتماعية متحيزة، وأخطاء استنتاجية ناجمة عن معلومات غير مؤكدة .

- **تقليل قيمة أو تشويه العواقب:** عندما يوجه الناس نشاطات مؤذية للآخرين من أجل الكسب الشّخصي أو بسبب الإغراءات الاجتماعية، يتجنّبون مواجهة الأذى الذي سببوه أو يختزلونه. فهم يستدعون بسرعة المعلومات السابقة المعطاة لهم عن الفوائد المحتملة للسّلوك، ولكنهم أقلّ قدرة على تذكر نتائجه الضّارة. وإضافة للإغفال الانتقائي والتشويه المعرفي للنتائج، التمثيل المشوّه ربما يتضمن جهود فاعلة لتكذيب الأدلة عن الضّرر الذي سببوه.

- **تحويل المسؤولية:** يرى الناس أفعالهم كشراك من الضّغوط أو الأوامر الاجتماعية للآخرين أكثر ممّا هي شيء مسؤولون عنه شخصياً. ولما لم يكونوا مالكين بالفعل لأفعالهم، يفضلون استجابات لوم الذات. ولذلك يريدون التصرّف بطرق يرفضونها عادة إذا تحملت السلطة الشرعية المسؤولية عن نتائج أفعالهم .

- **تشتت المسؤولية :** المسؤولية يمكن أن تنتشر عبر تقاسم عمل المغامرة مع أعضاء مختلفين يؤدّون جوانبَ مقسمة فرعية تبدو غير مؤذية بذاتها، لكنها مؤذية بكليتها. واتخاذ القرار الجماعي ممارسة شائعة أخرى تمكّن الناس بطريقة أخرى من السّلوك بطريقة لا إنسانية. فعندما يكون كلّ شخص مسؤول؛ فإنّه يشعر بالمسؤولية بالفعل. الفعل الجماعي يظلّ فرصة أخرى لإضعاف السّيطرة الأخلاقية. فأي ضرر تفعله الجماعة يمكن عادة عزوه إلى حدّ بعيد لسلوك الآخرين.

- **التجريد من الإنسانيّة:** لوم الذات عن السّلوك المؤذي يمكن أن يفصل أو يعطّل عبر التجريد من الإنسانيّة التي تجرّد الناس من الصّفات الإنسانيّة أو عزو خصائص بهيمية لهم . ومع التجريد من الإنسانية، سيكفّون عن الظّهور كأشخاص لهم مشاعر وآمال واهتمامات ، بل أشياء خالية من الإنسانية. الناس يحشدون التبريرات الأخلاقية للسّلوك العقابي الموجه نحو الأفراد الذين حرموا من الإنسانية، لكنهم ينكرون الأفعال العقابية ويدينوها على خلفية أخلاقية نحو الأفراد الموصوفون بمصطلحات الإنسانية.

- **إسناد اللوم:** يرى الناس أنفسهم ضحايا بالكامل يندفعون للسّلوك المؤذي عبر استفزاز قسري. فيصبح السلوك العقابي استجابة دفاعية مبررة للتحريض، فيتحمل الضحايا اللّوم عن جلب المعاناة لأنفسهم. تبرئة الذات قابلة للتحقيق كذلك من خلال رؤية الفعل الضار بوصفه محكوماً بظروف قاهرة أكثر من كونه قراراً شخصياً. ومن خلال تثبيت اللّوم على الآخرين أو على الظّروف، لن تكون أفعال الفرد المؤذية مغتفرة فحسب، بل يشعر بالصّوابية الذاتية في العملية.

الشكل (1): آليات الانفصال الأخلاقي

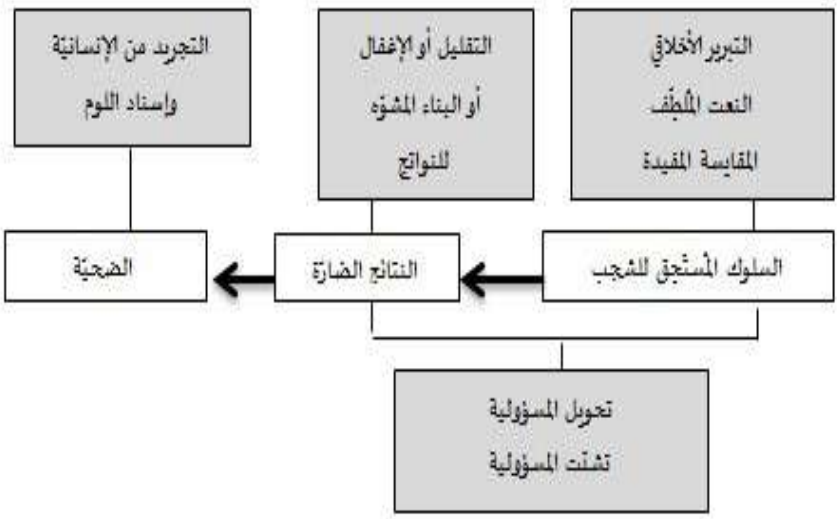

ثانيا: بنيات التطرّف

يُقصَد ببنيات التطرّف تلك الأُطر المُجتمعيّة المُجسّدة في مؤسّسات معيّنة. وهي أطر متفاعِلة، وليست مُنعزِلَة، وما الفرز الآتي إلا آليّة تحليليّة، لتركيز البحث حول السّمات البارزة لتلك البنيات بهدف تحقيق فهم منظّم.

1. البنية السياسية الاقتصادية

الدولَة في المجتمعات الشّرق أوسطية مُستَورَدَة، وليسَت مُنتَجَة، ولذلك تعيش عِلاقَةٍ متوتّرة مع بقيّة البنيات المجتمعيّة، كما تعيش علاقةٍ ملتبسةٍ مع بقيّة الدول الإقليميّة والعالميّة، وقد فرض ذلك التوتر والالتباس "تضخّم الدولة العربيّة"[1]، الذي أفضى إلى تكريس القمع بوصفه الآليّة المركزيّة للتعامُل مع المجتمع، وانبثاق الريعيّة كسِمة رئيسة للنظام الاقتصادي، مما قاد إلى اندماج السّلطتين السّياسية والاقتصادية بيد الدولة، وتفتيت الطّبقات الوسطى، وتزايد التفاوت بين الطّبقات الفقيرة والغنيّة، وإضعاف منظّمات المجتمع المدني، وصعود الثقافات الشّعبويّة والتابعيّة للبيئات الخارجيّة[2]. كُلُّ ذلك خلق سياقاً سياسياً اقتصادياً يتّسم بالضّبط الفائِق، والضّراوة الدِفاعيّة والذهنيّة المصلحيّة الأحاديّة، وتصاعُد الشّعور الاجتماعي باللاعقلانية، واللاعدالة، والاستغلالية، والاغتراب السّياسي الاقتصادي .

ارتبط ذلك السّياقُ بالتطرّفَ عبر شكلين: غير مباشر ومُباشِر، فالظّروف الاجتماعيّة البائِسة تُسهِم في تنشيط الاستياء الجمعي، وخفض مستوى الوعي الجمعي، الذي يُترجَم – في حالِ عدم القُدرة على مواجَهة النُظم القائِمة – إلى أطروحات يوتوبيّة موهومة منتِجة لصراعات بين الجماعات . كما وجِدَ "الاقتصاد السّياسي للتطرّف" ليمثّل الشكل المباشِر من استثمار التطرّف في تحقيق الأهداف السّياسيّة الاقتصادية، وذلك على الصّعيدين الداخلي والخارجي. فالنظام السّياسي للمجتمع يحاول التلاعُب بذاكرات جماعاته الفرعيّة، وتقوية جماعات دون أخرى لخلخلة قدرة ذلك المجتمع على تغييره، وإشغالِه بصراعات داخليّة ثانويّة، واستعمال جماعة لضرب أخرى لإضعاف الجميع، إلاّ أن الأخطر مِن ذلك ما تفعله الدول العالميّة المهيمنة في سياق إعادة بناء النظام العالمي بما يخدم مصالح الاقتصاد الرأسمالي العولمي المملوك للشركات الكبيرة العابرة للقوميات[3]. إذ تحوّل التطرّف إلى أداة تحكّم وتصادم دولي دامٍ، تتصارَع فيه جماعات عابرة للحدود الوطنية للدول، يستنفذ موارد هائِلة، وتكون نواتِجه التدميرية مُرعِبة.

---

[1] نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة: أمجد حسين (بيروت: المنظّمة العربية للترجمة، 2010).

[2] فالح عبد الجبار، **الديمقراطية الممكنة .. الديمقراطية المستحيلة: نموذج العراق** (بيروت: المدى، 1998).

[3] ديفيد كورتن، **عندما تحكم الشركات العالم**، ترجمة: محمد درويش (بغداد: دار المأمون، 2006). أوسكار لانكه، **الاقتصاد السياسي**، ترجمة: محمد سلمان حسن (بيروت: دار الطليعة، 1967). بي. أس. دوما، **الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية**، ترجمة: عبد الإله النعيمي (بغداد: دراسات عراقيّة، 2008).

2. البنية الاجتماعيّة الثقافية

المنظومَة القيمية للمجتمع وذخيرته الثقافيّة الرّمزية رافِد أساس لأنماط تفكيره ومشاعره وتفاعله وتحرّكه. ولا نريد التفصيل في الأبعاد الايجابية والسلبية للبنية الاجتماعية الثقافية في المجتمعات الشرق أوسطية، فما يهمّنا الأبعاد الثانية فقط، لكوّنها المموّن الأساس للتطرّف، والمتمثّلة بالمنظومة الاقصائيّة المنبسطة في العلاقات الأسريّة والاجتماعية والمجتمعيّة . فالبيئة الأسريّة في تلك المجتمعات – كما أكّدت ذلك الكثير من الدّراسات الاجتماعية والنفسية الاجتماعية – تتّصف بالبطريركية، حيث التقاليد القامِعة والمُعامَلة التسلّطية[1]، التي تفرز شخصيّات مأزومة، ضعيفة البناء الأخلاقي الإنساني، تختزن الرؤية الغابيّة للعالَم.

وعندما يرى الفرد العالم بوصفه غابة تموج بألوان: التهديد، والرّعب، والشّك، والخوف، والخيانة، والكراهية، والبقاء فيها للأقوى، والأكثر قسوة ووحشيّة واستغلاليّة، فبالتأكيد سيحاول أن يكون الأقوى أو أن يلوذ بالأقوى، وبذلك يتشكّل لديه نمط الشخصيّة التسلّطية[2]، فنراه ملتزما بالقيم التقليديّة بشكل جامد، ومتشدّدا مع أي محاولة للخروج على تلك القيم ومقدّس للقوّة والسلطة، وهاربا من الحريّة، وخاضعا للسّلطة دون نقد أو مناقشة ومحتفيا بالتراتب الاجتماعي، ومتجنّبا للتفكير التأملي والنقدي والتخيّلي، وخائفا من التّعبير عن الأفكار والمشاعر، ومتهكما وعدائيا، ومُعمّما للأحكام السّلبيّة، ومركّزا على الجنس، ومؤمنا على نحو مغلق بمعتقدات وأفكار جماعاته، ومنكرا لوجود أي ضعف أو تناقض، أو تعارض في معتقداته وأفكاره، وخاضعا في تفكيره لضغوط داخليّة وخارجيّة لاعقلانيّة، ومعتمدا في بناء المعتقدات على العادات، والتقاليد، والعقاب والمعايير المؤسّساتيّة، والاجتماعيّة، والحضاريّة، وحاجات القوة، وتخفيف القلق ورافضا كليّاً لمعتقدات وأفكار الآخرين المخالفين، ومتمركزا حول بعد زمني واحد هو الماضوي.

---

[1] هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991). هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ترجمة: محمود شريح (الجزائر: دار الغرب، 2002). مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005). مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005).

[2] T.W. Adorno, E. Frenkel-Brunswik, D.J. Levinson, R.N. Sanford, *Authoritarian Personality* (New York: Harper, 1950). M. Rokeach, « The Nature and Meaning of Dogmatism, » *Psychological Review*, V.61, (1954), pp.194-204.

والحفر الأعمق في البنية السوسيولوجية يحيل إلى مفهوم العنف الرمزي لبورديو، إذ يعتقد أنّ كل سلطة عنف رمزي، تعمل على فرض وشرعنة الدلالات، وتخفي علاقات القوّة، وتزيد القوة الرمزية بهدف الهيمنة. فيطبق المهيمن عليهم، على علاقات الهيمنة مقولات مبنية من وجهة نظر المهيمنين، كمقولات طبيعية، ممّا يؤدي إلى التبخيس الذاتي. فالعنف الرمزي يتأسّس بواسطة الانتساب الذي لا يستطيع المهيمن عليه إلاّ منحه للمهيمن، وذلك عندما لا يحظى المهيمن عليه – لأجل التفكير بذلك أو التفكير بنفسه أو التفكير بعلاقته مع المهيمن – إلاّ بأدوات المعرفة المشتركة بينهما، والتي هي ليست سوى الشكل المندمج لعلاقة الهيمنة التي تظهر هذه العلاقة على أنها طبيعية أو بتعبير آخر عندما تكون الترسيمات التي يستعملها المهيمن عليه ليدرك نفسه ويقيّمها أو ليفهم ويقيم المهيمن (رفيع–وضيع، ذكر–أنثى، ....) هي النتاج لإدماج التنضيدات، طُبّعت كذلك، وأنتجت كينونته الاجتماعية.

وقوة السّلطة الرمزية تصدر عن إنكار العنف الذي تمارسه، باستبدال العنف العاري بالعنف الرمزي، الذي يستمد من التاريخ قوة ترسيخه، ويتولّد من التعوّد الذي يكرّس مؤسسة السّلطة. فالمهيمَن عليه يسهم في تلك الهيمنة بسبب التركيب الاجتماعي لأدواته المعرفية؛ أي لمقولات إدراكهم وتقديرهم للعالم الاجتماعي وأسس تراتبيته، فالعنف الرمزي يعتمد على الاعتقادات وإنتاج الاعتقادات؛ لإنتاج فاعلين ذوي أنظمة إدراك، وتقدير يتيح لهم فهم الإيعازات المسجّلة في وضعيّة أو خطاب، ثمّ الخضوع له. اعتقادات متقنعة بالشّرعية، ومعدّة كمسلمات، ومتموضعة ضمن النظام الطّبيعي للأشياء، عبر ضبط اللاوعي للبنيات الذاتية والموضوعية التي تجعل ترسيخ الاعتقادات في الأذهان، وإدماج التّصنيفات الاجتماعية شيئاً ممكناً[1]. وبذلك لا تكتفي البيئة الاجتماعية الثقافية القامِعة بتشكيل **نزعات** انفعالية وأنساق معرفيّة سلبيّة، بل تعيد بناء المضمون المعرفي بما يتناسب وإدامَة سلطة تلك البيئة، عبر تحويل الفرضيات إلى بديهيّات، والتّاريخيات إلى طبيعيّات، مما يمنحها صِفتها الإطلاقيّة غير القابِلة للتواصل الحواري النقدي، بل للتّنازع الاجتماعي والثقافي، على خلفيّة تغالبيّة جمعيّة.

[1] بورديو ، **الهيمنة الذكورية**، ترجمة: سلمان قعفراني (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009). بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي (المغرب: دار توبقال للنشر، 2007). بيير بورديو، **مسائل في علم الاجتماع**، ترجمة: هناء صبحي (أبو ظبي: كلمة، 2012).

3. البنية التّاريخية الدينية

إنّ الإغراق في التاريخ وتداخُل التاريخي والديني مِن أبرز سمات المجتمعات العربية الإسلاميّة، فنتيجة الانكسارات والتراجعات العنيفة التي تعرّضت لها تلك المجتمعات حدث ما يمكن تسميته بـــ "تثبيت تاريخي"، تجلّى على شكل تدهور حضاري، ومقاومة النهضة، وذاكرة تاريخيّة مأزومة وماضويّة خانقة. تحت تأثير هذا التثبيت حدث "تقديس التاريخ" عبر دمج تعسّفي للتاريخ بالدين؛ ليصير التاريخ دينياً مقدّساً ويفقد الدين طابعه التاريخي؛ ليتحول إلى بنية مجردة إطلاقية. ولم يقتصر ذلك على الناس فحسب، بل امتد إلى المفكّرين، فـــ "منذ العصر الوسيط ، الذي صدر عنه تراثنا الفكري بمختلف أشكاله حتى الحقبة الراهنة من عصرنا، ظلّت دراسة هذا التراث رهن النظرات والمواقف المثالية والميتافيزيقية التي تتضمّن جميعها بمختلف مذاهبها وتياراتها على خطّ عام مشترك تحكمه رؤية أحاديّة الجانب للمنجزات الفكرية في العصر العربي الإسلامي الوسيط؛ أي رؤية هذه المنجزات في استقلالية مطلقة عن تاريخيتها، بمعنى أن هذه الرؤية ظلّت قاصرة عن كشف العلاقة الواقعية الموضوعية غير المباشرة، بين القوانين الداخلية لعملية الانجاز الفكري وبين القوانين العامة لحركة الواقع الاجتماعي. ولذا بقي تاريخ الفكر العربي الإسلامي تاريخاً ذاتياً سكونياً أو لاتاريخياً، قطع صلته بجذوره الاجتماعية أي بتاريخه الحقيقي الموضوعي"[1]. وحين يكون التاريخ مقدّساً يكف التفكير النقدي ويصبح التاريخ مادة للاعتقاد والصّراعات، وليس للفهم والكشف والاستفادة. ولذلك نجد – وهذه مفارَقة – أن أغلب الصّراعات المعاصرة في المجتمعات العربية والإسلامية تجلٍّ لصراعات تاريخية أو محاولة العودة للعيش في حقب تاريخيّة سابقة. وما التطرّف الديني إلا المثال الأوضح لهاتين القضيّتين بـــ: طائفيّته وماضويّته. إذ تتواشج عند هذه النقطة مُعطيات البنيتين السابقتين للاشتغال على هذه البنية، ليشكّل الخطاب الديني المتطرّف تجلٍّ ومُنتَج للاستغلالية الاقتصادية والقَبَليّة الاجتماعية الثقافية يُفقِد الدين جوهره الإنساني التنويري الفردي، ويحوّله إلى أداة تصارعيّة تدميريّة جمعيّة مُخيفة بهدف إدامة الاستغلاليّة والقَبَليّة.

ثالثا: ديناميّات التطرّف

كيف تشتغل هذه البنيات في تكوين آليات الانفصال الأخلاقي؟ هل يمكن التوصّل إلى أنماط اشتغاليّة محددة؟ سنحاول الإجابة عن هذين السّؤالين بشكل إجمالي في هذه الفقرة.

[1] حسين مروه، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**، المجلد الأول (بيروت: دار الفارابي، 2008).

1. البنية السياسيّة الاقتصاديّة

الظّلم السّياسي والاستغلال الاقتصادي بذاته يخلق سياقاً مناسباً لتكاثر الاستياء الجمعي، ومنح التطرّف مبرراته الأخلاقيّة (الحقيقية والمصطنعة)، وشعاراته التغييرية المقبولة، ومعاييره للمقايسات المفيدة، كما أن توظيف التّطرف يعمل قصدياً لتوفير خطاب تبريري ملائم للتّطرّف، ويُمَوِّج دلالة التطرّف بين المقاومة والمعارضة والإرهاب والجريمة، ويفرز السّلطات التي تحوّل إليها مسؤولية الأفعال التطرّفية ويؤسّس للأنماط التنظيمية المُساهِمة في تشتيت المسؤولية، ويتيح بمعلوماتيّته وعُدّته المالية والتكنولوجية إمكانيات هائِلة لتشويه، وإغفال النواتِج التدميرية، وييسّر عبر نمذجة ممارساتِه القمعيّة الممتدة عبر التاريخ تجريد الآخرين من الإنسانيّة، ولومهم عما يلحق بهم مِن بؤس وأضرار.

2. البنية الاجتماعيّة الثقافيّة

المُراقَبة والمُعاقبة الكامِنة في المنظومة القيمية للمجتمع تبرر أخلاقية الفعل التّطرفي المواجِه – كما يُدرَك – للمُنتهِكين لمضامين تلك المنظومة، ليصبح ذلك الفعل حقاً ومحافظةً على تلك القيم، وتمنحه التقليدية السّائِدة قدرة على المقايسة المفيدة. ويكون المجتمع هو السّلطة المسؤولة عن الفعل التّطرفي، لاسيّما وذلك الفعل يقع ضمن سياق التوجّه الجمعي، والممارسات الجمعيّة المُشتّتة للمسؤولية. ويصير الإضرار بالخارِجين على تلك المنظومة طبيعياً، بل في مصلحتهم، ولا يوازي حجم إضرارهم بالمجتمع. كما أنّ الرّؤية الغابية المكرّسة في تلك البنية تنتج تكارهاً وتغالباً ينفي عن الآخرين إنسانيتهم ببساطة، وتنتِج نزوعاً للعزو الخارجي، يجعَل من الآخرين– وليس الذات – سبباً مباشراً لتعرضهم للمعاقبة التطرفيّة، فلولا تهديدهم للمصلحة العامّة الاجتماعية لما وجّه الفعل التّطرفي إليهم.

3. البنية التاريخيّة الدينيّة

تديين التاريخ أفرز عبر التاريخ العربي الإسلامي عشرات السلطات والحركات لمتطرّفة، التي مارَست أبشع ما يُمكِن ممارسته مِن قمع وانتهاك وتنكيل، ولذلك فإنّ هذه البنية تشكّل المموّن المركزي لآليات الانفصال الأخلاقي في الفعل التّطرّفي. والدِفاع عن الدّين والقيّم الإلهيّة وإعادة الناس إلى جادّة الشريعة التي يفتَرض أنها الحق والكمال اللاتاريخي، كانَ المبرر الأخلاقي الأكبر للحِراك التطرّفي تحت عنوان الجِهاد المقدّس؛ لإنتاج مجتمع مناظر للعصر التاريخي الذّهبي، الذي

يُعدُّ أساس المقايسة بطبيعته وصراعاته وحروبه ونُظُمُه. ويصير المتطرّف ممثّلا لإرادة الله وفتاوى الفقهاء، تلك السّلطة المطلقة المعصومة – بالذّات أو بالعَرَض – التي لا يُمكن مخالفتها، والتي هي الأعلَم والأحكَم. ولمّا كان ذلك الخِطاب قادراً على التحشيد الجماهيري، وكان البناء التنظيمي للجماعات المتبنية لذلك الخطاب معقّداً أمكن بسهولة تشتيت المسؤولية بسهولة عبر تقطيع وتوزيع المهمة التطرّفية. تلك المهمّة ذات الغايات السامية التي تفوق كل ما يمكن أن تسببه من أضرار، فالمتعرّضون لتلك الأضرار كافرون وفاسقون، روافض أو نواصب أو ذمّيون، أنجاس، مستحقّون، ما يحل بهم من إقصاء وقتل وتعذيب، وما سيواجهونه مِن جحيم أعظَم. وبهذا المنطق يصل التطرّف غاية تدميريته ومِنعته وأخلاقيته المفتَرَضة، عندما يستند إلى تأويلية مفتوحة، ذات بنية مطلقة غير قابِلة للتحقُّق.

رابعا: الإبادات الجماعيَّة

لعلَّ أهم وأخطر ما ينتجه التطرُّف بانفصالاتِه الأخلاقيَّة هو الإبادات الجماعيَّة، وقد "اتصف القرن العشرين بأنه قرن العنف الجماعي الكبير، حيث لقي أثناءه الملايين من الناس حتفهم. وخلال النصف الثاني من القرن، حدث هذا العنف داخل الدول، بين المجموعات المتباينة في العرق والدين والإيديولوجية السياسيّة وجداول الأعمال والسلطة والمزايا"[1]. والإبادة الجماعيّة هي محاولة لمحو مجموعة كاملة من البشر، إمّا مباشرةً عن طريق قتلهم أو غير مباشرة عن طريق خلق الظروف المواتية لموتهم. ويعد مؤتمر الأمم المتحدة الإبادة الجماعية أفعالٌ يتمّ ارتكابها مع وجود نيّة تحطيم مجموعة قومية أو عرقية أو إثنية أو دينية، كلياً أو جزئياً. وقد حدّد الدارسون فئات للإبادة الجماعيّة: (1) تأديبيّة تهدف لمعاقبة الضحية ولومه والانتقام منه؛ و(2) مؤسسية روتينية تقع في سياق الحرب؛ و(3) منفعيّة تهدف لتحقيق مكسب معيّن؛ و(4) احتكاريّة تهدف لتحديد المهيمنين على السلطة؛ و(5) إيديولوجيّة تهدف لخلق مجتمع أمثل ومحو كل ما هو غير نقي[2]. والدّراسة التحليلية للإبادة الجماعية بطريقة معرفية هادئة ضرورة إنسانية وتاريخية؛ لأنّ النواتِج المُرعبة والمأساوية

[1] أرفين شتاوب، دانيل بارتال، "الإبادة الجماعية والقتل الجماعي والنزاع المتصلّب،" في: دافيد سيرز، ليوني هادي، روبرت جيرفس (تحرير)، **المرجِع في علم النفس السياسي**، ترجمة: ربيع وهبة، مشيرة الجزيري، محمد الرخاوي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص1177.

[2] المرجع نفسه، ص ص1182–1184.

لهذه الظاهِرة تهدّد عمق الوجود البشري والقيم البشرية، وهي ظاهرة مركّبة يمكن أن تُقارَب من جهات متعددة فلسفية، وسياسية، وسوسيولوجية، واقتصادية، وتاريخية، ونفسيّة، ولكلّ هذه المقاربات القيمة الفائقة في فهم الظاهرة، إلاّ أنّ الأبعاد النفسية الاجتماعية تقع في الجوهر مِن تلك المُقاربات. والأبعاد النفسيّة الاجتماعية في الإبادة الجماعية موضوع معقّد ومتشعِّب وواسع وعميق، لا يُمكِن الإحاطة بتفصيلاتِهِ في بحث إجمالي، ولذلّك فضّل الباحِث الاعتماد على الدّراسات السابقة التي تولّت تقديم صورة كليّة للموضوع. وقد أُجريَتْ مُراجعات شاملة وتفصيليّة للأدبيات ذات الصِلة بالإبادة الجماعية والعنف الجماعي، ظهرت في دراسات عدّة. ولعلَّ دراسَتَي Staub & BarTal 2003 و Woolf &Hulsizer 2005 تمثّلان أشمل وأدق وأغنى مُراجعتين، لاشتغالهما على الأدبيات المركزية، ومحاولة عدم الاكتفاء بالعرض المجرّد وإنما التصدّي لصوغ أنموذج نظري كُلي يستوعِب التفصيلات الجزئية للأدبيات السابقة. وستعمل الدّراسة الحالية على عرض هذين الأنموذجين، ومن ثم تحديد جملة من المعطيات المركزية المُستَنتَجة من دمج الأنموذجين.

1. أنموذج BarTal & Staub 2003

حدّد هذا الأنموذج عوامل متفاعلة، تخلق معتقدات لتشكيل عمليّة الإبادة الجماعية.

1.1. الأوضاع المجتمعيّة التي تشمل الأوضاع المحرِّضة (الصّعوبات الاقتصادية، والتوتر السّياسي، والتغير الاجتماعي الكبير والسّريع، التي تمثّل نقاطاً كافية – منفصلة أو مجتمعة – لبداية العمليات التي قد تؤدّي إلى العنف الجماعي). وتشمل كذلك الحاجات الأساسية حيث تحبط الأوضاع الحياتية الصّعبة الحاجات النفسيّة الأساسية كالحاجة للأمن، والهويّة الشخصية، والاجتماعية الايجابية والتواصل مع الآخرين، وفهم الواقع والحاجات الرّوحيّة.

2.1. العمليّات النفسيّة والعناصر الثقافية التي تشمل:

- التماثل مع الجماعة: تجعل الأوضاع المحرِّضة من الصّعب على الفرد أن يقف وحده في مواجهة المشاكل ، فيتّجه إلى الابتعاد عن الهويّة الفردية التي تصبح ثقيلة حين يكون غير قادر على توفير سبل العيش لنفسه أو أسرته، أو تصيبه البلبلة بسبب الفوضى السّياسية والاجتماعية من حوله، أو يهدّده الصّراع مع المجموعة الأخرى، فينتهي عند الحركة الإيديولوجية للهويّة.

- كبش الفِداء: يعد لوم المجموعة الأخرى عن مشاكل الحياة رد فعل شائع، يثير مجموعة من النّاس ضدّ مجموعة أخرى، وبمرور الزمن يشيع الاعتقاد بين المجموعة أنّ الطّرف الآخر على خطأ، ومن شأن هذا الاعتقاد أن يجعل الشّخص يشعر بأنه ليس مسؤولا عن الصّعوبات الاقتصادية ومشكلات الحياة الأخرى. وحين يفضي الصّراع إلى تبادل الضّرر يصبح من الشّائع لكلّ مجموعة أن تلوم الأخرى، ولا تقر ولا تعي بمساهمتها.
- الإيديولوجيات: الناس بحاجة لتصوّرات ايجابية في الأوقات الصّعبة، بحاجة لأيديولوجية، ولكن الإيديولوجيات التي تنذر بعنف المجموعة تصبح مدمّرة حين تحدّد كل من يقف بوجه تلك الإيديولوجية بوصفه عدوّاً. وكثيراً ما تحمي المجموعات القويّة قوتها وامتيازاتها من خلال تطوير رؤية للعالم تبرر ذلك التفوّق وحين تتحرّك ضدّ مطالب الجماعات الأخرى، فإنّها لا تدافع عن تفوقها فحسب بل عن رؤيتها للعالم.
- تاريخ من بخس القيمة: يوجد بخس القيمة في الإبادات الجماعية كافّة. ونزع المشروعية شكل حادّ من أشكال بخس القيمة، فهو يتساوى مع وضع المجموعة في فئة شديدة السّلبية بوسائل خمس هي: نزع الإنسانية، والنبذ، وتوصيف السمات واستعمال الألقاب السّياسية، واستعمال المقارنات بين الجماعات.
- الذاكرة الجماعية: تحوّل المجموعات الخبرات المهمّة إلى رموز، ولاسيّما المعاناة الواسعة في ذاكرتها الجماعية، وهو ما قد يحافظ على الشّعور بالجرح والظّلم على مدى أجيال. وتستعمل الذاكرات الجماعية التي تتعلّق بالصّدمات لتقديم تفسير لمعنى الأحداث المعاصرة والخبرات، فبالإضافة إلى غياب الأمن قد تؤدّي إلى الاعتماد غير المبرر على الذات، وعدم الاهتمام بالقواعد الدولية، واعتماد العنف كوسيلة لحماية الذات. وفي الحالات الحادّة قد تؤدّي الخبرات السّابقة إلى عقلية الحصار وهو معتقد مجتمعي جوهري يفيد بأنّ المجموعات الأخرى لها نوايا سلبية نحو المجموعة التي تقف وحيدة في عالم يتّسم بالعدائية.
- الاحترام الشديد للسّلطة: الاحترام الشّديد للسّلطة يضيف للاحتمال الثقافي للإبادة الجماعية، فالمعتادون على الانصياع يبدون وكأنهم يجدون صعوبة في الوقوف وحدهم لمواجهة مشاكل الحياة أو صراع المجموعة، ولذلك سيبحثون عن الزعماء للانصياع لهم وتسليم أنفسهم للجماعة، كما أنهم لن يعارضوا السّياسات والممارسات غير الأخلاقية والهدّامة، مما يسمح بتطور العنف لحدّه الأقصى.

- المجتمعات الواحديّة: إن قبول المعتقدات المتباينة والتعبير الحرّ عن الآراء والانخراط العام في القضايا، ووصول كافة المجموعات إلى المجال العامّ يجعل من المرجح وجود معارضة للسّياسات والأفعال التي تعرض بعض المجموعات للأذى ممّا يجعل التطوّر نحو القتل الجماعي أو الإبادة الجماعية أقلّ احتمالاً. كما أنّ المجتمعات القمعية التقليدية تشهد صعوبة بالغة في دمج التغيرات الثقافية، ما يحبط الحاجات الأساسية.

3.1. النُخب والمتفرّجون

- القادة والنُخَب: عادة ما يكون الزّعماء هم الذين يبنون الإيديولوجيات المدمّرة؛ إذ يستحضرون الذكريات الجماعية السّابقة للضّحية، ويخلقون مؤسّسات توجّه أو ترتكب عنفاً، كالمكاتب الحكومية، وقنوات الاتصال من أجل الدّعاية والترويج والمجموعات شبه العسكرية. وأحد الآراء الشائعة هو أن الزعماء يفعلون كل ذلك لكسب التابعين أو تدعيم سلطتهم ونفوذهم عليهم أو حماية موقعهم كأعضاء في النخب، إلاّ أنهم كذلك يتأثرون بمزيج الثقافة والظّروف المحرضة التي تخلق النزاعات نحو لوم الآخرين والتحرّك ضدّهم. وقد يحمل بعض الزعماء شخصياً بعض الجروح التي لم تندمل بعد من جراء مشاعر الضّحية. فقد تستند الزعامة المدمّرة إذن إلى شعورهم ومعتقداتهم الحقيقية، مما يلبّي حاجاتهم الأساسية في أوقات عصيبة أو قد يكون تلاعباً تدفعه المصلحة الذاتية أو مزيجاً من الاثنين.
- المتفرّجون: عادة ما يبقى المتفرجون الداخليون – ممن هم ليسوا جزءًا من الحركة الإيديولوجية أو من المجموعة الآثمة – سلبيين في مواجهة الكراهية والعنف المتزايدين. وكجزء من نفس المجموعة يتأثر المتفرجون الداخليون بالظّروف والثقافة المحرّضة مثل بخس قيمة المجموعة الضحية. وأمّا بخصوص المتفرجين الخارجيين، فقد تتجه المجموعات والأمم الخارجية لأن تتخذ موقفاً سلبياً أو داعماً للآثمين. والموقف السّلبي والدّاعم يساهم مساهمة مهمّة في تسهيل تحقق الإبادة الجماعية.

4.1. المعتقدات المجتمعيّة: تتطوّر خلال الصّراع معتقدات مجتمعية تخلق روحاً للصّراع، ممّا يساعد الناس على التأقلم والتعايش مع موقفهم المهدّد الصّعب، كما تغذّي العنف، فهي تلبّي حاجات أساسية، ولاسيّما لفهم الحقيقة غير الأكيدة والهوية الايجابية. وهناك ثمانية معتقدات جوهرية في هذا المجال:

- الطّبيعة المشروعة لأهداف الجماعة: تبرّر تلك المعتقدات الأهداف التي يتمّ تحديدها في الصّراع، ومن أجل إظهار الأهمية القصوى لتلك الأهداف يتمّ التأكيد على أن الفشل في تحقيقها قد يهدّد وجود المجموعة.
- الصّورة السلبية عن الخصم: تشكل المجتمعات صورة سلبية عن الخصم، وتتكثف تلك المعتقدات التي توجد عادة حتى قبل أن يصبح الصّراع متصلّباً أو حتى قبل أن يصبح الصّراع نشطاً.
- الصّورة الذّاتية الايجابية: تقوم المجتمعات في الصّراعات المتصلّبة بتطوير وتبنّي معتقدات تسعى بموجبها إلى المحافظة على صورتها الذاتية الايجابية وتدعيمها وتتضمّن المهارات والمحاسن والأفعال الايجابية التي تمت في الماضي، والتي قد تكون أخلاقية أو بطولية، والمساهمات الإيجابية للإنسانية والحضارة.
- شعور الضحية: يعتقد المجتمع في الصّراع المتصلّب أنّه ضحيّة الخصم، ويبني جملة من المعتقدات المرتبطة بتعرضه للضرّر من الخصم.
- الأمن: تبيّن هذه المعتقدات الظّروف الضرورية للأمن الشخصي والقومي، اللذين يؤديان إلى احتدام العنف ضد الآخر، إذ يصبح الأمن قيمة مجتمعية مركزية أثناء الصّراع المتصلّب.
- الوطنية: تحافظ الوطنية على الولاء، وتعبئ أفراد المجموعة للعمل، إذ يطلب من الناس التّضحية بحاجاتهم، والإسهام في تحقيق أهداف المجتمع.
- الوحدة: تؤكّد المعتقدات والأهداف والقيّم والتقاليد والأصول والتاريخ المشترك على أهمية الاحتفاظ بالوحدة، عن طريق تجاهل الخلافات الداخلية في مواجهة التّهديد الخارجي.
- السّلام: ترى هذه المعتقدات أنّ السّلام هدف نهائي، كما تصف المجتمع على أنّه محبّ للسّلام. إنّ تقديم السّلام على أنّه الهدف الأسمى عادة ما يتمّ بصورة مثالية وعامّة ومبهمة مثل الحلم أو الرّغبة، دون تحديد المعنى المحدد للسّلام أو وسائل تحقيقه.

5.1. **المنع والتداخل** يستطيع الزعماء أن يتغلبوا على بخس القيمة، وتكوين الصورة الايجابية عن المجموعة من خلال الكلمات والأفعال. وبدلاً من اللجوء إلى كبش الفداء والإيديولوجيات المقسّمة للاستجابة للأوضاع الحياتية الصّعبة، يمكن للزعماء أن يفرزوا تصوّراً وخططاً للمستقبل تتضمن كافّة المجموعات في جهود مشتركة لتحسين الحياة. ولكن بدون تغييرات هيكلية من الصّعب تكوين وإدامة التغييرات النفسيّة. وعند وقوع الصّراع تصبح عملية التوفيق ضرورة، وتتمّ عبر تشكيل

الذاكرة الجماعية المشتركة، وتضميد الجروح والمسامحة، وتوظيف الاعتذارات ومفوضيات الحقيقة والمحاكمات العامة ودفع التعويضات والتعليم والمشروعات المشتركة[1].

الشكل (2) أنموذج BarTal & Staub 2003 للإبادة الجماعية

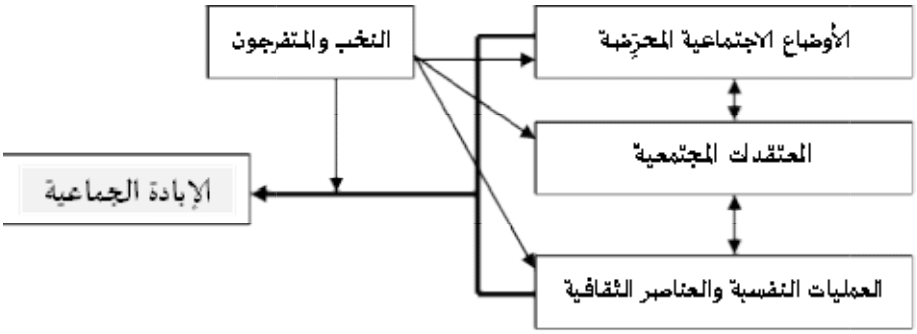

2. أنموذج Hulsizer & Woolf 2005

حدد هذا الأنموذج ثلاثة أنماط من العوامل المتفاعلة، وسبع خطوات متتابعة، لتشكيل عمليّة الإبادة الجماعية.

1.2. **التاريخ الثقافي للجماعة:** يعيش الإنسان ويتكوَّن ضمن تشكيلة من الثقافات ذات التواريخ المتمايزة، والهويّة وإدراكات العالَم تتشكّل عبر الثقافة، كما أن معنى المعياري ومدى ارتباطه بالأخلاقيات والعلاقات الاجتماعية محكوم بالسياق الاجتماعي الثقافي. وهناك ثلاثة أنماط عامّة تَسِمُ "ثقافة العنف": (1) استعمال العنف كمهارة معيارية لحل المشكلات، و(2) توحّد صراعي متجذّر في افتراض الكراهية مع وجود تهديد مُدرَك، و(3) إيديولوجية تفوقيّة متجذّرة في تاريخ من التجريد من الإنسانية ومأسسة طويلة للتحيّز وافتقار لقبول التنوّع الثقافي. وكل واحد من هذه الأنماط يمكن أن يوجد على المستوى الثقافي الواسع والمحدد. والإبادات الجماعية في القرن العشرين كانت كلها مرتبطة أو بين أمم ذات تاريخ من الصراع العدواني والحرب. وقد أظهر الباحثون في العدوان والتعصّب وجود علاقة قوية بين التهديد المُدرَك والسلوك التعصبي والعدواني، كما أثبتوا أن الأفراد ذوي التحيزات العزوية العدائية أو توجّه التهديد المُدرَك أكثر ميلاً لإدراك نيّة العدوان في أفعال الآخرين. وقد امتدّت هذه العلاقة للأمم، فغياب الفكر الجيد أو التبادل الحر للمعلومات الدبلوماسية يجعل الأمم ذات توجّه التهديد تفترض أن الجماعة الأخرى تمثّل خطراً أو تختزن الكراهية، وتكون

[1] المرجع نفسه، ص ص1185–1226.

مستعدة لصراع عسكري. وتتنوع الثقافات في درجة التنوّع ودرجة الانفتاح والتقبّل للتنوّع. والتعددية بذاتها لا تزيد احتمالية العنف ضد الآخرين، وإنما ارتباط العنف بدرجة تقبّل الأفراد والجماعات والأمم والأيديولوجية التفوقيّة.

2.2. **العوامل الموقفيّة:** الثقافات قد تحمل بذور الكراهية والعنف، إلاّ أن هناك عوامل أخرى تسهم في إثارة الأفعال العدوانية، مما يجعل من الضروري النظر للموقف الحالي الذي تتواجد فيه الثقافة لبحث تلك العوامل.

- الأزمات المُزعزِعَة: ظروف الحياة الصعبة تزيد احتمالية الإبادة الجماعية، ولكن هذه المقاربة مبسّطة للغاية، فالعديد من الجماعات وخصوصاً الجماعات المُهمّشة تعيش في ظروف قاسية يومية، تمتدّ من الفقر إلى تهديد البقاء، دون القيام بأعمال منظّمة للعنف، والتاريخ يبيّن أنّ الأدق التركيز بدلاً من ذلك على مواقف الأزمات، وبشكل خاص الظّروف التي تزعزع المنطقة فالأزمات يمكن أن تكون مُقلِقة ومدمّرة للأفراد، وربّما تؤدّي إلى فقدان مكانة الجماعة، وتصعيد الخوف، وإحباط الحاجات والرغبات، وتشويش الهوّية الشخصية، وزيادة التعصّب. كما أنّه ضمن فترات الأزمات يلجأ الأفراد للجماعات الدينية والطّائفية والسّياسية بحثاً عن الإحساس بالأمان والانتماء والهوية والتوازن. وهذه الأزمات التي تزعزع المنطقة تنتج ظروف حياة صعبة غير متوقعة في المجتمعات غير المعتادة على صعوبات كهذه ، تقدّم تمهيداً كبيراً لانبثاق العنف الجماعي والإبادة الجماعية. فالإبادات الجماعية الأساسية في القرن العشرين كلها تضمّنت أزمات مزعزعة قدّمت وقوداً غنياً للفعل الثقافي التدميري. وإضافة للأزمات الاقتصادية أو السّياسية، نجد أزمات ترتبط بالسّيادة على الأرض والموارد، والتفاوت في امتلاك القوة والموارد، وندرة الموارد، والأزمات البيئية وتهديد الهوية الوطنية أو الجماعية، وتهديد الصّراع أو الحرب، يمكن أن تزيد احتمالية العنف والعدائية داخل وبين الجماعات، وعندما تجتمع أشكال عدّة من الأزمات معاً و/أو نتائج أزمات سابقة أطول وغير محلولة فإن إمكانية العنف تتزايد.

- القادة التسلطيون: أحد الملامح الأساسية للدول التي تشهد الإبادة الجماعية وجود الحكم التوتاليتاري والشكل التسلطي للحكومة؛ فتأثير القادة يمكن أن يستعمل لتحويل وتضخيم المكونات الموجودة داخل المجتمع إلى ثقافة تتسم بالطاعة القوية للدولة والحكّام التسلطيين والافتقار للتسامح مع التنوّع. فكل الإبادات الجماعية الأساسية المعروفة حدثت في فترة أزمات شهدت

محاولات فاشلة للديمقراطية، وانبثاق لسلطة توتاليتارية. ويجب ملاحظة أنه بينما قد لا تكون الديمقراطيات مسؤولة مباشرة عن الإبادة الجماعية، فإن هناك أدلّة تثبت أن الأمم الديمقراطية لعبت دوراً معقداً خلال العنف والقتل الجماعي، كدعم الولايات المتحدة بالأدوات والأشخاص والتدريب للجماعات الممارسة للإبادة الجماعية. ومع ذلك يبقى التأثير الرّئيس للقادة التسلطيين، الذين يعملون على تقوية وإدامة السلطة عبر إبعاد المعارضة ومركز القوة، وتعزيز اقتصاد المصلحة الخاصة، وخلق ثقافة وبني تحتية تدميرية وإحياء الإيديولوجيات التدميرية.

3.2. **العوامل النفسية الاجتماعية:** تشكّل العوامل النفسيّة الاجتماعية أهمّ العوامل المؤدّية للإبادة الجماعية؛ إذ تتفاعل بشكل جدلي عميق مع الثقافة والمواقف مُنتِجَةً المُسبقات الحاسمة للإبادة الجماعية.

- المعرفة الاجتماعية: يعمل الأفراد على تعزيز هويتهم الاجتماعية عبر تعزيز جماعتهم بقيمة عالية متمايزة عن الجماعات الخارجية تحيّز الجماعة الداخلية. وأحد النواتج المحتملة لمحاولة تحقيق وإدامة هوّية اجتماعية عالية هو التعصّب الموجه للجماعة الخارجية، الذي قد يبلغ حدّ التمييز والعنف. وأقصى النواتج السلبية لتحيز الجماعة الداخلية تحدث عند اجتماع رؤية ايجابية متطرّفة للذّات، ورؤية سلبية متطرفة للآخر. كما أنّ الناس يتجنبون التفكير بعمق بالموضوعات مالم تؤثر في حياتهم، ويبحثون عن المعلومات التي تثبت معتقداتهم: التحيّز التوكيدي، إضافة إلى نزعة الناس لصياغة ارتباطات وهميّة بين ظواهر غير مرتبطة لدعم نسق معتقداتهم، وكذلك خطأ العزو الأساس، حيث ينزعون لعزو السلوك لأسباب داخلية استعدادية وتجاهل التفسيرات الموقفية، ممّا يبعث لديهم الرغبة بالاعتقاد بعدالة العالم الذي يقودهم للَــوم الضحايا عن الأحداث المؤذية.

- التأثير الاجتماعي: التأثير الاجتماعي يعني العملية التي يؤثّر بها الناس على من حولهم، وهي العملية التي تشكّل هدفاً للتّطويع من القادة الإباديين، عبر البحث عن تشكيل ثقافة. فالعديد من الثقافات تقيّم وتشجّع الإذعان والانصياع والطاعة، وتدعم ذلك التقاليد والأعراف والمعايير الثقافية مما يُشعِر الأعضاء بضغط للانخراط في الكراهية والعنف. ويصبح الضّغط بارزاً عند حضور رمز السّلطة، فوجود رمز سلطة قوي مع تقنية القدم في الباب هو الآلية المفضّلة عند القادة لتسهيل العنف. كما أنّ الجماعات المتماسكة جداً تميل إلى تفضيل أسلوب اتخاذ القرار

الذي يؤكد على تجانس الجماعة؛ فالجماعات التي تمتلك تفكير جمعي تميل باتّساق للاتفاق مع القائد، وقمع التقديرات الواقعية للموقف، وتجاهل وجهات النظر البديلة المحتملة.

- العلاقات الاجتماعية: التعصّب والإيثارية والعدوان أهمّ العلاقات الاجتماعية ذات الصِلة بالإبادة الجماعيّة . وأحد أقدم المحاولات لفهم العلاقة بين التعصّب والعدوان هو نظرية كبش الفداء، حيث عندما يُحبَط الناس في أزمنة الفقر الاقتصادي يميلون إلى إيذاء الجماعات الخارجية. والجماعات التي لها قدرة محدودة على الدفاع عن نفسها، كالنساء والأطفال والأقليّات الدينية والعرقية، يكونون هدفاً للعدوان. لتطرح بعدها نظرية الصّراع الواقعي مسلّمة أن التنافس بين المجموعات على الموارد يقود للتصلّب والصراع، وهو ما يحدث في المواقف التي يمكن للجماعة فيها تحقيق هدف على حساب جماعة أخرى. ويمكن لمن في السّلطة تطويع مدى واسع من العوامل النفسية الاجتماعية إما بأفعال بنائيّة أو تدميريّة، وذلك عبر دمج المؤسسات الحكومية وخلق تنظيمات حكومية جديدة ذات أجندات سياسية خاصّة، والسّيطرة على الإعلام.

4.2. مسارات الإبادة: تمثّل الإبادة الجماعية نتاج تفاعل العوامل السابقة ضمن مراحل محدّدة بشكل عامّ، كل مرحلة تتصف بمستوى محدّد من العنف مصاحب لعمليات موازية.

- تديم الجماعة صوراً نمطية واتجاهات سلبية نحو الجماعة الخارجية، وبمرور الزمن تصبح مؤسّسة ضمن الثقافة. وفي الثقافات التي تتصف بقبول العنف البدني والنفسي يتم إغفال الأفعال العشوائية للكراهية أو إدراكها على أنها أقل من أفعال العنف ضدّ الجماعة الداخلية. ويعزز القادة هذه الأفعال بحسب على أجنداتهم واهتمام الثقافة ومعتقداتهم المرتبطة بالتفوق الداخلي للجماعة فالتاريخ الثقافي المقيّم للعنف إضافة إلى إيديولوجية التفوّق تقدّم أساساً للحركة المستقبلية على امتداد مسار العنف.
- يحدث فقدان الامتيازات والفرص عندما يتمّ إنكار وصول أعضاء الجماعة الخارجية لخدمات معينة ويُستَبعدون من التنظيمات، ويُحَدُّ من قدرتهم على التحرّك في مجالات الفرص التعليمية والمهنيّة. وهنا يحدث الوصم إذ تتزايد الصّور النمطية والإزدرائيّة للجماعة الخارجية، وتتواصل عملية الاستبعاد عبر عمليات العزو السّلبي.
- ترافق الوصم وفقدان الامتيازات ينتج فقدان الحقوق المدنية الأساسية، حيث يُنكَر حق أعضاء الجماعة الخارجية في التصويت والأرض وممارسة العمل ويجدون تطبيق القوانين مختلفا معهم،

ويعمل القادة والنخب على تزايد مستويات التجريد من الإنسانية عبر التعزيز المتزايد للصّور النمطية والسّلبية ويشكّل التجريد أداة ضرورية لتقليل التناشز المعرفي الذي يحدث عندما يتصرّف الفرد بسلبية نحو كائنات بشرية أخرى.

- عندما لا يواجه فقدان الحقوق المدنية احتجاجاً، يصبح من السّهل فرض العزلة على الجماعة الخارجية، الذي من أمثلته مناطق الأقليات والترحيل والتّطهير العرقي، كما يقوم بعض أعضاء الجماعة الخارجية بعكس آثار تلك الفقدانات وتعزيز الصّور النمطية، مما يرسّخ تلك الصّور في المجال الاجتماعي العام، ويديم دائرة الاستبعاد والاستهانة.
- فقدان الحقوق المدنية والعزلة يسرّع الحركة على مسار الإبادة باتجاه الحرمان من الحقوق الإنسانية الأساسية، حيث يمنع أعضاء الجماعة الخارجية من التعليم والمعيشة الكريمة، والعزلة تساعد على تجاهل هذه الأحداث. وهنا تتم عملية الاستبعاد الأخلاقي، حيث لا تطبّق المبادئ الأخلاقية على الجماعة الخارجية ليكون قتل أحد أفرادها يعد خارج دائرة الواقع الإنساني والأخلاقي، فتكتمل عملية الانفصال الأخلاقي.
- تواجه الجماعة الخارجية تهديداً وجودياً شديداً، فتبدأ ممهدات الممارسات العنفية، وتقع عمليات القتل الجماعي، ومدى الانخراط في مسار الإبادة يحدّد جزئياً بمدى مقبولية العدوان والعقاب ضمن ثقافة الجماعة الداخلية المترافقة مع الشعور بالحصانة، وإمكانية إنجاز تلك الأعمال العدوانية دون الوقوع تحت طائلة العقاب.
- يتم إنكار الإبادة الجماعية حتى وإن حدثت. ويستمر ذلك الإنكار مصاحباً لانتهاك الضحايا والاعتداء على ذاكرتهم، ويمتد ذلك للتدوين التاريخي الذي يلمّح لأنهم لم يوجدوا أو لم يقتلوا، ويكون مؤذياً ومؤلماً بشكل خاص للناجين ومجتمعاتهم، إذ يديم إحساسهم بالمظلومية، مما يزيد الكراهية ويولّد حركات تدميرية.

5.2. **المنع والتداخل:** يهدف المنع إلى إعاقة حدوث الإبادة الجماعية، بينما يهدف التداخل إلى معالَجة عوامِل ونواتج الإبادة الجماعيّة. فهناك منعان (أولي وثانوي) وتداخلان (عواملي ونواتجي). يعمل المنع الأولي على بناء " ثقافة السلام" عبر الاشتغال في أربعة مجالات واسِعة: (1) تفكيك الكراهيات التاريخية وأنماط التفاوت، و(2) تعزيز العلاقات الإيجابية بين الجماعات، و(3) التعليم المركّز على التفكير المستقل النقدي، ومهارات حل الصراعات بالطرائق اللاعنفية، و(4) تطوير

الحكومات الديمقراطية وتأصيل الثقافات التعددية. ويعمل المنع الثانوي في لحظات الأزمات المُزعزِعة على تحشيد المجتمع الدولي لتخفيف الأزمات، والضّغط على الحكومات ذات التوجهات التدميرية المحتملة. ويبدأ التداخل العواملي منذ لحظات تعرّض الجماعة ضمن الثقافة للحرمان من الحقوق المدنيّة والإنسانيّة، بينما يشتغل التداخل النواتجي على مداواة الجراحات المتوغلة عميقاً لدى الناجين من الإبادة الجماعية، ومحاولة منع العنف المستقبلي[1].

الشكل (3): أنموذج Hulsizer & Woolf 2005 للإبادة الجماعية

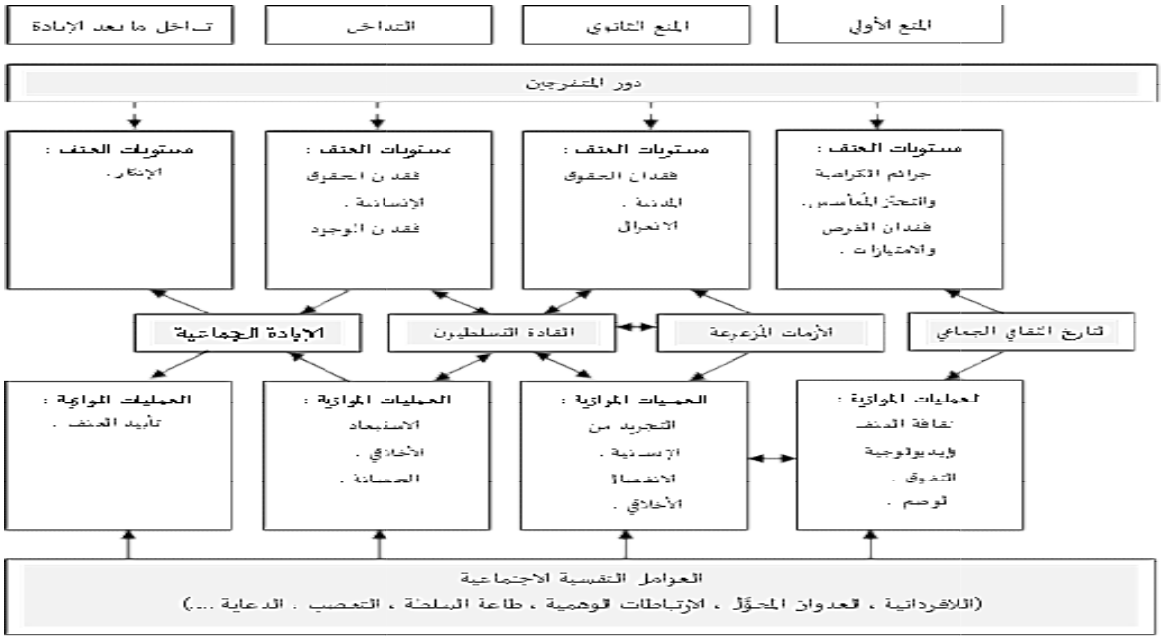

خـــاتمة

إدراك تفاعلات البنى التطرفية يبيّن مدى تعقيد ظاهرة التّطرف، ومدى إرتكازِها الجدلي العميق على شبكة بنيوية كثيفة التداخل. وأن مواجَهة التطرّف غير ممكن دون إجراء تغييرات بنيوية، تفتّت السّمات التدميرية في تلك البنى لتؤسّس خصائص بنائيّة. فبدلاً من أن تكون البنية السياسية الاقتصادية "تدميريّة استغلاليّة"، والبنية الاجتماعيّة الثقافية "تقليدية بطريركيّة"، والبنية التاريخية الدينية "صراعيّة إطلاقيّة"، يتطلّب الاعتدال بنيات سليمة تحدّ من تدميرية آليات الانفصال الأخلاقي بنيات تتمثّل بـــ: بنية سياسية اقتصادية "عقلانية عادلة"، وبنية اجتماعيّة ثقافية "حديثة مساواتيّة"، وبنية تاريخية دينية "تسامحيّة تعددية". ويلاحَظ إجمالاً مِن البناء العام لأنموذجَي الإبادات

[1] L. M. Woolf, M. R. Hulsizer, « Psychological Roots of Genocide: Risk, Prevention, and Intervention, » *Journal of Genocide Research*, Vol. 7, No.1 (2005), pp.101-128.

الجماعيَّة هيمنة مصدرين رئيسيين للإبادة الجماعية هما: البنية الاجتماعية التّدميرية، والذاكرة التاريخية التكارهية. فالصّراعات المجتمعية المفضية إلى عمليات القتل الإبادية ترتكز – تكويناً وديمومة – على جملة من المعتقدات المتفاعِلة مع عمليات نفسية وثقافية مُستندة إلى الذاكرة التاريخية، متفاعِلَةً تفاعلاً جدلياً مع بنية اجتماعية مترعة بالأزمات السّياسية والاقتصادية والاختلالات الهيكلية العميقة. ولذلك فإنّ أي مواجهه وقائية أو علاجية لهذه الظاهرة المُرعِبة لابدّ من أن تعمل على خلق تغييرات بنيوية في الهياكل السّياسية، والاقتصادية، والثقافية التحتية تكرِّس العدالة والحرية، إضافةً إلى اشتغال على إعادة بناء ذاكرة تاريخية مؤنسنَة، ترسّخ التّسامح والتفهّم والتعاطف وتتفادى النواتج السّلبية للتشوّهات المعرفية، والانفعالية.

المـــراجع

باللـــغة العـــربية

نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة: أمجد حسين (بيروت: المنظّمة العربية للترجمة، 2010).

فالح عبد الجبار، **الديمقراطية الممكنة .. الديمقراطية المستحيلة: نموذج العراق** (بيروت: المدى، 1998).

ديفيد كورتن، **عندما تحكم الشركات العالم**، ترجمة: محمد درويش (بغداد: دار المأمون، 2006).

أوسكار لانكه، **الاقتصاد السياسي**، ترجمة: محمد سلمان حسن (بيروت: دار الطليعة، 1967).

بي. أس. دوما، **الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية**، ترجمة: عبد الإله النعيمي (بغداد: دراسات عراقيّة، 2008).

هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ترجمة: محمود شريح (الجزائر: دار الغرب، 2002).

مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005).

مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005).

بيير بورديو، **الهيمنة الذكورية**، ترجمة: سلمان قعفراني (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

ـــــــــــ ، **الرمز والسلطة**، ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي (المغرب: دار توبقال للنشر، 2007).

ـــــــــــ ، **مسائل في علم الاجتماع**، ترجمة: هناء صبحي (أبو ظبي: كلمة، 2012).

حسين مروه، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**، المجلد الأول (بيروت: دار الفارابي، 2008).

دافيد سيرز، ليوني هادي، روبرت جيرفس (تحرير)، **المرجِع في علم النفس السياسي**، ترجمة: ربيع وهبة، مشيرة الجزيري، محمد الرخاوي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

باللـــغة الأجنبـــية

L. M. Woolf, M. R. Hulsizer, « Psychological Roots of Genocide: Risk, Prevention, and Intervention, » *Journal of Genocide Research*, Vol. 7, No.1 (2005).

P. T. Coleman, A. Bartoli, *Addressing Extremism* (George Mason University: The International Center for Cooperation and Conflict Resolution, 2015).

A. Bandura, Mechanisms of moral disengagement. In W. Reich (Ed.) *Origins ofterrorism: Psychologies, ideologies, theologies, states of mind* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

_____ , « Mechanisms of Moral Disengagement in the Exercise of Moral Agency, » *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol. 71, No. 2 (1996).

_____, « Moral disengagement in the perpetration of inhumanities, » *Personality and Social Psychology Review*, Special Issue on Evil and Violence, 3 (1999).

_____, « Selective Moral Disengagement in the Exercise of Moral Agency, » *Journal of Moral Education*, Vol. 31, No. 2 (2002).

_____, « The Role of Moral Disengagement in the Execution Process, » *Law and Human Behavior*, Vol. 29, No. 4 (2005).

T. W. Adorno, E. Frenkel-Brunswik, D.J. Levinson, R.N. Sanford, *Authoritarian Personality* (New York: Harper, 1950). M. Rokeach, « The Nature and Meaning of Dogmatism, » *Psychological Review*, V.61, (1954).

خطاب الحرب على الإرهاب وأمننة الساحل الإفريقي

Speech on the war on terror and the securitization of the African Sahel

د. محمد السعيد حجازي [1] ***Dr. Mohammed Al-Saeed hadjazi***

دكتوراه علاقات دولية وأمن دولي، جامعة وهران 2 (الجزائر)

PhD in International Relations and International Security, University of Oran 2 (Algeria)

ملخص: عقب التدخل العسكري الفرنسي بمالي في جانفي 2013 وما لحقه من تطورات على الساحة الأمنية بمنطقة الساحل الأفريقي، و استنادا على منطق الأمننة لويفرWoever Ole وتأكيده على مفاهيم رئيسية في التحليل، نلتمس في خطابات الفواعل الخارجية التهديد الوجودي بالساحل الأفريقي الذي موضوعه المرجعي النشاطات الإرهابية، الجماعات المسلحة، الجماعات المتطرفة والتنظيمات الجهادية (المشاكل المستجدة)، ليتخذ الطرفان الفرنسي والأمريكي تدابير استثنائية و طارئة قائمة في الأساس على البعد العسكري، و يتم نقل قضية أمن و استقرار منطقة الساحل الأفريقي من دائرة السياسات العادية نحو القضايا الطارئة و يتم التعامل معها من الجانب الفرنسي بوجه السرعة، في عملية عسكرية شكلت عنصر مفاجأة خارج القواعد العادية، لتلقى دعما من دول الميدان و نفسه من الطرف الأمريكي و لو بشكل محدود.

كلمات مفتاحية: منطقة الساحل الأفريقي، الأمننة ونزع الأمننة، مكافحة الإرهاب، الأمن والتنمية.

Abstract: Following the French military intervention in Mali in January 2013 and the developments that followed on the security scene in the African Sahel region, and based on the logic of security for Ole Waever and its emphasis on key concepts in the analysis, we seek in the speeches of external actors the existential threat in the African Sahel whose main reference is terrorist activities Armed groups, extremist groups and jihadistes organizations (emerging problems), so that the French and American parties take exceptional and emergency measures based primarily on the military dimension, and the issue of security and stability in the Sahel region is moved from the circle of ordinary policies towards the issues urgent and dealt with quickly by the French side, in a military

[1] البريد الإلكتروني med-hadjazi@outlook.fr

operation that formed a surprise element outside the ordinary bases, to receive support from the countries of the field and the American side, even if only in a limited way.

Keywords: African Sahel region, security, desecuritization, counter-terrorism, security and development.

مقــدّمة

أصبحت قضية الإرهاب تحتل أولوية في أجندة المجتمع الدولي والسياسات الخارجية لمختلف الدول كتهديد وجودي عبر وطني يهز كيانات الدول، ليوظف في نفس الوقت كمصوّغ لغاياتها ومصالحها، والبحث عن فرص واستغلالها لتحقيق النفوذ في العالم والتدخل في شؤون الدول. ما يؤخذ عن منطقة الساحل الأفريقي من تعقد وفوضوية البيئة الأمنية وكثرة الفواعل ببرامج متنوعة سلوكيات وأفعال غربية إن دلّت على مكافحة الإرهاب، تدلّ على الأمننة الكلية للمنطقة وعسكرتها. في هذا السياق، تتمحور الإشكالية حول ما إذا كان التهديد الذي يشكله الإرهاب في المنطقة كافيا لتبرير تمويل و نشر هذه المبادرات؟ أو ما إذا كانت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تبالغ في خطورة التهديد لتبرير مبادرات أمننتهما أو للتواجد العسكري والحضور الدائم بالمنطقة؟ وهذه الإشكالية تتبعها مجموعة من الأسئلة الفرعية: ما هو مفهوم الأمننة وطابع نزع الأمننة؟ ما هو الخطاب الموجّه لدول منطقة الساحل الأفريقي؟ هل يندرج ضمن منطق مكافحة الإرهاب أو تحقيق التنمية؟ تقتضي الإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية، صياغة الفرضية التالية: كلّما ركّزت المبادرات الأجنبية على الحلّ القائم على البعد العسكري، كلّما زادت بالمقابل تغذية النزاعات القائمة وتعقد وفوضوية البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج قضية جيوبوليتيكية ذات بعد أمني على المستوى الإقليمي الأفريقي وحتى الدولي، وهي أمن منطقة الساحل الأفريقي والتداخل عبر الوطني لمجموع التهديدات التي تضرب المنطقة منذ 2012 وسقوط مالي في نزاع معقد. قضية ألقت بتداعياتها على البيئة الإستراتيجية الإقليمية المعقدة والفوضوية بضعف وهشاشة مبناها السياسي، والاجتماعي والاقتصادي...إلخ، إضافة لمجموع التفاعلات بين أطراف إقليمية ودولية، منظمات حكومية وغير حكومية، جماعات مسلحة، مجموعات إرهابية وأخرى متطرفة، الواقع الذي شكّل تحديا لدول الساحل.

اختير للدراسة فترة زمنية محددة التي تبدأ لما بعد 2012 مرحلة سقوط شمال مالي في أيدي الجماعات المسلحة. أما الحدود المكانية فقد جاء موضوع الدراسة في نطاق إقليمي ثابت وهو المنطقة الإقليمية الساحل الأفريقي. وفي سبيل الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، تم الاعتماد في الدراسة على خطة تتكون من مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى البعد المفاهيمي والنظري للأمننة ونزع الأمننة من خلال تحديد المفهوم؛ أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان منطقة الساحل الأفريقي بين مكافحة الإرهاب وتحقيق التنمية وتم التطرق فيه لمكافحة الإرهاب وعسكرة منطقة الساحل الإفريقي وخطاب "الأمن و التنمية".

أولا: الأمننة ونزع الأمننة

"الأمننة" مفهوم تم تطويره من قبل مجموعة من العلماء في معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام كإطار نظري للبحث في ما مدى تحول الظاهرة إلى مشكلة أمنية؟ المفهوم تم تطويره خلال المناقشات الأمنية سنوات 1990، ليتحول إلى نهج رئيسي في الدراسات الأمنية المعاصرة. بوزان وويفر ساهموا بشكل كبير في فهم ديناميات الأمن من خلال تطوير مفهوم الأمننة "securitization" والتأمين "securitized". شكّل بوزان مدرسة كوبنهاغن في كتابه "الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية"[1]، الكتاب نشر عام 1983، و تم تعديله سنة 1991، ومنذ 1985 سعت المدرسة نحو توسيع الدراسات الأمنية ما وراء العلاقات العسكرية بين الدول. و بصرف النظر عن تطوير مفاهيم الأمننة والتأمين ونظرية مركب الأمن الإقليمي، اتخذ علماء هذه المدرسة تدابير تتضمن دمج القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية في مفهوم الأمن؛ تطوير تعريف الأمن كمفهوم متعدد المستويات؛ تقديم نظرية الأمن الإقليمي المترابط؛ تطبيق نظرية ويفر للأمننة في إطار تحليل الأمن.

1. الإطار المفاهيمي والنظري للأمننة ونزع الأمننة

وفقا لويفر يهدف منطق الأمننة إلى تحليل الأمن باستخدام طريقة جديدة، بعبارة أخرى على الرغم من أنها موالية للمبادئ الرئيسية للنظريات التقليدية للأمن (بمعنى التهديدات الوجودية)، فإنها ليست مرنة وجازمة، أي تبقى في إطار من الدينامية والتغير. مع ذلك فإنها تشمل العديد من

[1] Sour Lotfi, «Analyzing the Algerian approach in the Sahelian crisis from the point of view of the Copenhagen school,» *International relations*, N.13 (2016), p.13.

المجالات خارج النطاق العسكري ولا تنظر إلى الحكومات كلاعب وحيد. في المقابل وفي إطار نزع الأمننة، العملية تعطي لقضية أمنية محددة الأولوية دون غيرها من المسائل، كنتيجة، واللاعبون الأمنيون يلجأون إلى تدابير خاصة للتعامل مع القضية وفق ما تخوله لهم أنفسهم كتفضيل استخدام القوة مثلا دون اعتماد الآلية الديمقراطية والوسيلة السياسية، هنا الأمن وفي إطار منطق الأمننة لا ينظر إليه باعتباره هدفا ماديا ولكن يتم استخدامه كفعل الخطاب ليصبح بذلك ممارسة خطابية.

في إطار الأمننة، يتم تأمين القضية عندما تقوم النخب أو الفاعل المؤمن بوصفها مشكلة أمنية، من هذه الزاوية الأمن يصبح بوضوح "قضية اجتماعية"، وما يحوّل القضية إلى مشكلة أمنية هو تقديمها على أساس تهديد وجودي، ليتطلب الأمر إجراءات استثنائية عند وصف القضية كمسألة أمنية مواجهة للتهديد، عندها يمهد الطريق أمام اللجوء إلى أدوات غير عادية وإجراءات غير سياسية كتدابير لازمة. في واقع الأمر، الأمننة ليست عملية محايدة، لكن عملية قائمة على مقاييس معتمدة من قبل لاعبين مختلفين لجعل القضية مقبولة اجتماعيا مع ما يتعلق بالتهديدات، وهذا تمهيد في محاولة لكسب الدعم الاجتماعي نحو تطبيق إجراءات أو سياسات معينة. من ناحية أخرى، نزع الأمننة هو عملية معاكسة، تعني في مضمونها تطبيع السياسات وإنهاء الشروط الاستثنائية[1].

قدّم مفهوم الأمننة نظرة جديدة للنقاش على نحو متزايد بين أولئك الذين يزعمون أن التهديدات موضوعية (أي ما تشكل حقا تهديدات للأمن الدولي) من جهة، وتلك التي تؤكد على أن الأمن هو ذاتي (ينظر إليه على أنه تهديد وجودي للقيم المكتسبة) من جهة ثانية. في محاولة لتجنب هذا النقاش، تقترح مدرسة كوبنهاغن أن الأمن ينبغي أن ينظر كما سلف الذكر كفعل للخطاب، حيث القضية المركزية لا تكمن في ما إذا كانت التهديدات حقيقية أم لا، لكن في أن بعض القضايا (الحركات الاحتجاجية، الهجرة، التدهور البيئي) يمكن بناؤها اجتماعيا كتهديد قائم. مع ذلك ليس كل حديث عن الأمن مؤهل على أنه أمننة بمعنى المفهوم من قبل ويفر وباري بوزان ومدرسة كوبنهاغن، فخطاب الأمننة يحتاج إلى إتباع بنية خطابية محددة، مستمدة من الحرب والدلالات التاريخية من البقاء على الحياة والوجود، والطوارئ، والتهديد والدفاع؛ هذا ما يؤدي بمدرسة

[1] Ibid., pp.13-14.

كوبنهاغن لتعريف الأمننة: " كفعل خطاب لتحقيق ثلاث معايير بلاغية: إنها عملية خطابية عن طريق الوسائل التي يكون فيها أهداف الفاعل تطالب بالحق في اتخاذ تدابير مضادة غير عادية للتعامل مع التهديد، و إقناع الجمهور أن سلوك مواجهة التهديد وكسره له تبريره".

باختصار، من خلال وصف شيء على أنه "أمن"، تصبح القضية ذات أولوية عليا، لذا لا يمكن للمرء أن يفكر في الأمننة كعملية تحمل صبغة سياسية أو تسييس القضايا إلى مسائل أمنية تحتاج التعامل معها على وجه السرعة، فمدرسة كوبنهاغن أصلا تدرس ديناميات الأمن في خمسة قطاعات غير حصرية: سياسية، عسكرية، اقتصادية، اجتماعية، وبيئية. لكن بالرغم من السعي لتحليلات لاحقة للأمننة في توسيع عدد من القطاعات إلاّ أن عملية الأمننة يمكن أن تتخذ تدابير طارئة خارجة عن الديمقراطية، لهذا مدرسة كوبنهاغن عادة وعموما تختار "نزع طابع الأمننة" بدلا من الأمننة كوضع أفضل لحل المشكلة[1].

لتكون الأمننة ناجحة يجب توفر ثلاث خطوات رئيسية: تحديد التهديدات الوجودية، إجراءات الطوارئ، وآثار العلاقات بين الوحدات عن طريق كسر القواعد. ولعرض قضية على أنها تهديد وجودي يجب القول أنه: "إذا لم تعالج هذه المشكلة، فكل شيء سيكون في غير محله، ومنه هذه الخطوة الأولى نحو الأمننة الناجحة تسمى خطوة التأمين في النظرية كخيار مفتوح لأي وحدة. ومن حيث الممارسة العملية، الأمننة حتى الآن مفتوحة لجميع الوحدات، تقوم على حد كبير من القوة والقدرة والوسائل في مواجهة التهديد؛ بهذه الطريقة تبقى الدراسات الأمنية واسعة لكن مع قيود متعلقة " بمن يستطيع التأمين، لتبقى نوعا من الدراسات التي لا يمكن السيطرة عليها وغير متناسقة. وهذا ما دعا إليه ويفر من حيث تأطير القضايا من الناحية الأمنية، فبالنسبة له "ينبغي أن ينظر إلى الأمن كشيئ سلبي"، لهذا قال أنه يفضل إستراتيجية نزع الطابع الأمني، حيث يتم عكس الأمننة وتنقل القضايا من التهديد/الدفاع إلى المجال العام حيث يمكن التعامل معها وفقا لقواعد الديمقراطية السياسية[2].

[1] Rens Van Munster, «Securitization,» Oxford University Press, Last modification: 26 june 2012, Date of Consultation: 20-02-2015, Sur le site: www.oxfordbibliographis.com/view/document/abo-9780199743292/obo-98780199743292-0091.xml/.

[2] Taureck Rita, «Securitization theory and securitization studies,» University of Warwick, Date of Consultation: 20-02-2015, http://dx.doi.org/10.1057/palgrave.jird.1800072

وتجدر الإشارة في إطار عملية الأمننة إلى تحليل الخطاب ومدى تأثيره، وملاحظة تحديد تحركات الجهات الفاعلة الأمنية والحكم على فعاليتها. ضف إلى ذلك تصنيف تلك الجهات وذلك مفيد بشكل خاص، بتحديد: الجهات الرائدة/ القيادية، الجهات الفاعلة "الفيتو"، الجهات الداعمة، والجهات الوظيفية[1]. وإجمالا، ما يؤخذ على نظرية الأمننة هو محاولتها فهم كيف للقضايا أن تصبح مؤمنة، بالتركيز على دور الخطاب في تأطير التهديد. في هذا السياق، دور المحلل الأمني ليس استكشاف الواقع الموضوعي للتهديد، لكن فهم ديناميات الأمن.

هناك أربعة مفاهيم مفتاحية مهمة لفهم الأمن في سياق نظرية الأمننة، وثلاث عناصر: المفاهيم الرئيسية هي التهديد الوجودي، المواضيع المرجعية للتهديد، حالات الطوارئ والتدابير والإجراءات الاستثنائية. يشير التهديد الوجودي لتفوق قضية واحدة وتميزها مقارنة مع غيرها من القضايا التي لا تلق الأولوية. كما تنظر إلى الأمن أنه إعلان لحالة الطوارئ والحق في استخدام أي وسيلة ضرورية لمنع تطور التهديد، ثم استخدام الإجراءات الاستثنائية. أما العناصر والمكونات الثلاث للأمننة هي: فعل الخطاب، الجهات الفاعلة والفئة الموجهة لها الخطاب أي "الجمهور.[2]

المقصود بنزع الطابع الأمني هو العودة إلى الحياة الطبيعية، فحسب لين هانسن Lane Hansen هناك نتائج لنزع الطابع الأمني تتمثل في: التغيير من خلال تحقيق الاستقرار، الاستبدال وإعادة صياغة التعبير والخطاب. فنزع الأمننة كتغيير من خلال الاستقرار يشير إلى الحالة التي يكون فيها هناك أدلة على وجود تغيير واضح في الخطاب الأمني من خلال عملية تدريجية، هذا التغيير التدريجي يجعل المنهج العسكري أقل استخداما وعنفا بشكل ملموس. في حين نقصد بالاستبدال إعادة الشيء إلى مكانه، يشير إلى عملية أين يتم استبعاد قضية من المجال الأمني بينما يتم تأمين أخرى. وبخصوص تغيير الخطاب فيشير إلى العمل لنقل القضية خارج المجال الأمني من خلال تقديم النشاط السياسي في التعامل مع التهديد محل النظر، وبالتالي معالجة مصدر النزاع

[1] Maertens Lucile, «Lasécurité environmentale et le processus de sécurisation: définitions et enjeux théoriques,» (Institut de recherche stratégique de l'école militaire (IRSEM), Fiche N° 17, June 2012), p.7.

[2] Yandry K. Kasim, «Securitization and desecuritization in Indonisia's democratic transition: A case study of ACECH Separatist Movement, » Paper presented at the 8th Pan-European conference on international relations, 18-21 september 2013, Warsaw, organized by: the ECPR standing group on international relations and EISA in Coperation with: the institute of international relations of Warsaw and the polish Association for in studies, pp.2-4.

فيما يخص إعادة التعبير، وإدراك الأطراف المتنازعة أن التعاون والتفاوض سوف يخدم مصالحهم على نحو أفضل للبقاء على الوجود. أما المساهمة النهائية والأكثر معاصرة هي تلك التي وضعها باري بوزان فيما يخص الأمننة الكلية، التي تستند على فكرة مفهوم الأمننة بالأصل التي وضعها ويفر كما سبق الذكر التي تحمل مسألة التأمين عند حدوث التهديد، والتي وفقا له: "تعتبر الظاهرة مشكلة أمنية عندما تعلن النخب ذلك، والشيء يصبح مؤمنا عندما يتم الإعلان عنه بمشكلة أمنية وهذه الأخيرة مقبولة من طرف الجمهور".

إن فكرة الأمننة الكلية هي نفس الفكرة لكنها أكبر نطاقا، تهدف إلى نقطة النجاح في تأطير القضايا الأمنية والأجندة والعلاقات على نطاق المنظومة. إنها قائمة على البناءات الشمولية للتهديدات والمواضيع المرجعية. أهم مثال توضيحي لعملية الأمننة الكلية يتجلى في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب، فخطاب بوش الابن "أن تكون معنا أو ضدنا"، وكأنه إنذار خَلَق جوا يشبه الحرب الباردة حيث وجد الجميع أنفسهم بطريقة ما "اختيار مع الجانب الأمريكي".

ثانيا: منطقة الساحل الأفريقي بين مكافحة الإرهاب وتحقيق التنمية

في منطقة الصحراء الساحل، يوجد سؤالين يطرحان حول الأمننة: ما هو الخطر الحقيقي؟ وكيف يمكن تأمين هذا التهديد؟

1. مكافحة الإرهاب وعسكرة منطقة الساحل الأفريقي

وفقا لـــ "Stephen Harmon"، مثّل الأمن الإقليمي أولوية في السياسة الأمريكية بإفريقيا عامة والساحل الأفريقي خاصة (قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر)، فالجهود ضد مكافحة الإرهاب تعززت في أعقاب الهجمات على السفارتين الأمريكيتين سنة 1998، وهي الفترة التي تصادف إستراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب" في القارة. وفي نظر بوش أصبحت التحديات واسعة النطاق ومتعددة الأبعاد لتظل الجوانب العسكرية والأمنية حجر الزاوية في إستراتيجية الولايات المتحدة بالمنطقة الفرعية لأولوياتها "الساحل الأفريقي"[1]. وعقب تفجيرات 11 سبتمبر 2001، أعلنت الولايات المتحدة إستراتيجية أمنية عرفت "بعقيدة جورج بوش الابن"، حملت تغييرات إستراتيجية، هدفها الأساس مكافحة الإرهاب، وفي مضمونها تقوم على أساس "مبدأ العالمية الأمريكية".

[1] Pigne Jérôme, «Stratégie Américaine au Sahel entre héritage historique et enjeux stratégique,» *Policy Breif*, (Institut Française des relations internationales, January 2015), pp.1-2.

في قراءة متأنية للإستراتيجية الأمريكية العامة أو الشاملة، فمواقفها وسلوكياتها لأزيد من نصف قرن مع تعاقب الرؤساء منذ الحرب الباردة وبعدها، نكاد نميز أنها نفسها لم تتغير من حيث الأهداف سواء في المسرح الدولي أو النظم الإقليمية في مناطق معينة، وإنما شهدت تطورات في الأساليب والتكتيك والتصورات، لتحتل بذلك قضية الإرهاب أولوية في أجندتها وتمثل الركيزة الأساسية في السياسة الأمريكية. وتتحدد أهدافها وراء ورقة الإرهاب بضمان "الانفراد في الهيمنة على العالم"، لتوظف بذلك الإرهاب كمصوّغ لغاياتها ومصالحها، والبحث عن فرص واستغلالها لتحقيق النفوذ في العالم. حقيقة الأمر، الرؤية الأمريكية للإرهاب جد غامضة، تربطه بأشكال العنف المسلح، لتعرّف حركات المقاومة ومنها الإسلامية " مصدرا للإرهاب"[1]، لتمرر وفق رؤيتها لهذه المسألة تحت عنوان "الإرهاب الإسلامي"، وبالتالي، فإن التأطير الأمريكي لقضية الإرهاب بالدرجة الأولى يرتبط "بطابعه الإسلامي"، ليصبح التصنيف على أساس معيار الدين. وفي المقابل تصنف أي حركة مقاومة تحمل شعار الشريعة والإسلام كمنظمات إرهابية، لنستنتج الاتهامات المباشرة بصورة علنية[2].

وراء هذا التوصيف لموضوع الإرهاب القائم على المتغير الإسلاموي، تبنت أمريكا توجه **"آرييل شارون"** رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق" بأن الشعب الفلسطيني "شعب إرهابي"، لتتهم بعد ذلك عناصر حركة حماس وحزب الله في لبنان كجماعات إرهابية[3]. ولم تكتف بذلك، حيث استخدمت الإرهاب كورقة مربحة بعد أحداث 11 سبتمبر، ووظفت مجلس الأمن وسيطرت عليه، ليصدر قرارات تؤيد أولا سياستها الخارجية، وأحدث وقائع 11 سبتمبر "منعطفا دوليا"، هيمنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن وحتى هيئة الأمم المتحدة، لتصل حد التدخل في اختصاصاتهم القانونية ما منحها قوة السيطرة على المجتمع الدولي[4]، ونصبت نفسها قائدة العالم بسلوكيات ومواقف خرقت فيها مواثيق هيئة الأمم المتحدة، وقامت بأفعال تتناقض ومواثيق القانون الدولي المتعارف عليها دون مراعاة مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما صدرت قرارات

---

[1] ياسين طاهر الياسري، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية وتحليلية**، ط.1، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص112-117.

[2] المرجع نفسه، ص126.

[3] المرجع نفسه، ص129.

[4] المرجع نفسه، ص ص137-139.

تتماشى بالأصل مع ما تراه أمريكا ويتوافق مع مصالحها وغاياتها، ليقع المجتمع الدولي في دائرة تناقضات و تلاعبات القوى الكبرى بين ما هو نظري و بين ما هو فعلي في الممارسات العملية. وهكذا تظلّ القوانين والمواثيق والأعراف الدولية حبرا على ورق، وتظل ورقة الإرهاب عنصرا أساسيا في يد الولايات المتحدة الأمريكية تصوغه كما تشاء في أي مكان تريد وفي أي زمان.

إنه ومن الجهة القانونية، نلتمس نوعا من التلاعب والمفارقات في الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، فيما يخص تأكيدها في إستراتيجية الأمن القومي عام 2002، على مكافحة الإرهاب "بدعم من المجتمع الدولي لنهجها". في نفس الوقت أعربت عن عدم ترددها في العمل بمفردها إن استدعى الأمر ممارسة الحق في الدفاع عن نفسها"، باستخدام الضربة الوقائية. لكن بالاستناد إلى قواعد القانون الدولي "فإن الأخير اعترف بحق الأمم التحرك دفاعا عن النفس إلاّ في حالة تثبت فيها أنها مهاجمة فعلا، وهنا اشترط القانون الدولي العمل الوقائي نتيجة هجوم واقع أو محتمل الوقوع"، لتتلاعب أمريكا بمفهوم الوقائية عند ربطه بالإرهاب، لاستخدام مفهوم الإستباقية وليس الوقائية. كما تلاعبت في بعض فقرات ميثاق الأمم المتحدة "كالمادة 51" القاضي بحق الدفاع عن النفس، الذي يصبح ساري العمل به عند حدوث هجوم مسلح لا احتمالية حدوثه، لتصبح وراء ذلك بصفتها دولة عظمى وضامنة لحماية مبادئ القانون الدولي، توظف حروبا وقائية خارج إطار الأمم المتحدة والقانون الدولي[1]، وتفرض بذلك طابع الهيمنة والنفوذ والقوة، وهو ما تقصده بالحرب الوقائية في حقيقة الأمر لتنصب نفسها صراحة فوق القانون الدولي.

وبالتالي، تأثرت الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بأفريقيا والساحل الأفريقي إلى حد كبير بسياستها ضد الإرهاب، وصاحبها حافز تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد كمقاربة شاملة، لكن الأخيرة تحمل جملة من التناقضات التي وجهت موقف الإدارة الأمريكية المتعلق بالقارة الأفريقية تحت غطاء من الحكم الرشيد ومبادئ حقوق الإنسان. ووضعت واشنطن إستراتيجية أساسا أمنية، حيث كانت الرغبة الأولى في الواقع هي رصد ومراقبة المناطق المسماة بالدول "الخارجة عن القانون" لإقامة ديمقراطيات حقيقية، ليندرج الساحل الأفريقي كأولوية بالنسبة لأمريكا وراء القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب أساسا.

[1] المرجع نفسه، ص ص175-177.

وعلى ما يبدو، في الآونة الأخيرة لم يكن هناك محاولة لتوضيح الإرهاب بالصحراء مع الأنشطة غير المشروعة كتهريب للمخدرات عبر غرب أفريقيا. في الواقع بروز هيمنة كاملة لمسألة الإرهاب كمتغير للأمننة من المستحيل إنكاره. ما يمكن تأكيده الآن أن قضية الإرهاب تعتبر تهديدا موجودا بدلا من محاولة إظهاره أو إثباته أو برهنته، وفي الوقت نفسه تغير البيئة الأمنية ناجم جزئيا بفعل عوامل أخرى مجتمعة ناتجة عن تغير المناخ الذي برز على طول المنطقة من جهة وهشاشة الدول من جهة أخرى.

وفي ملاحظة أكثر عمقا، فإن الجهات الأمنية الأجنبية الفاعلة بالساحل تشخص المشكلة الإرهابية ضمن سياق كلمات رئيسة ساخنة جدا عند دراسة التهديد "التطرف". كما ترى في أعمال الإرهاب أنها أصبحت مدبرة وبشكل متزايد من قبل خلايا أصغر وصولا إلى حالات فردية، ليظهر التطرف محورا للخطاب في قضية الإرهاب خصوصا مسألة التطرف الإسلامي، حيث يرى بعض المراقبين من الأحداث بنيجيريا مع طائفة بوكو حرام مزيدا من الأدلة لهذه المسألة على نطاق واسع، وهكذا تقدم الجهات الغربية مبررا نحو اتخاذ تدابير وقائية استثنائية مرتكزة على القوة العسكرية بالأساس.

باعتماد النهج الإثنوغرافي، ترى كارولين إيفك Ifek Caroline في هذا النهج مساهمة في تحليل المفاهيم الأساسية لخطاب التطرف من خلال عملية التفكيك، كتفكيك الشبكات الإرهابية العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. فكارولين تتساءل ما هي الجذور الحقيقة للتطرف؟ هل حقيقة تكمن في الشباب المحبطين الذين يعانون اللاعدالة والظلم؟ أو أن الأنظمة من تنتج ذلك؟ وفق كارولين ترى أنه في واقع الأمر، أيا كان الوضع الأنطولوجي للمنظمات الإرهابية الأصيلة بالصحراء والساحل، فإن التأثير الداخلي لمبادرات الأمننة الأمريكية من الصعب تجاهله. لتصبح من أهم الإنعكاسات الكلية لانعدام الأمن انتشار بدائل متعددة (نشاط السوق السوداء، تهريب البشر، تهريب الأسلحة والسلع، تجارة المخدرات، والنشاطات غير المشروعة)[1].

في المقابل وفي صورة نقدية، هناك مشككون يفترضون أن كل السرد حول تهديد الإرهاب بالصحراء الكبرى والساحل غالبا ما يقدم في إطار نظريات المؤامرة، فالمشككون يعتقدون أن هناك

[1] Jacob Mundy, «Seccuritizing the Sahara,» *Concerned Africa Scholars*, Bulletin N° 85 (Spring 2010), pp.3-7.

مصالح إما كبيرة/ صغيرة أو عالمية/ محلية. ووفقا لهؤلاء النقاد، فالتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في الصحراء الكبرى ما هو إلاّ نتاج لتلاعب من قبل الأطراف الإقليمية لتحقيق مكاسب وطنية أو ظواهر اصطناعية "مفبركة" أو اصطناع لتوفير أساس للتدخل الأجنبي. وفي ظل كل هذه المبادرات، لا أحد توقف وطرح تساؤلا حول الإرادة الشعبية بخصوص مسألة التدخل، هل تعتبر موضع قبول أم رفض؟ الآن هذه المشاريع المدنية والعسكرية أصبحت ملفوفة ضمن مبادرات الشراكة، ما يعني ضمنا أن دول الساحل منخرطة في الإستراتيجية الأمريكية وموافقة ببصمتها الجديدة.

يبرز غياب آخر في النقاش، وهو عدم وجود أي محاولة لقياس أثر السياسات الأمنية في الساحل منها الأمريكية، فلا أحد رأى في آثار هذه المبادرات خارج تأثيرها المباشر على الجماعات الإرهابية وممارسات الدول في مكافحة الإرهاب بالمنطقة، لا أحد تساءل عن: ما هي المواقف الشعبية المحلية تجاه السياسات الأمنية الفرنسية والأمريكية في منطقة الصحراء الكبرى والساحل؟ ماذا تقول الصحافة المحلية؟ بماذا يفكر المجتمع المدني؟ ما هي مساهمات أحزاب المعارضة والشخصيات في النقاش؟ على سبيل المثال، أبرزت Fatoumata Maiga ناشطة في مجال حقوق المرأة بمالي التي قالت: "نحن لسنا ضد تدريب الجيش المالي من قبل الأمريكيين (...) لكن لا نريد الجيش الأمريكي أن يكون موجودا هنا. ونحن نرى أن في جميع أنحاء العالم، أينما كان الأمريكيون، ثمة هناك إغراء لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي للتواجد هناك." لتظهر من خلال كل هذا، أوجه القصور واضحة بين التهديد الفعلي الوجودي والتبرير لزيادة التواجد العسكري الفرنسي الأمريكي بمنطقة الساحل الأفريقي، ليزعم النقاد أن المنطق العميق وراء أمننة المنطقة هو الجيواستراتيجية مع الجزائر وليبيا بالشمال، ونيجيريا وخليج غينيا بالجنوب، ليقع الساحل بين مسافتين من المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وأوروبا وبشكل متزايد الصعود الصيني، ليشكل الأخير عاملا مهما في زيادة الاهتمام الأمني الأمريكي، ما أطلق نقدا مماثلا في جهود أمريكا بإنشاء قيادة عسكرية في أفريقيا.

من أهم النقاد المشككين الأكثر شهرة للتهديد الإرهابي في الساحل، نجد الأنثروبولوجي البريطاني جريمي كينان Jeremy Keenan، عالم اجتماعي ذو خبرة على أرض الواقع في قلب الصحراء لأربع عقود، يرى أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حتى الآن يمثل أقل شيء من

عملية استخباراتية كاذبة. حول الاتفاق مع فرضية كينان أم لا، فلا شك أن إفريقيا تعتبر سوقا للطاقة العالمية، من المستحيل تجاهلها. وقال المحلل ديفيد فولمان Daniel Volman: "أن منطق زيادة التدخل العسكري في القارة، لاسيما من خلال تجسيد الأفريكوم، يجعل من السهل بما فيه من الكفاية، استقراء أنه نفس المسار كما رأينا في الشرق الأوسط تحت القيادة المركزية الأمريكية التي أنشأت في الأساس بنفس الطريقة عام 1979، قيادة أنشأت للوفاء بالعهد الذي قطعه الرئيس "جريمي كارتر" أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون مستعدة لاستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر لحماية التدفق الحر للنفط من الخليج الفارسي. وكان التعهد المعروف باسم "عقيدة كارتر" أساس التدخل العسكري الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط منذ ذلك الحين"[1].

يرى جريمي كينان بشأن الأدبيات في تعاملها مع "الحرب ضد الإرهاب" أنها تمتاز بالوفرة لكنها مع ذلك تبدو وكأنها مبنية على أساس معلومات خاطئة إن لم تكن أكاذيب حقيقية، بالإضافة لذلك متشعبة بالفكر المرتبط بمشروع القرن الأمريكي الجديد الذي أطلق عام 1997 بانتهاج أجندة وبرامج المحافظين الجدد، الهادف إلى تثبيت الهيمنة العالمية. هنا النقطة التي سيتم التطرق إليها، هو محاولة توضيح كيفية توظيف واستخدام "الحق" في المعنى الغربي، ومحور التلاعب به من قبلهم في الحرب ضد الإرهاب.أصبح عنصر مكافحة الإرهاب حقيقة أداة أو وسيلة إيديولوجية لضمان عسكرة المناطق، وأفريقيا حسب ما أفاد به جريمي كينان، كان الحل البسيط نحو إدراجها ضمن المناطق المعنية بمكافحة الإرهاب بطريقة شرعية من خلال جعل الإرهاب بأفريقيا أي الاصطناع بالمعنى الغربي[2].

بالنسبة لكينان، كان للحرب على الإرهاب دورا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية لعسكرة أفريقيا، وجوهر حجته أن إدارة بوش قررت استخدام البنية العسكرية لتأمين الوصول إلى السيطرة على النفط، لتستخدم "الحرب على الإرهاب" كمبرر بدلا من الاعتراف الصريح أن الجيش الأمريكي تدخل في أفريقيا أساسا من أجل السيطرة على الموارد لتشكل "الأفريكوم" نقلة نوعية في خطاب أمننة الساحل الأفريقي.

[1] Ibid., pp.8-9.
[2] Jeremy H. Keenan, , «L'utilisation du droit dans la guerre contre le terrorisme,» Traduit par: Julien Pieret, Laurence Marie, Hebert Dolbec, *Revue québécoise de droit international*, (Décembre 2015), pp.161-163.

2. خطاب "الأمن– التنمية"

الحرب العالمية ضد الإرهاب بالصحراء الكبرى والساحل في حقيقة الأمر مسألة مصطنعة، قدمت ووفرت لواشنطن مبررات لعسكرة القارة، لكن السؤال المطروح: لماذا وكيف جعلت الولايات المتحدة الأمريكية نموذج التحول؟ فيما يخص كيف؟ من السهل جدا الإجابة: الخطاب الجديد (أمن– تنمية) قد تم شحنه أكثر بالجملة من طرف واشنطن بخطاب (تهديد، خطر، خوف)، في مثل هذه الطريقة، أفريقيا على نحو متزايد تبقى ضمن دائرة الحرب على الإرهاب، إضافة لعنصر رئيسي هو الفقر والتخلف، والتأكيد على التهديد الذي يأتي من فئة المهمشين والمستبعدين، ليتم تصنيفهم ضمن خانة الطبقات الخطيرة. ويتم نقله بنوعية خطاب "التنمية/الأمن" باتصال مع خطاب "التهديد/الخطر". إن أمننة أفريقيا يتم الترويج لها من خلال لفت الانتباه إلى العلاقة بين التخلف والصراع والخطابات المختلفة بشأن الدول الفاشلة (فقر، تخلف، فشل دولاتي، ثقوب سوداء فيما يخص المناطق غير الخاضعة للحكم)، ليتم إعادة صياغة القارة ككل باعتبارها "قلب الظلام" وتحول الحرب على الإرهاب إلى المساحات الشاسعة التي لا حكم فيها، لتشكل الصحراء الكبرى والساحل مستنقع الإرهاب.

لماذا؟ أيضا من السهل الإجابة: تمكين الجيش الأمريكي من استبداله على أنه عدواني، وإعطاء مصداقية للحرب العالمية على الإرهاب بصورة عسكرية نحو أفريقيا، لتعزز الدول الأجنبية جهودها للمساعدة في تحقيق السلام والأمن لشعوب أفريقيا وتعزيز أهداف التنمية (الصحة، التعليم، الديمقراطية والنمو الاقتصادي). هذا غير عدواني على ما يبدو بإلغاء القوة العسكرية والتأكيد على لغة التنمية والأهداف الإنسانية وتعزيز القدرات المدنية، لذا يجب على الحكومات معالجة الأسباب الجذرية للمظالم العامة، ويجب أن يكون الحل الأمني التنموي قائما. حسب كينان، هذا التحول في الخطاب المتعلق بتنمية الساحل الأفريقي وأفريقيا عامة مزعوم، فالبرامج والمساعدات الفرنسية والأمريكية كالأفريكوم ذات وجه خفي في الواقع، ليبقى التساؤل مطروحا: ما إذا كانت خطابات الأمن/التنمية موجهة حقا نحو نقلة نوعية في التفكير الأجنبي لاستقرار الساحل الأفريقي؟ تم العثور على الإجابة في أرض الواقع بأفريقيا، سواء صيغت بلغة الحرب على الإرهاب أو خطاب الأمن والتنمية. ووفقا لكينان، عمليات الأفريكوم حتى الآن خلقت انعدام الأمن وقوضت التعبيرات الديمقراطية والمجتمع المدني؛ إنشاؤها يعكس إدارة بوش في الاعتماد بشكل

أساسي على القوة العسكرية لمتابعة الاهتمامات والمصالح الإستراتيجية. وعسكرة تقدمية في أفريقيا عامة ذات عواقب خطيرة حسب كينان لشعوب أفريقيا ككل:

- سوف تؤدي إلى عسكرة العلاقات بين الدول الأجنبية وأفريقيا، وعسكرة عديد الدول الأفريقية، التي بدورها ستكون أكثر احتمالا باستخدام القوة للحصول على أهداف خاصة.
- التواجد الفرنسي الأمريكي العسكري جنبا إلى جنب هو تشجيع للحكومات المحلية لتفضيل استخدام القوة العسكرية دون الديمقراطية، وهذا سيخلق المزيد من المسلحين والاضطرابات وبالتالي انعدام الأمن ونحن نشهد ذلك حاليا في عديد الدول بالساحل[1].
- الإدارة الأمريكية والاعتماد بقوة على دور الجيش له نتائج عكسية لقسم الوكالات المتخصصة مثل "USAID" للتنمية نحو تحقيق خطاب الأمن والتنمية الذي تدعي الأفريكوم تبنيه. وفقا لجيريمي كينان تظهر الأفريكوم بعلامات لخدمة حماية الأنظمة القمعية التي لا تحظى بشرعية وشعبية دائمة في حالة منطقة الساحل. تدخلات عسكرية قدمت تعزيزا لاستبدادية الدول القمعية، ليس فقط من خلال توفير المزيد من المراقبة التكنولوجية العالية للأسلحة ونظم الأمن لكن عن طريق محاولة النهوض بأجهزة الدولة. هي بمثابة ترسيخ لأنظمة في الأساس غير ديمقراطية، وفي نفس الوقت إضعاف أو تأخير تطور المجتمعات المدنية المستقلة الديمقراطية.

استخدم خطاب الأمن/التنمية لربط التخلف بأفريقيا مع خطر الإرهاب، لتتبع دول الساحل هذه الدعوى الأجنبية حيث العديد منها تستخدم ذريعة الحرب على الإرهاب لقمع المعارضة المشروعة من خلال ربطها بالإرهاب. في الواقع إجراءات بجميع أنحاء الساحل، تجعل أمريكا على مقربة من صنع الحرب على الإرهاب، إضافة إلى ذلك Abrahamsen أكد أيضا على الصلة بين التخلف والإرهاب ليعمل على توليد صورة سلبية بجميع أنحاء القارة وخلق الشك والعداء تجاه شعبها، ما يترتب على ذلك تدهور في العلاقات بين الأعراق، ليؤدي في نهاية المطاف إلى تآكل الحريات المدنية في ظل مواجهة التهديدات لينظر إليها على أنها إرهابية بالدرجة الأولى[2]. نظرة غرستها القوى الكبرى وغذتها الجماعات الإرهابية.

[1] Keenan Jeremy, «Demystifying Africa's Security, » *Review of Africa political economy*, Vol.35, Issue 118 (2008), pp.635-636.
[2] Ibid., pp.637-638.

خاتــمة

عرف مفهوم الأمن اهتماما كبيرا وزاد حضوره على رأس أولويات وأجندة المجتمع الدولي، ليرتبط بمجموعة من الأبعاد والمستويات ويشهد تطورا من حيث الشكل والمضمون، لتدرج القارة الأفريقية في سياسات الدول الكبرى وتعرف عسكرة ودرجة تسليح عالية. ويظل دور القوى الأجنبية يتعاظم بأفريقيا في ظلّ أنظمة هشة، ليبقى تلاعب القوى الكبرى واضحا ويظل التدخل باسم مكافحة التهديدات ورقة تدخل وتبرير الوجود، وتظل المؤسسة العسكرية لدول الساحل عاجزة ما يجعلها رهينة وحبيسة تحالفات مع مؤسسات عسكرية دولية ظاهرها أمني وجوهرها مصلحي براغماتي لتحقيق مصالح وغايات دولها بالدرجة الأولى.

لا تزال مسألة التنمية بالساحل الإفريقي ناقصة الجوانب غير فعالة في استراتيجيات الدول الغربية، يقابلها في ذلك مبدأ التدخل والانتشار العسكري كبعد أولوي آخذا النصيب والحصة الأكبر في الأجندة الفرنسية والأمريكية، ليبقى الأخير من بين المسائل المثيرة للجدل على حد سواء عند حدوثه أو الفشل في حدوثه، فمنذ نهاية الحرب الباردة اجتذبت المسألة اهتمام غالبية المفكرين وتجلى ذلك في عدة حالات لاستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها. وفي إطار كل هذا، تبقى وتظل مسائل السيادة الوطنية المبدأ الأساسي حيث تأسس من خلالها النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا. وحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية استمرت لتكون الأساس للقانون الدولي، والمدونة في ميثاق الأمم المتحدة، ومع ذلك مسألة السيادة وعدم التدخل ومنذ نهاية الحرب الباردة قد تم الطعن فيها من حيث ظهور خطابات حقوق الإنسان في ظل جرائم الحرب والإبادة الجماعية.

في أفريقيا، التي تظل غير مستثناة والتي أصبحت في وسط التدخلات العسكرية قارة غير محصنة من معضلة التدخل على الرغم من التناقض بين الرفض والحاجة في نفس الوقت من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والأمن. وهناك البعض من يرى أن انتشار الصراعات تتطلب في نهاية المطاف أو قد تتطلب ردا عسكريا، حيث تنص على ذلك مجموعة من المنظمات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة عن تلبية هذا السيناريو، لكن مثل هذا الاحتمال لديه فعل سلبي بمعنى له مناورة حول القضايا المعقدة[1]. وفي ظل تعقد وفوضوية البيئة الأمنية لمنطقة الساحل لا

[1] Ramuhala Mashudu Godfrey, «Post cold war military intervention in Africa,» *Scientiamilitaria: Journal of military studies*, Vol.39, N.01 (2011), pp.33-34.

يزال التركيز حول أبعاد أمن الساحل على المشكلات المستجدة أكثر منه على الأصيلة كتغير المناخ والنزوح والهجرة ومشكل الطوارق، لتربط مسألة أمن المنطقة بالمشكلات الجهادية والتخوف منها أكثر منه مشاكل الطوارق وبناء الدولة الهش.

المراجع

باللـــغة العربيـــة

ياسين طاهر الياسري، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية وتحليلية**، ط.1، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص112-117.

باللـــغة الأجنبيـــة

Sour Lotfi, «Analyzing the Algerian approach in the Sahelian crisis from the point of view of the Copenhagen school,» *International relations*, N.13 (2016).

Maertens Lucile, «Lasécurité environmentale et le processus de sécurisation: définitions et enjeux théoriques,» (Institut de recherche stratégique de l'école militaire (IRSEM), Fiche N° 17, June 2012).

Yandry K. Kasim, «Securitization and desecuritization in Indonisia's democratic transition: A case study of ACECH Separatist Movement, » Paper presented at the 8th Pan-European conference on international relations, 18-21 september 2013, Warsaw, organized by: the ECPR standing group on international relations and EISA in Coperation with: the institute of international relations of Warsaw and the polish Association for in studies.

Pigne Jérôme, «Stratégie Américaine au Sahel entre héritage historique et enjeux stratégique,» *Policy Breif*, (Institut Française des relations internationales, January 2015).

Jacob Mundy, «Seccuritizing the Sahara,» *Concerned Africa Scholars*, Bulletin N° 85 (Spring 2010).

Jeremy H. Keenan, , «L'utilisation du droit dans la guerre contre le terrorisme,» Traduit par: Julien Pieret, Laurence Marie, Hebert Dolbec, *Revue québécoise de droit international*, (Décembre 2015).

Keenan Jeremy, «Demystifying Africa's Security, » *Review of Africa political economy*, Vol.35, Issue 118 (2008).

Ramuhala Mashudu Godfrey, «Post cold war military intervention in Africa,» *Scientiamilitaria: Journal of military studies*, Vol.39, N.01 (2011).

الإرهاب الرسمي وسبل مكافحته

Official Terrorism and ways to combat it

DR. Hicham Khalouk **د. هشام خلوق**[1]

القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة محمد بن عبد الله (المغرب)

International Law and International Relations, Mohammed Ben Abdullah University (Morocco)

ملخص: التهديد الإرهابي بكل أشكاله وتجلياته، يعتبر تهديدا دائما ومستمرا للأمن والسلم الدوليين. هذا التهديد من الممكن أن يعاش بشكل حقيقي أو رمزي، فردي أو مؤسساتي من صنع الدولة. وعلى هذا الأساس يعتبر استخدام القوة والتهديد باستخدامها من طرف بعض الدول الكبرى بذريعة مكافحة الإرهاب وسيلة للضغط على الدول الضعيفة، وجعلها خاضعة لقانون الأقوى. هذا الإرهاب المضاد أصبح يشكل منذ سقوط جدار برلين تهديدا متزايدا للأمن الدولي بشكل عام، ولأمن واستقرار الدول الضعيفة بشكل خاص، ومصدرا للمعاناة في العديد من بؤر التوتر، وأضحى له ضحايا من المدنيين الأبرياء، ولم يسلم من ارتداداته حتى الأطفال. والحقيقة أن الإرهاب لا يمكن القضاء عليه في ظل وجود إرهاب مضاد بعيد عن الشرعية والقيم الإنسانية. وإذا كانت مكافحة الإرهاب تعتبر أولوية الأولويات، فإن ذلك لا يمكن أن يتم من دون اقتناع بعض الدول بالارتدادات الخطيرة التي تتولد عن العنف الذي تمارسه، سواء بنهج سلوك يتسم بالترهيب وممارستها للإرهاب بشكل مباشر أو بدعم الجماعات الإرهابية في الخفاء. واجتثاث منابع الإرهاب لا يمكن أن يتم إلا بابتعاد الدول عن سياسة التجاوز والعدوان، وتعويضها بسياسة أساسها العدل .

كلمات مفتاحية: الإرهاب، الخوف، السياسة الدولية، المستقبل، القوة، القوى الكبرى.

Abstract: Terrorism in all its forms constitutes a real and permanent threat to international peace and security. The terrorist threat can be experienced as much as a realistic or symbolic threat, the individual or the State. The use of this threat and the use of force by some powerful states in the name of the fight against terrorism is a way of sowing terror in the heart of weak states to make them subject to the law of the strongest. This so-called counterterrorism, which became more pronounced after the fall of the Berlin Wall, is now striking many countries in various ways and causing the deaths of innocent civilians, many of them children. However, this has not solved the problems linked to

[1] البريد الإلكتروني hichamoukh@hotmail.com

terrorist acts, on the contrary, there is an increased growth in threats to the stability of fragile states and to world peace. In combating terrorism, we must also combat counterterrorism and any act which acts contrary to universal values. The fight against terrorism is a top priority. It consists in eradicating the violence of certain States, dissuading them from resorting to terrorism or supporting it, and repairing injustice and guaranteeing justice.

Keywords: Terrorism, fear, magic, international politics, future, power, great powers.

مقــدّمة

سياسة الترهيب من القريب الداخلي والغريب الدولي، وتبادل الأدوار بين الأخيار والأشرار جعلت الساحة الدولية اليوم تعيش ارتباكا غير مسبوق. لقد ازدادت جرعة استخدام أسلوب مواجهة الإرهاب بالإرهاب، وأصبح نهجا تتبناه الكثير من الدول تجاه مواطنيها أو الدول الأخرى على حد سواء، وذلك بهدف تحقيق مكاسب سياسية لا علاقة لها بالإرهاب. حيث صار هذا النوع من التدبير السياسي يؤتي أكله من خلال القدرة على التأثير على باقي الدول وتطويع المجتمع الدولي[1]. والحقيقة أن استعمال شماعة الإرهاب من أجل أهداف أخرى ليس وليد اليوم، بل له جذور في تاريخ الدم البشري المسفوك. ومن نماذجه ما نهجته الكنيسة ابتداء من عام 1450 في أوربا ضد الفئة الأضعف في ذلك الزمن من سياسة تقوم على مطاردة كل امرأة يشتبه في ممارستها للسحر، فنتج عن ذلك حملة من الإعدامات طالت الآلاف من النساء البريئات، وخلقت جوا من الذعر الشديد. لذلك كتب جيتس لويس دي برناندیس "كان الناس يخافون الساحرات، فيقتلون النساء"[2]. وما حصل مع نساء ذلك الزمن الكئيب يصلح إسقاطه على كل زمان، ففي كل حقبة تاريخية تعلق لائحة جديدة ومبررات مقنعة من أجل المزيد من سفك الدماء، مادام الدم يروي المصالح، لكن ترهيب الحاضر أصبح أخطر وأكثر امتدادا.

في عصرنا الحالي زاد تركيز الرعب، بعد أن أصبح الفتك رسميا ومؤسساتيا باسم الحرب على الإرهاب. ففي مواجهة العنف والتطرف هناك حرب رسمية قد تتجاوز في مداها أفق الشرعية. ولابد من التمييز هنا بين مواجهة الإرهاب بالطرق القانونية والسليمة، وهذا حق دفاع

[1] زهير خضير عباس، ستار شدهان الزهيري، كرار علي مكطوف، «إرهاب الدولة في العلاقات الدولية ودور منظمة الأمم المتحدة،» **لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، مجلد 3، عدد 27 (2017)، ص240.

[2] آل جور، **هجوم على العقل**، ترجمة: نشوى ماهر كرم الله، ط.1 (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2009)، ص47.

شرعي عن النفس، وبين مواجهة الإرهاب بالإرهاب كأداة سياسية اختزلها هتلر في كتابه "كفاحي" بالقول: "إن الإرهاب لا يسحقه إلا الإرهاب".

بعض الدول الكبرى اليوم أصبحت تتفــنن في خلق حالة من الرعب والهلع في ذهن قادة وشعوب الدول المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء، من أجل تحقيق مكاسب سياسية معينة. وفي سبيل ذلك يتم العبث بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي حدد الطرق الودية لفض النزاعات بين الدول[1].

لقد أصبح الترهيب باسم محاربة التطرف العنيف التجارة الأكثر رواجا، والتي يجني أرباحها السهلة أصحابها المتحكمون في تفاعلات السياسة الدولية. والدليل أنه في زمن كورونا لم يعد مصطلح الإرهاب يُتداول كثيرا، ولم تعد تتواتر العمليات الإرهابية بنفس الوتيرة التي كانت عليها من قبل، والتي بقدرة قادر تقلص حجمها لدرجة النسيان. ونحن هنا لا ننفي وجود الإرهاب، ولسنا مع نظرية المؤامرة الشهيرة التي تبرر كل حدث، لكننا نؤكد أن هناك تضخيم مقصود ومفتعل لتحقيق أهداف محددة. لذلك لا يركز هذا البحث على الإرهاب المشاع، فهو مصطلح لوثت فضاءه أهواء السياسة الدولية التي تركز على أرباح المصطلح لا على تحديد معناه، بل ركزنا على أصله المحتجب عن التداول: الإرهاب الرسمي المنظم، وذلك من أجل الجواب على مجموعة من الأسئلة المحورية؛ ذلك أن أغلب المنابر الرسمية اليوم تتحدث بإسهاب مريب عن دور الدولة في مجال مكافحة الإرهاب، فماذا عن دورها في تكريسه؟ ولماذا يتم التركيز على إرهاب الأفراد والجماعات الهامشية؟ ولا يتم التركيز بنفس القوة على إرهاب الدولة الرسمي رغم أن عدد ضحاياه أكبر بكثير من إرهاب الأفراد والجماعات المتطرفة؟ ثم ما هي الحلول الكفيلة بمواجهة إرهاب الدولة الرسمي؟

للإجابة على هذه الأسئلة انطلقنا من فرضية أولى مفادها أن الإرهاب الرسمي يوازي إرهاب الجماعات المتطرفة والأفراد ويتجاوزه. والفرضية ثانية هي صعوبة مواجهة الإرهاب الدولي لأنه يحتمي وراء المؤسسات الرسمية التي تمنحه القوة وغلاف الشرعية.

تتجلى أهمية الموضوع في كونه يتطرق إلى المسكوت في مقاربة الإرهاب، وعليه تتمحور إشكالية الدراسة حول إرهاب الدولة الرسمي كأداة سياسية تغشي الأبصار، وتحجب رؤية الأهداف

[1] هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2005)، ص156.

الحقيقية لكل عدوان بشكل يصعب مواجهته. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك بهدف الإجابة على إشكالية البحث ومقاربة جميع جوانبها من أجل الوصول في النهاية لأفضل الحلول الممكنة، عبر ثلاثة مطالب: الأول هو ماهية الإرهاب الرسمي؛ والثاني هو دوافع الإرهاب الرسمي ووسائله؛ والثالث هو مكافحة الإرهاب الرسمي.

أولا: ماهية الإرهاب الرسمي

لا يمكن لأي باحث محايد يُعمل فكره في دراسة التاريخ الإنساني أن يغفل الدور الذي لعبه العنف في شؤون البشر. كما لا يمكنه أيضا أن يغفل حقيقة أن ظاهرة الإرهاب، بوصفها ظاهرة تتضمن أعمال عنف تهدف إلى إحداث حالة من الفزع والرهبة والتسبب في إلحاق أضرار بالطرف المستهدف، يمكن أن ترتكب من الأفراد والجماعات ومن الدول على حد سواء. ولعل التركيز على إرهاب الأفراد والجماعات مرتبط بطبيعة النظام الدولي القائم اليوم على الأحادية القطبية، وازدياد أعمال العنف التي قام بها بعض الأفراد والجماعات بشكل مكثف ومتسارع في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت محط أنظار العالم بأسره، وفي الوقت ذاته لاقت اهتماما خاصا من المجتمع الدولي نتيجة ما يصاحب هذه الأعمال من تغطية إعلامية تركز على أمور وتتجاهل أمور أخرى أخطر[1]؛ الشيء الذي خلق التباسا أثر على مفهوم الإرهاب.

1. إشكالية التعريف

تأتي صعوبة تعريف الإرهاب الرسمي من صعوبة تعريف الإرهاب نفسه، نتيجة النظرة الجزئية للظاهرة، حيث يعتبر الإرهاب ومشتقاته من المصطلحات التي طالها الجدل الكبير، وذلك لاختلاف المنطلقات، ولعدم توفر الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، وسعي الكثير من الدول للالتفاف على المصطلح من أجل تمييع معناه، خاصة القوى العظمى، وذلك من أجل تجنب الوصول لتعريف يشمل جميع الأعمال الإرهابية أو التي تؤدي إليها، سواء كانت فردية أو جماعية أو إرهاب رسمي حكومي[2].

[1] محمد القاسمي، «إرهاب الدولة الدولي،» **أبحاث اليرموك** (2007)، ص 950.
http://repository.yu.edu.jo/bitstream/123456789/2357/1/464935.pdf

[2] عبد الحسين شعبان، «الإرهاب الدولي وإشكالية تمييزه عن أعمال العنف المشروع،» **المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز**، المجلد 6، العدد 2 (2017)، ص337.

لقد رفضت العديد من الدول المستفيدة من غموض المصطلح إضفاء صفة الإرهاب على الدولة، لأن هذا الوصف في نظرها يجب أن يقتصر على أعمال العنف التي ترتكب من الأفراد والجماعات غير الرسمية، كي لا يتسع نطاقه ليشمل كل أشكال استعمال القوة أو التهديد بها أو العنف بين الدول، ويتحججون بوجود مجموعة من القواعد في القانون الدولي تحكم سلوك الدول في هذا الشأن مثل اتفاقيات جنيف لسنة 1949. بينما اعتبرت دول أخرى متضررة من غموض المصطلح أن الإرهاب الفردي ما هو إلا نتيجة طبيعية للإرهاب الذي تقوم به الدول الكبرى وحلفاؤها، ولذلك يتعين النظر إلى الإرهاب الرسمي أو إرهاب الدولة الدولي والقضاء عليه كشرط مسبق للقضاء على الإرهاب الفردي[1].

وحتى نتجاوز إشكال التعريفات والاختلاف حولها، سنركز في تعريف الإرهاب على شقه الرسمي موضوع هذا المقال. فإذا كان الإرهاب المضاد يعرف بكونه إرهاب الأفراد الموجه ضد السلطة كرد على إرهاب الدولة للأفراد[2]، فإن المقصود بالإرهاب الرسمي في هذا البحث هو الإرهاب الذي تتبناه الدولة تجاه الأفراد وتجاه دول أخرى، وليس إرهاب الأفراد والجماعات المتطرفة. إنه الإرهاب الرسمي والمؤسساتي الأعلى في اتجاه الأسفل، والأقوى في اتجاه الأضعف، والذي يأتي كرد فعل أو يدّعي أنه رد فعل على إرهاب الجماعات المتطرفة والدول التي يتم اتهامها بممارسة الإرهاب. وعلى هذا الأساس فإن سياسات الإرهاب الرسمي وأعماله تكون مكفولة ومدعومة من الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة[3]. ويمكن تقسيم إرهاب الدولة الرسمي، وفقا لمجاله الجغرافي وامتداد تأثيره إلى قسمين، داخلي ودولي.

2. إرهاب الدولة الداخلي

هو الذي يصل إلى مستوى إرهاب القمة، ويطلق عليه أحيانا صفة الإرهاب من أعلى، وأحيانا أخرى صفة الإرهاب الرسمي، وصفة إرهاب الأقوياء، وتمارسه الدولة ضد الأفراد والجماعات. مكمن خطورته يأتي من كونه يمارس تحت غطاء الشرعية، وبمبرر حفظ الأمن

---

[1] نسيب نجيب، **التعاون القانوني والقضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020)، ص60.

[2] حسين العزاوي، **موقف القانون الدولي من الإرهاب والمقاومة المسلحة: المقاومة العراقية أنموذجا** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص 48.

[3] عماد القعقور، **سياسة أميركا في مكافحة الإرهاب** (بيروت: دار الفارابي، 2016)، ص 240.

والنظام[1]، ضد فئة ضعيفة لا تملك القوة والقدرة على الرد، بدعوى الانضمام لجماعات وخلايا إرهابية تسعى لزعزعة استقرار البلد. وعلى هذا المستوى نجد أن العديد من دول العالم الثالث تحولت حكوماتها إلى أداة في أيدي أوليغارشية سلالية أو دينية أو عائلية أو عسكرية، مما أدى إلى زيادة استخدام الدولة للقوة باعتباره أسلوب التخاطب مع معارضيها، وما ينتج عنه من إرهاب للمواطنين من خلال أجهزتها الرقابية والتنفيذية (شرطة، جيش، قضاء...) بهدف ضمان استمرار النظام الحاكم والحفاظ على الوضع الراهن، وتقليص حجم القوى المناوئة له[2].

وهذا النوع من الإرهاب هو أصل مصطلح إرهاب، وكان ذلك على عهد السياسي الفرنسي ماكسميليان روبسبيير[3] في أواخر القرن الثامن عشر، والذي أسس لحكم الإرهاب "la terreur" باسم الثورة كما ورد في إحدى خطبه، من أجل تبرير القضاء على أعدائه السياسيين، حيث أعدم معظم زعماء الثورة الفرنسية بدعوى القضاء على أعداء الثورة[4]. على هذا المستوى نجد أن هناك من يميز بين الإرهاب بشكل عام وإرهاب الدولة، بحيث يفصل بينهما، ويرفض بذلك الانطلاق من التعريفات الحالية للإرهاب والتي تحاول حصر امتداده في ذلك الممارس من طرف الأفراد والتنظيمات الإرهابية، بعيدا عن إرهاب المرتكب من طرف أجهزة الدولة الرسمية. ويرجع الكلمة لأصلها زمن الترهيب الروبسبييري، حيث لم تكن حينها كلمة إرهاب تعني إرهاب الأفراد بل إرهاب الدولة[5].

نستنتج مما سبق أن الإرهاب كان يقصد به في بادئ الأمر الأعمال والسياسات العنيفة التي تتبعها الحكومة ضد شعبها لإجباره على الانصياع لأمرها، وأن التغير وقع مع الوقت، حيث أصبح يقصد به الأعمال التي يقوم بها الأفراد والجماعات لأسباب متعددة ومنها تحقيق هدف سياسي معين[6]. من هذا المنطلق يرى البعض أن تعريف الإرهاب كان سهلا حين كان يمارس من طرف الدولة بشكل واضح، لكنه أصبح صعبا جدا بعد أن تجاوزنا التركيز على إرهاب الدولة وركزنا

---

[1] فرج محمد لامة، **إعادة اختراع الإرهاب بعد 11 سبتمبر** (عمان: أمواج للنشر والتوزيع، 2015)، ص57.

[2] هديل مصطفى الخولى، **التعليم والمواطنة** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012)، ص243.

[3] أحد أكبر الشخصيات السياسية المؤثرة في الثورة الفرنسية (1794– 1758)؛ عرف بعشقه للدم والإعدامات، وانتهى بدوره على مقصلة الإعدام.

[4] Marthoz, Jean Paul, *Les Médias face au terrorisme* (paris: UNESCO, 2017), p.21.

[5] Arnaud Blin, *Le terrorisme* (paris: Le Cavalier Bleu, 2005), p.25.

[6] مها محمد أيوب، «الإرهاب الدولي البيولوجي،» **مجلة كلية الحقوق/جامعة النهرين**، عدد 18 (2016)، ص128.

على إرهاب بعض الأفراد والجماعات،[1] التي قد لا تتجاوز قوتها بل وحتى وجودها في بعض الأحيان المجال الإعلامي.

3. إرهاب الدولة الدولي

مقابل الإرهاب الدولي المتمثل في أفعال العنف التي يقوم بها الأشخاص أو تمارسها الجماعات المتطرفة وتمس دولا مستهدفة[2]، بتخطيط وتنفيذ سري وخفي، هناك الإرهاب الجلي والرسمي الذي تتبناه دولة أو مجموعة من الدول أو تدعمه وتموّله ضد دولة أخرى أو مجموعة من الدول، بدعوى تعرضها للعدوان الإرهابي. ذلك أن بعض الدول أصبحت تستعمل الحرب على الإرهاب بديلا عن الحروب التقليدية المباشرة والمكلفة. إنها وسيلة تمكّنها من ضرب أهداف سهلة وتحقيق مصالح آنية دون الحاجة لإعلان حرب. وهو إرهاب أخطر بكثير من إرهاب الدولة الداخلي لكونه يمارس ممن يملك الأسلحة الفتاكة، ولكون مجال امتداده أكبر من مجال إرهاب الحكومات على شعبها حيث يتميز بتعدد الأطراف الفاعلة فيه أو المفعول بها، لهذا سمي دوليا، ويؤدي بالتالي إلى خلق حالة من التوتر والاضطراب في العلاقات الدولية[3].

وإذا اعتبرنا الإرهاب هو استهداف المدنيين وربطنا ذلك بعدد الضحايا فإن الكثير من الدول لن تنجو من وصمته، لأن الجميع خبر قدرتها على التدمير والفتك بالمدنيين. لذلك فإننا حين نتحدث عن الإرهاب الدولي نتحدث عن دول أكثر من حديثنا عن تنظيمات إرهابية. باختصار وبناء على كل ما تقدم، فإن الدول التي تخرق القانون الدولي الإنساني، وتتجاوز في ذلك التزاماتها الإنسانية وتقتل العزّل والمدنيين باسم مواجهة الإرهاب هي دول إرهابية. كما أن السلطة الوطنية التي تعيش على نظام الطوارئ الدائم المعلن وغير المعلن وتخنق الحريات، وتمارس الاعتقال التعسفي والاختطاف والتعذيب، وتُسكت كل صوت معارض باسم حماية أمن البلد من الإرهابيين هي سلطة إرهابية.

إن هذا التنوع في التعريفات المختلفة للإرهاب يعكس بشكل جلي استفحال الظاهرة. فالجميع يمارس الإرهاب بشكل أو بآخر، بطريقة مباشرة أو بطرق ملتوية، لكن لا أحد يعترف بجرمه.

---

[1] Christian Nots, *Terrorismes d'Etat 2001-2025* (françe: Publibook, 2012), p.19.

[2] محمد دحام كردي، «إشكالية مفهوم الإرهاب الدولي،» **السياسة الدولية**، العدد 41–42 (2019)، ص403.

[3] أماني غازي جرار، **إرهاب الفكر وفكر الإرهاب** (عمان: دروب للنشر والتوزيع، 2016)، ص24.

الفاعل ويضع فعله الإرهابي تحت مسميات أخرى ذات بعد أخلاقي وقانوني وشرعي، وبالمقابل يصف سلوك غريمه بالإرهاب. التراشق بالتطرف وتبادل الاتهامات ليس حلا، ومصطلح الإرهاب لا يجب أن يخرج عن إطاره، ويجب الابتعاد بالمصطلح عن دائرة السياسة والمصالح، حتى لا يتحول لوسيلة من وسائل تصفية الحسابات.

ثانيا: دوافع الإرهاب الرسمي ووسائله

إذا رجعنا للتاريخ سنجده يزخر بأحداث تجسد إرهاب الدولة الرسمي الهادف لتحقيق غايات سياسية، من ذلك الحروب الصليبية منذ انطلاقها وحتى احتلال القدس، ومحاكم التفتيش الإسبانية وما حدث فيها من تعذيب وقتل مروع، وإبادة الهنود الحمر، وحرب الاستقلال الأمريكية ضد بريطانيا، وما حصل بعدها في عهد الرئيس "جون آدمز" الذي جاهد من أجل تبرير وتمرير قانون الأجانب المقيد لحرية التعبير، لمخاوفه المتنامية من الثوريين الأجانب، مما فتح المجال للترحيل التعسفي للمهاجرين الذين لا يحملون الجنسية الأمريكية[1]. وخلال القرن العشرين قتلت الحكومات في دول العالم أعدادا تفوق بكثير أعداد الذين قتلوا في حروب القرون قاطبة[2]. ثم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الشرقي حدث الخلل الكبير في موازين القوى في العالم، حيث أصبحت الكثير من الدول تستعمل الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية،[3] وتحت الرعاية الرسمية للقطبية الأحادية، مستغلة غموض المصطلح وصعوبة ضبطه بدقة، والإشكاليات والثغرات المرتبطة بتحديد ماهيته وتعريف مشتقاته في القانون الدولي. ومن المؤسف أن نجد المحفز الأساسي على الإرهاب في الكثير من الأحيان هو الدولة نفسها التي تدعي محاربته، سواء تمت ممارسته في أراضي دولة أخرى أو في داخل الدولة نفسها، كما أن أغلب دوافع الإرهاب الذي يمارس من طرف الأفراد والجماعات إنما تكون بسبب إلحاق ظلم الدولة بغيرها أو بمواطنيها[4].

---

[1] ست جالي وجيرمي إيرب، **اختطاف كارثة: ١١ سبتمبر الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكا**، ترجمة: عبد اللطيف موسى أبو البصل (الرياض: العبيكان للنشر، 2007)، ص12.

[2] ظاهر عبد الزهرة الربيعي، «أمريكا وإرهاب الدولة بين النظرية والتطبيق،" **مجلة آداب البصرة**، العدد 55 (2011)، ص273.

[3] حسين هاشمي، **الإرهاب: بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي** (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014)، ص394.

[4] مجمع الفقه الإسلامي (الهند)، **الإرهاب والسلام**، بحوث فقهية وعلمية حول الإرهاب والسلام العالمي من وجهة نظر الشريعة الإسلامية (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، ص105.

1. دوافع الإرهاب الرسمي

الانسياق وراء العنف والانتقام واستعراض القوة والنهب والسلب باسم محاربة الإرهاب يجلي خطورة الإرهاب الرسمي، والتي تكمن في محددين: كونه إرهابا يمارسه القوي الذي تصعب مواجهته بل وحتى اتهامه، إنه الإرهاب الغالب والمسكوت عنه؛ أما ضحاياه فضعاف لا يملكون قوة رد العدوان والدفاع عن النفس. وكذلك العدد الكبير لضحاياه، لأنه إرهاب القادر على الفتك، ويقابله إرهاب الضعيف الذي يرمي لإيلام الغالب القوي من أجل الانتقام والتأثير. والنتيجة أن إرهاب الجماعات المتطرفة يخلف ضحايا بالعشرات وبالمئات، بينما الإرهاب الرسمي المضاد يخلف ضحايا بالآلاف والملايين، لأن من يحفزه جهات رسمية تقود حكومات تملك أسلحة فتاكة وميزانيات حربية ضخمة.

وقد يُفهم مما تقدم أن الإرهاب الرسمي والمؤسساتي يأتي دائما كرد فعل وهذا غير صحيح. نعم هذا النوع من الإرهاب دائما ما يدعي أصحابه أنه رد فعل شرعي على أعمال إرهابية، ويستندون في التدخل على بنود القانون الدولي والشرعية الدولية، لكنه في الحقيقة ليس كذلك. فحتى حين لا يكون هناك إرهاب أصلا يتم في الكثير من الأحيان اختلاق أحداث إرهابية أو ادعاء حدوثها من أجل تبرير الفعل الإرهابي الذي يتم وضعه في خانة رد الفعل الشرعي. والدول اليوم مهما استغنت وتقوّت لا يمكنها أن تمارس القمع والعدوان دون مبرر، لابد من وجود الذرائع، وإن غابت الذرائع يتم اختلاقها. ولعل أشهر قصة تجلي ذلك اغتيال ستالين لصديقه سيرجي كيروف سنة 1934، والذي كان أهم الموالين له في الحزب، وذلك حين أصبح يرى فيه منافسا له، واتهم معارضيه بعملية الاغتيال، وقام بالتحقيق بنفسه مع القاتل؛ كما كتب ستالين بيده قانون مكافحة الإرهاب وتمت المصادقة عليه بعد يومين من الاغتيال، واستغل الحادث بعد ذلك للقضاء على كل معارضيه في الحزب.

ونجد الكثير من الدول القوية اليوم تعتمد إلى تسخير شماعة الإرهاب لتمرير سياساتها، معتمدة بذلك على "نظرية التأطير" التي جاء بها يوزف غوبلز وزير الدعاية السياسية الألماني زمن النازية، حيث تعتمد النظرية على التركيز على خيارين مقترحين وإغفال باقي الخيارات حتى تقنع الهدف من التأطير أنه قادر على الاختيار، لكنه في الحقيقة مجبر على ذلك. ولعل أكثر من استعمل نظرية التأطير زمن الأحادية القطبية هو الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بعد الحادي عشر من

سبتمبر في حربه على الإرهاب، حيت ترك لدول العالم خيارين فقط إما أن تكون معه في محاربته للإرهاب أو تكون ضده، ولا مكان للحياد. جورج بوش الابن استعمل الإرهاب الرسمي وجعله بضاعة، ورأس مال حقيقي حقق به أرباحا كثيرة، ولو سألناه ماذا ربحت من مهاجمة العراق في عام 2003 بمبرر أن البلد يملك أسلحة نووية تهدد الأمن القومي الأمريكي – رغم أن البلد لم يكن يملك أسلحة نووية ولم يكن قادرا على رد العدوان – لأجاب: تدخلنا كان بحسن نية، وقد حصل سوء تقدير من الاستخبارات، وفي جميع الأحوال قضينا بإرهابنا الرسمي على الإرهاب الخفي.

صحيح أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت فاجعة، وكان لابد من التحرك، لكن ذلك تم بطريقة وحشية، وتحت تأثير العاطفة والرغبة في الانتقام. كان على العالم الواعي أن يتريث ليتخذ ما من شأنه التخفيض من منسوب الإرهاب، لكن رد الفعل المتسرع والأهوج عمّق المشكل ولم يأت بالحل. التحرك كان يجب أن يتجه نحو البحث عن السبل الكفيلة لوقف سفك الدماء، لكن الذي حدث هو العكس؛ سياسة انتقامية ضد الأبرياء وتصاعد سريع للإرهاب والإرهاب المضاد. وفي لحظة تقمص الضحية دور الجلاد، تحوّل لمجرم رسمي يوزع القتل على الأبرياء.

انطلاقا من المثالين الروسي والأمريكي يمكننا أن نستنتج أن الإرهاب المضاد ظاهره رد فعل منطقي، وباطنه يحمل أهدافا لا علاقة لها بالفعل الإرهابي الذي قد لا يكون إلاّ وهما في مخيلة من يدعيه. لذلك يجزم البعض أن أهم العوامل المؤثرة في استفحال ظاهرة الإرهاب ليس تطرف الجماعات التي تتبنى العنف، بل الدور الذي تلعبه بعض الدول التي تحارب العنف بعنف أكبر. أكيد أن هناك دولا قوية تستثمر اليوم في الإرهاب بدل أن تستعمل الوسائل الشرعية من أجل مكافحته، وتنشغل بتوسعة لائحة الإرهاب وتجريم الأبرياء، ولا تتدخل إلاّ في المناطق الغنية بالبترول وحيث توجد المصالح من أجل السلب والنهب، حتى أنك تظن أنها غير معنية بمكافحة الإرهاب أصلا، بل بمصالحها التي يعد الإرهاب أهم الروافد والوسائل من أجل الوصول إليها. في حين أن بعض الدول القوية تعمل كذلك على استعمال ورقة الإرهاب من أجل إرهاب الدول الضعيفة وابتزازها سياسيا واقتصاديا لتقديم التنازلات، دون الوصول للتدخل المباشر.

2. وسائل الإرهاب الرسمي

الإرهاب الرسمي لا يعدم الوسيلة، فقوته تتمثل في أنه يملك كل وسائل المتاحة للدولة من إعلام وجيش ومعتقلات ومشانق، وأوراق رسمية عن كل فعل. حيث يعتمد الإرهاب الرسمي هذه

الوسائل لتحقيق أهدافه وتبرير وحشيته وإلباسها ثوب المشروعية. ولعل أهم الوسائل المستعملة مقصلة القانون التي من المفروض أن تكون وسيلة لتحقيق العدالة، حيث يتم إعلان حالة الاستثناء في أسوء نسخها؛[1] والتي تدوم لتصبح قاعدة. كما يتم إلصاق تهم الإرهاب بالمعارضين، وتوزيع أحكام عليهم قد تصل للإعدام، وتنفيذها في وقت قياسي حتى يرتدع كل من سوّلت له نفسه الخروج عن الخط المرسوم، فيصبح القانون في خدمة الإرهاب. ومثال ذلك قيام الحكومة المصرية في أكتوبر 2020 بتنفيذ أكبر عدد من أحكام الإعدام بحق المعتقلين السياسيين في يوم واحد شملت 15 سجينا، كرد فعل على المظاهرات التي انطلقت في مصر أواخر شهر سبتمبر 2020، وكأنها رسالة للشعب تقول: التظاهر مقابل أرواحكم.

ويعتبر الإعلام الوسيلة المفضلة التي يمرّر عبرها الإرهاب الرسمي رسائله سواء المباشرة أو المشفرة؛ إنها علاقة الإعلام الموجه وإرهاب الدولة الرسمي. وهي علاقة مصلحة مشتركة، فلكل منهما منفعة في تواجد الآخر. إنها معادلة المنفعة المشتركة التي يصلح إسقاطها على العلاقة التي تجمع الإعلام الذي يحتاج للتمويل والإرهاب الرسمي الذي يحتاج لمن ينظف مسرح جرائمه. وبعض وسائل الإعلام الرسمية أو المدعمة من الجهات الرسمية تجعل من العمليات الإرهابية وسيلة للاسترزاق. كل عملية هي فرصة لاستعراض قدرة القناة أو الصحيفة على الوصول للخبر وتحليل خلفياته قبل غيرها، مع الكثير من الزيادات الكاذبة. واهتمام هذا النوع الغالب من الإعلام لا يكون منصبا على الضحايا الذين سقطوا، بل على المنفعة التي ستجنى من ارتفاع عدد الضحايا، وارتفاع عدد المشاهدين للقناة، وما يواكب ذلك من ارتفاع لأرباح الإشهار. وهنا تتحقق المصلحة الثلاثية لفريق الإرهاب الفردي المهاجم، والإرهاب الرسمي الذي يرد على الهجمات بهجمات أعنف، والإعلام الذي يغطي الهجمات والهجمات المرتدة. وهذا ما قصده بريان جنكين حين أكد أن الإرهابي لا يريد أن يقتل الكثير من البشر بل يريد أن يشاهد فعله الكثير من الناس[2].

الإعلام الرسمي يلعب إذن دور شاهد الزور، يزور الحقائق ويغشي الأبصار، ويساهم بشكل احترافي في التمويه والتستر على الأفعال الإرهابية الرسمية والعلنية. ففي مواجهة الجماعات

[1] Pascal Dupont, «L'état d'urgence face au terrorisme,» *Revue Défense Nationale*, N° 786 (1/2016), p.17.
[2] Abir Ghanem-Larson, «Essai sur la notion d'acte terroriste en droit international pénal,» (Thèse de doctorat, l'université d'Aix-Marseille-III, 2011), p.66.

الإرهابية يُقتل بشكل عشوائي الآلاف من المدنيين والقليل من الإرهابيين، لكن وسائل الإعلام الموجهة والمتحكم فيها تعلن في نشرات أخبارها أن القتلى إرهابيون من أجل التستر على القتل العشوائي للمدنيين، فتسحر بذلك أعين الناس.

وليس وحده الإعلام من يلعب هذا الدور، بل هناك كذلك مفكرون متخصصون يقتاتون على الإرهاب وارتداداته، ويستفيدون من تفاقمه. وهؤلاء لا يتم استدعاؤهم إلاّ بعد وقوع الكارثة للتغطية بخطابهم الأكاديمي المنمق، ورمي التراب على ضحايا الأعمال الإرهابية الممارسة من قبل الجهات الرسمية. منهم من يتنقل من قناة إعلامية لأخرى ومن مؤتمر لآخر، وكلما كثرت العمليات الإرهابية والأحداث الدامية كلما كثر الإقبال عليهم، لذلك تجدهم يُنَظِّرون لطرق مكافحة التطرف والقضاء على الإرهاب، وفي قرارة أنفسهم يتمنون تضخمه، لأنه مصدر رزقهم.

ثالثا: مكافحة الإرهاب الرسمي

نحن اليوم أمام مَجهُودَيْن، مجهود يحاول دعم الإرهاب والاستفادة من ارتداداته، ومجهود يحاول القضاء عليه. لذلك حين نبذل الجهود من أجل القضاء على نواة الإرهاب وتجفيف منابعه، علينا أن نعلم أن هناك من يسقيه ويرعاه كي يعيش وينتشر ويتمدد. الأمر أشبه بسباق نحو المستقبل، والمنتصر من يملك القوة والعزيمة وإستراتيجية إدارة السباق. لذلك فإن النصر على الإرهاب الرسمي يحتاج وعيا وتضافرا لكل الجهود.

1. على مستوى المفاهيم

التصدي للإرهاب الرسمي يتطلب فهم الظاهرة الإرهابية في شموليتها قبل مواجهة المتاجرين بها، ذلك أن الانطلاق من معطيات ومفاهيم خاطئة سينتهي بنا لنتائج خاطئة. فعلى مستوى المفاهيم القانونية نحن في حاجة لإعادة بناء المفاهيم المرتبطة بالإرهاب، من أجل الوصول لتعريف شامل وموضوعي للظاهرة يتناول كل جوانبها، بما في ذلك الإرهاب الرسمي. مع الإشارة لصعوبة الأمر، لأن هناك دولا ترفض اعتماد أي تعريف يُدين الدول التي تَكرر إرهابها بحق دول أخرى أو بحق مواطنيها[1]. وعلينا كذلك ألا نطبّع مع التصور الذي يرى أن الإرهاب لا يواجه إلاّ بالعنف. أكيد أننا لا نستطيع محاربة الفساد بالفساد والرشوة بالرشوة والاستبداد بالاستبداد، وكذلك الإرهاب

[1] عماد القعقور، مرجع سابق، ص240.

لا يمكننا القضاء عليه بالإرهاب المؤسساتي. فاستعمال فزّاعة الإرهاب لتحقيق أهداف سياسة إرهاب في حد ذاته، وعلينا أن نواجهه بنفس القوة التي نواجه بها عنف الجماعات المتطرفة.

2. خلق آليات دولية للمحاسبة تشمل الإرهاب الرسمي

ما يقع اليوم مسؤوليتنا جميعا، فكلنا متورطون وإن تفاوتت نسبية تورطنا، وكلنا مشاركون وإن تفاوتت نسبة مشاركتنا، وكلنا مساهمون في الإرهاب، نزكيه بتجاهلنا وسلبيتنا وصمتنا المتواطئ. أغلبنا اليوم يتفرج على من يمارس الإرهاب ومن يرهب باسم محاربة الإرهاب، وبدل أن نقوم بدورنا، ننتظر لنعرف من سيفوز. هو كل الفرق بين دور المتفرج الذي نتقنه، ودور الفاعل في الميدان الذي نغفله. ويوم نقضي على جيوب الإرهاب في المؤسسات الرسمية سنحرر العالم من الخوف الوهمي، وسنتفرغ للإرهاب الحقيقي. لذلك بات وضع آليات دولية لمحاسبة كل دولة تورطت في عمل إرهابي بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء بالأمر أو التحريض أو التمويل أو التغاضي مطلبا آنيا وملحا، رغم أن تحقيقه صعب. فللتنصل من المسؤولية نجد الأفعال الإرهابية التي ترتكبها الدول سواء ضد رعاياها أو ضد الدول الأخرى تغلّف بأسماء تبعد الشبهة عنها، وقد تجد في التشريعات القانونية ما يسوغ تصرفاتها[1]. الأمر الذي يحتم على الأمم المتحدة التدخل بوصفها المنظمة العالمية الأم التي يقع على عاتقها حفظ السلم والأمن الدوليين[2].

3. تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور الفرد

على شعوب الدول التي ترى نفسها قوية وديمقراطية أن تأخذ زمام أمرها بيدها، حتى لا تصبح ضحية للمصالح الضيقة لشركات النفط والسلاح ولوبيات السياسة وبعض الرؤساء المتعطشين للدماء، والطامعين في البقاء على رأس السلطة عبر تصدير أزماتهم الداخلية واختلاق عدو خارجي مضخم، لا يوجد إلاّ في مخيلاتهم، من أجل السيطرة وتحقيق المكاسب السياسية التي تكون في أغلبها ذات دوافع شخصية مغلفة بالوطنية الزائفة. أكيد أن هناك دولا ديمقراطية كبرى وأخرى عظمى تتحكم في المسار الدولي، ولا نريد أن ندخل في جدل حول هذه التسميات ومن يستحقها، لكننا سنفترض جدلا أنها كذلك، فلتكن عظمى وكبرى وديمقراطية وقوية في نشر السلام وحفظ الأمن، لا في خلق الفوضى ونشر الرعب باسم محاربة الإرهاب. على الأقوياء أن يجرّبوا

[1] هيثم عبد السلام محمد، مرجع سابق، ص 156.

[2] زهير خضير عباس، ستار شدهان الزهيري، كرار علي مكطوف، مرجع سابق، ص240.

شيئا آخرا غير قوة الترهيب، وأن يعتمدوا سياسة اليد الممدودة لا سياسة اليد القاتلة، حينها ستتغير الكثير من الأمور. عليهم التوقف عن رد العدوان الصغير بعدوان أكبر. فطالما هناك اعتداء غير مبرر على دول ضعيفة وسقوط متكرر للضحايا سيظل الإرهاب قائما، وسيتطور ويتمدد امتداد داعش وغيرها، لأنه يتغذى دائما على حالة الفوضى التي يخلقها الاعتداء، لذلك وجب تغيير سياسة الهيمنة التي يجد من خلالها الإرهابيون الحجة والمبرر لعنفهم، ولا يمكن أن يتم ذلك في الدول الديمقراطية إلاّ عبر التصويت العقابي ضد رؤساء تلطخت أيديهم بالدم.

إن الانفتاح على حقوق الإنسان والمزيد من الديمقراطية مهم كذلك في مواجهة الإرهاب الرسمي، وفرض الصوت الواحد إرهاب في حد ذاته. والمعالجة الشاملة لا يمكن أن تتم دون إشاعة الديمقراطية الحقيقية وصيانة الحقوق والحريات العامة واحترام الرأي الآخر وسيادة الدول الأخرى، والحيلولة دون وقوع انتهاك لهذه الحريات وهذه السيادة[1]. فالديمقراطية ببعدها الدولي العالمي هي المتنفس الذي يخفف الضغط ويمنع الانفجار، بشرط ألا تكون ديمقراطية انتقائية.

باختصار، فإن مواجهة إرهاب الجماعات المتطرفة مسؤولية دولية، يجب أن تكون تضامنية، وألا تنفرد بها دولة دون باقي الدول، كما ينبغي أن تأتي في إطار الشرعية الدولية واحترام القوانين[2]. والفوضى العارمة التي نعيشها اليوم باسم "مكافحة الإرهاب" أدخلتنا في دوامة من العنف والعنف المضاد، عنف يتحمل مسؤوليته الجميع وليس فقط من تورط فيه، لأننا زكينا فعلهم بسلبيتنا، وجهلنا المقدس،[3] وجهلنا المؤسس،[4] وازدواجية مواقفنا المسيّسة.

خاتمة

الخلاصة التي أردنا الخروج بها في هذا البحث هي أن الاستثمار في الإرهاب سواء الرسمي أو المضاد استثمار في الهدم، والأجدى والأنفع أن نستثمر في البناء، وأن نكون وكلاء للحياة لا وكلاء للمنايا. مواجهة الإرهاب بعنجهية وتسلط ستدعمه وتزكيه، لأنه يتغذى من المظلومية

---

[1] أماني غازي جرار، مرجع سابق، ص49.

[2] عرفات علي جرغون، **قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء، أعداء** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص102.

[3] "الجهل المقدس" تسمية اعتمدها المفكر الفرنسي أوليفيه روا وجعلها عنوانا لأحد كتبه، وهو يقوم على اعتماد خطاب ديني دون إعمال العقل.

[4] "الجهل المؤسس" تسمية اعتمدها المفكر الجزائري محمد أركون، وهاجم من خلالها النظام التعليمي في العديد من الدول العربية لأنه يؤسس للتطرف ويغيب العقل.

ويكتسب مع كل عدوان رسمي المزيد من الشرعية. والإرهاب لم يتوقف ولن يتوقف يوما بتحريك الجيوش والقتل والاغتيالات، يكفي أن تقتل السيئ ليظهر الأسوأ. لهذا فالحرب على الإرهاب لها ساحات أخرى، أهمها الساحة الفكرية.

يظهر الإرهاب الرسمي في مبرراته كدفاع شرعي عن النفس، لكن الذي يجب معرفته هو أن للدفاع وسائل كثيرة، فلماذا ننحاز دائما نحو الحل الأسوأ؟ على الذين يشهرون السلاح لحل مشاكلهم أن يعلموا أن الحل الدموي لا يساهم إلاّ في اتساع بركة الدم، وبين نزيف الفعل ونزيف رد الفعل ستصفى دماؤنا. نحن جميعا على نفس السفينة وأي خرق لها سيغرقنا جميعا. والخوف كل الخوف من نسخة أكثر وحشية من إرهاب اليوم، إن لم يتم تدارك الأخطاء، وإن لم يتم نهج حكامة الاستباق. والخوف كذلك من أن يصبح الإرهاب الطاغي والرسمي والجهري والمؤسساتي أكثر تطرفا من إرهاب الأفراد والجماعات، فنجد أنفسنا في مواجهة عدو يعلن عن نفسه ويتحرك في النور، ونقتنع بالتخفي بقناعاتنا خوفا من بطشه واتساع قهره، ألاّ يكتفي بهامش الاحتياط، فيدفعنا إلى الهامش لنلعب دور المتفرج، ويُحولنا من الإدانة إلى الشجب، ومن الشّجب إلى الاعتراف، ومن الاعتراف إلى المشاركة الفكرية والإعلامية ومنح الشرعية. وهذا ما يقع في الحقيقة التي يتجاهلها الكثيرون إما خوفا وإما طمعا أو هما معا.

المراجـــع

باللـــغة العـــربية

آل جور، **هجوم على العقل**، ترجمة: نشوى ماهر كرم الله، ط.1 (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2009).

هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2005).

نسيب نجيب، **التعاون القانوني والقضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020).

حسين العزاوي، **موقف القانون الدولي من الإرهاب والمقاومة المسلحة: المقاومة العراقية أنموذجا** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013).

عماد القعقور، سياسة أميركا في مكافحة الإرهاب (بيروت: دار الفارابي، 2016).

فرج محمد لامة، إعادة اختراع الإرهاب بعد 11 سبتمبر (عمان: أمواج للنشر والتوزيع، 2015).

هديل مصطفى الخولى، **التعليم والمواطنة** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012).

أماني غازي جرار، **إرهاب الفكر وفكر الإرهاب** (عمان: دروب للنشر والتوزيع، 2016).

ست جالي وجيرمي إيرب، **اختطاف كارثة: ١١ سبتمبر الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكا**، ترجمة: عبد اللطيف موسى أبو البصل (الرياض: العبيكان للنشر، 2007).

حسين هاشمي، **الإرهاب: بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي** (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014).

مجمع الفقه الإسلامي (الهند)، **الإرهاب والسلام**، بحوث فقهية وعلمية حول الإرهاب والسلام العالمي من وجهة نظر الشريعة الإسلامية (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007).

عرفات علي جرغون، **قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء، أعداء** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016).

زهير خضير عباس، ستار شدهان الزهيري، كرار علي مكطوف، «إرهاب الدولة في العلاقات الدولية ودور منظمة الأمم المتحدة،» **لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، مجلد 3، عدد 27 (2017)، ص240.

محمد القاسمي، «إرهاب الدولة الدولي،» **أبحاث اليرموك** (2007).

عبد الحسين شعبان، «الإرهاب الدولي وإشكالية تمييزه عن أعمال العنف المشروع،» **المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز**، المجلد 6، العدد 2 (2017).

مها محمد أيوب، «الإرهاب الدولي البيولوجي،» **مجلة كلية الحقوق**، عدد 18 (2016).

محمد دحام كردي، «إشكالية مفهوم الإرهاب الدولي،» **السياسة الدولية**، العدد 41-42 (2019).

ظاهر عبد الزهرة الربيعي، «أمريكا وإرهاب الدولة بين النظرية والتطبيق،" **مجلة آداب البصرة**، العدد 55 (2011).

باللـــغة الأجنبـــية

Marthoz, Jean Paul, *Les Médias face au terrorisme* (paris: UNESCO, 2017).

Arnaud Blin, *Le terrorisme* (paris: Le Cavalier Bleu, 2005).

Christian Nots, *Terrorismes d'Etat 2001-2025* (françe: Publibook, 2012).

Pascal Dupont, «L'état d'urgence face au terrorisme,» *Revue Défense Nationale*, N° 786 (1/2016).

Abir Ghanem-Larson, «Essai sur la notion d'acte terroriste en droit international pénal,» (Thèse de doctorat, l'université d'Aix-Marseille-III, 2011).

التّدين الشّعبي ومحاربة التطرّف: دراسة سوسيوثقافية للهويّات الدينية المعتدلة

Popular religiosity and confronting extremism: Socio cultural study of moderate religious identities

الفرفار العياشي[1] ***Elfarfar Elayachi***

جامعة القاضي عياض (المغرب) ***University cadi ayyad (Morocco)***

ملخص: التّدين الشّعبي هو مجموع الممارسات الاجتماعية للمعتقدات الدينية الموروثة، وهو ما يتيح لنا دراسة طبيعة العلاقة والتفاعلات كنسق من المعتقدات وأنماط التصرف الخاصة بتدبير العلاقة مع المقدس، وبناء هوية المتدين كهوية لها خصوصياتها وتمايزاتها عن باقي التجارب والنماذج، وهو ما يجعله سلوكا اجتماعيا أكثر منه سلوكا عقديا وإيمانيا، وتجربة منفتحة على التعدد والاختلاف نتيجة تعدد المرجعيات، والقيم، والتاريخ، والسّياقات السّوسيوثقافية، والسّوسيوتاريخية، والسّوسيواقتصادية. وليكون التدين الشّعبي تجربة اجتماعية لتدبير المقدس، فالأمر يقود إلى دراسة طبيعة الشّخصية المرتبطة داخل فضاء اجتماعي يمتاز بالبساطة والتشابه وتقديس الموروث. وهذا النمط من التدين البسيط يسهم بشكل أساس في بناء هوية دينية محافظة معتدلة متسامحة، تنبذ التطرّف والعنف.

كلمات مفتاحية: الدين، الهوية، التّدين الشعبي، الهوّية الدينية، التطرّف.

Abstract: Popular religiosity is the sum of social practices of inherited religious beliefs which allows us to study the nature of the relationship and the interactions between it as a form of beliefs and patterns of behavior for managing the relationship with the sacred and building the identity of the religious as an identity that has its own characteristics and distinctions from other experiences and patterns. Social behavior rather than dogmatic and faithful behavior ،which makes it an open experience of diversity and difference ،as a result of multiple references ،values ،history and socio-cultural context and socio-historical and socio-economic For religious religiosity to be a social experience for the management of the sacred، the matter leads to the study of the nature of the personality associated within a social space characterized by simplicity، similarity and reverence for the inheritance. This pattern of simple religiosity contributes mainly to building a conservative، moderate، tolerant religious identity that rejects extremism and violence.

[1] البريد الإلكتروني kelaanews@gmail.com

Keywords: Religion, Identity, Popular religiosity, Religious identities, extremism.

مقــدّمة

التّدين الشّعبي هو نمط حياة وواقع وإرث اجتماعي يتمّ تناقله من جيل إلى جيل، حيت لوحظ الاهتمام بالموضوع في الآونة الأخيرة نتيجة ما اصطلح عليه بظاهرة الاسلاموفوبيا وموجة التوجّس والخوف من الإسلام والمسلمين بعد سلسلة أحداث دموية وعنيفة، لاسيّما تلك المرتبطة بالحركات الجهادية: تجربة القاعدة والطّالبان، وتنظيم داعش وبوكو حرام وغيرها من التنظيمات التي تتبنى العنف كأسلوب للدعوة. ويمكن اعتبار أنّ الإسلام الشعبي هو تدين العامة، والذي يستمد خصوصيته وطبيعته وأهدافه من الموروث الثقافي للمجتمع[1].

يمكن اعتبار التّدين الإطار الاجتماعي لممارسة الدّين كنصوص مقدّسة، وتنزيلها على أرض الواقع أي تحويل المقدس إلى سلوك يومي، لذا فهو تجربة تاريخية واجتماعية لها سياقها الخاص. وما يجعله سلوكا اجتماعيا أكثر منه سلوكا عقديا وإيمانيا أنه يمثّل نمطا ثقافيا، وهو ما يجعله تجربة منفتحة على التعدد والاختلاف نتيجة تعدد المرجعيات والقيم والتاريخ، والسّياقات السوسيوتقافية والسوسيوتاريخية، والسوسيواقتصادية، فالممارسات التدينية مرتبطة بخصوصية السياقات العامة التي تمارس فيه أكثر من ارتباطها بطبيعة النصوص والمرجعيات المقدّسة. ويمكن اعتبار التدين سلوكا ثقافيا؛ وهو ما يجعل منه سلوكا متعدد الأبعاد، يمتاز بالسيولة والتعدد والاختلاف، فالتدين كتجربة تاريخية وثقافية يتعدد بتعدد المرجعيات الثقافية، والقيّم الاجتماعية التي تؤطّره، مما يفتح الباب للحديث عن تجارب متعددة ومختلفة لنفس المرجعية الدينية. فلا ينتج التديّن عن تجربة خاصّة وممارسة واحدة لممارسة الشعائر الدينية، وإنّما هو تجربة اجتماعية مفتوحة على التعدد والاختلاف. الأمر يقود إلى تبني فكرة وجود ممارسات متعددة للسلوك الديني بوجود صور كثيرة لأنماط التدين والتي تعتبر الدين الإسلامي هو المرجع الأساس لها، لكنها تختلف في قراءة وتفسير وتطبيق نصوصه وفق السّياقات الاجتماعية المختلفة.

ثمّة إجماع على الأصول والمبادئ العامّة للنص الديني لاسيّما القرآن والسنة، لكن الاختلاف في التطبيق والممارسات التي تختلف باختلاف الوضعيات والسّياقات العامة والخاصّة، وكذلك

[1] رشيد جرموني، «مقترب منهجي لدراسة الظاهرة الدينيّة: حالة الشباب المغربي نموذجا،» **إضافات**، العدد 35 (2016).

مختلف العوامل المتدخلة بما فيها القيم والعادات الاجتماعية والتصوّرات الجمعية. وقد سجّلت عدة تجارب للتدين منها: تدين الشباب، تدين الشيوخ، تدين المرأة، تدين الطبقة الوسطى، تدين العالم القروي، تدين العالم الحضري، التدين العنيف، التدين المعتدل، والتدين الشعبي. فكل نمط من أنماط التدين هو إفراز لتجارب تاريخية وسياقات اجتماعية خاصّة. هذه التعددية في أنماط الممارسة الدينية وأشكال التدين كسلوك اجتماعي ينتج عنها الكثير من التناقضات، خلاف ما يقتضيه الدين كنص واحد. فالتدين الشّعبي يمتاز بالتعدد والتنوع الطقوسي وفي التفاصيل، والعادات، والقيم الخاصة به.

التدين الشعبي هو تدين عفوي بسيط غير متشدّد يهتم بما هو أساسي وجوهري في الممارسة الدينية، لا يدخل في تفصيلات وتعقيدات الأحكام الفقهية والنوازل المستحدثة، وهو سلوك اجتماعي مؤسّس على البساطة والاكتفاء بالفرائض الخمس للإسلام، من حيث التركيز على الممارسات الاجتماعية كما عاشها الآباء والأجداد. وهو ما يفسر كون التدين الشعبي جزءا من الواقع، يعكس الواقع الاجتماعي للمتدينين، وهو ما يجعله عرضة لتحريف النصوص الشرعية المرجعية. لهذا، فإنّ إشكالية البحث تنبع من العلاقة بين الممارسة الاجتماعية للتدين الشّعبي، وآليات بناء نمط من الهوية العفوية والتلقائية المتسمة بالتسامح والاعتدال ورفض العنف أي البحث في التأثيرات المتبادلة بين منظومة التدين الشعبي كفعل ثقافي له خصوصية وواقعه، وآليات بناء هوية دينية معتدلة، فالدراسة تحاول الإجابة عن سؤال خصوصية التدين الشعبي بالعالم القروي، وعلاقتها بالهوية الدينية النابذة للعنف.

سيتم اختبار فرضيتين لتأطير إشكالية الدراسة في انتظار فحصهما على ضوء النتائج المتحصّل عليها: الفرضية الأولى مفادها أن التدين الشعبي يؤثّر في بناء هوية دينية معتدلة ومتسامحة. أما الفرضية الثانية تفترض أن ن التدين الشعبي يسهم في بناء شخصية دينية عنيفة وصدامية.

سيتمّ اختيار طريقة التمثيل من أجل إنجاز الدراسة، حيت سيتمّ اختيار عيّنة عشوائية تشمل 100 مفردة بالجماعة الترابية المربوح إقليم قلعة السراغنة المغرب في عام 2019. وسيتم الاعتماد على تقنيات الاستمارة والمقابلة والملاحظة المباشرة وغير المباشرة لجمع المعطيات الخاصة بموضوع الدراسة، وإشكاليته، إضافة إلى تقنية تحليل النصوص المرتبطة بالموضوع.

سيتم توظيف المنظور الظّاهراتي من أجل وصف نسق تدين الشّعبي وخصائصه بمجال الدراسة حيث يتم استخدام الملاحظة كأداة جمع البيانات من خلال استخدام المنهج الكيفي، فيتمّ وصف أسلوب حياة المتدينين وأنماط تصرفاتهم وطبيعتها وخصائصها، والقيم المحمولة لديهم حول العلاقة مع الآخرين، والتسامح والعنف؛ أي دراسة النسق القيمي داخل الفضاءات القروية كفضاءات شعبية ومحافظة، بعد جمع المعطيات وحصرها عن طريق آليات المقابلة والملاحظة المباشرة، وغير المباشرة والعمل على تحليلها بناء على خبرات الباحث من أجل استطلاع تمثلات المتدينين أنفسهم حول تجربتهم التدينية، ونوع القيم والدلالات والمعاني التي يضفونها عليها.

انسجاما مع تصوّرات الاتجاه الفينومولوجي الذي يركّز على دراسة المعاني والخبرات المشتركة بين الأفراد في المجتمع بوصفها أساساً للحياة الاجتماعية، كما يسمح بفهم طبيعة الواقع الاجتماعي، وبناء نماذج تفسيرية لبناء الهوية الفردية والجماعية في علاقتها بالممارسة التدينية، وبالنصوص الدّينية المقدّسة. وللوصول إلى هذه النتائج نقوم بتوظيف خدمات المنهج الفينومولوجي باستخدام تقنيات المقابلة والاستمارة والملاحظة المباشرة من أجل رصد وتحديد خصائص الهوية في مجتمع التّدين الشّعبي، مع الإشارة إلى قيمة و أهمية المقابلة والملاحظة المباشرة في بناء التّصورات الدقيقة حول الظاهرة المدروسة. إن التركيز على المنهج الفينومولوجي كان بهدف معرفة الفعل السلوكي للأفراد داخل المجتمع، وفهم دلالات الأفعال التواصلية، وإدراك معانيها ومقاصدها وغاياتها ونواياها[1].

أولا: تحديدات مفاهيمية

1. مفهوم الهوّية

مفهوم الهوّية identité المصاغ من الأصل اللاتيني Idem: "هو هو، هو نفسه"، أي أن هوية الشيء تعني اصطلاحا أن يكون الشيء هو نفس الشيء. ويتأسس عنصر الهوية على عنصر "المطابقة" أي مطابقة الشّيء لذاته. المطابقة" تفترض إذن"الاختلاف"، فالمطابق لذاته هو المختلف والمتميز عن غيره؛ فهوية أي شعب تتحدد بمطابقته لخصوصيته، وباختلافه وتميزه عن هويات باقي الشعوب والمجتمعات. الفيلسوف الفرنسي بول ريكور بيّن معنيين للهوية: فـ"الهوية بمعنى

[1] Georg Simmel, *Sociologie: étude sur les formes de la socialisation* (Paris: P.U.F, 1999).

الشيء عينه أي التطابق التامّ أو التشابه المطلق مع الذات في جميع الأزمنة وجميع الأحوال"[1]. ويذهب الجرجاني في "التعريفات" إلى أنّ الهويّة هي "الحقيقة المطلقة ويذهب مايك كرانج إلى القول: إنه يمكن تحديد الهوية من نقيض ما نحن عليه بقدر ما يمكننا تحديدها من طريق "من نحن".

ويرى روجيس دوبريه أنّ "هويّة الجماعة هي إيديولوجيتها؛ لأنّ ولادة إيديولوجية معناه ولادة جماعة"[2]. وتلك الصّيغة هي التي وجدت رواجها في فكر ما بعد الحداثة الذي ينفي وجود هوية ذات مستقلة قبل وجود محمولها، فلا تتأسّس هويّة الذات إلاّ في علاقتها بالآخر، وهكذا تتحدد المفاهيم بوساطة ما لا نخلص مما تقدم إلى أن الهوية الجمعية هي بنية ثقافية تاريخية تمنح المنتميين إليها إحساسا بالتماهي مع ذاتهم الجمعية (نحن) التي تميزهم عن الجماعات الأخرى، فضلا عن كونها إيديولوجيا كلية تحدد نظرتهم إلى ذاتهم وإلى الآخرين وإلى التاريخ والحياة والعالم[3]. فالهويّة هي مجموع الصفات والخصائص المميزة للذّات سواء الفردية / الشّخص أو الجماعية / المجتمع؛ أي كل ما يجعل الشخص نفسه ومطابقا لذاته.

القول بالهوية كانتماء وكعلاقة يفسح المجال للقول بإمكانية تجاوز الهوية الوحيدة والثابتة، وأنّ هناك هوّيات متعددة تتعدّد بتعدد السياقات الاجتماعية، وباختلاق القيّم والتجارب والعادات والنظم الاجتماعية حيث أن كل فرد أو جماعة يملك إمكانية الحصول على هوّية خاصة، بصورة متتالية متشابهة. يحدّد "كلود دوبار" الباحث في موضوع الهويات أن الهوية تتأسّس على الذاكرة والتي تكون إما فردية أو جماعية، حيث تصبح الهوية وبناؤها مرتبطان بالإيمان بالجوهر أي بكل ماهو ثابت أو بوجود حقائق جوهرية وثابتة وأصيلة، تبقى كما هي رغم كل المتغيرات. هذه القدرة على البقاء فوق حواجز الزمان وترهات المكان وعواقب الأيام هي التي تمنح التشابه قوة وجودية.

2. التدين الشّعبي والدين والهوية الدينية

التّدين هو الكيفيّة التي يعيش بها الأفراد والجماعات تجربتهم الدينيّة، وذلك بالتفاعل مع أشكال الفهم والاستيعاب والتطبيق والتمثل للمكونات الأساسية في الدين. وقد سبق ل"جورج زيمل"

[1] قاسم المحبشي، «الهُوية: إشكالية المفهوم وسياقات المعنى،» في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=635433&r=0

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

أن ميّز بين الدين والتدين، حيث يمثل الدين الدافع الحيوي، والتدين الشكل الاجتماعي الذي يسعى إلى الاستحواذ والسّيطرة على الأوّل، وتوظيفه اجتماعيا وسياسيا.

يجب التّمييز بين الدين كوضع إلهي، والتدين كتجربة إنسانية محكومة بسياق خاص، والمقصود بالدين أصوله الثابتة والمستمدة من النصوص المرجعية القرآن والسنة بالنسبة للإسلام، أمّا التدين فهو ممارسة اجتماعية للأصول الدينية وتطبيق لها أي أنّ التدين هو الممارسة الفعلية للدين؛ إذ الدين هو ذات التعاليم المنزلة والتي لا علاقة للبشر في تغييرها أو تعديلها، وهي بمثابة نصوص توقيفية، أما التدين فهو تحويل هذه النصوص إلى فعل اجتماعي، وهو ما يضفي عليه صفات التعدد، والتغير، والتنوع وأحيانا التناقض.

يقصد بالدين نسق موحّد من المعتقدات والممارسات التي تتصل بشيء مقدس، وهذه المعتقدات والممارسات في مجتمع أخلاقي واحد يضم كل الذين يرتبطون بهم[1]. وبهذا فإنّ الدين هو الركيزة الأساسية التي تجمع الشعوب، وهو يقوم على الحق والعدل وتنبثق منه قواعد منزلة من السماء، والتي على البشر احترامها وتنفيذها لكي يعيشوا في سلام، فالدين هو أداة لبناء الاستقرار ومواجهة الفوضى، ويسهم في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بناء على قيم ومعايير مطلقة ومنزّلة من السماء. أما الهوّية يقصد بها مجموعة العقائد والمبادئ والخصائص والمميزات التي تجعل أمّة ما تشعر بمغايرتها للأمم الأخرى بناء على معتقداتها الدينية.

3. مفهوم التطرف

يمكن تعريف التطرف على أنه اتخاذ الفرد موقفا متشدداً يتّسم بالقطيعة في استجاباته للمواقف الاجتماعية التي تهمّه، والموجودة في بيئته التي يعيش فيها، وقد يكون التطرّف إيجابيا في القبول التام أو سلبيا في اتجاه الرفض التام، ويقع حدّ الاعتدال في منتصف المسافة بينهما. فالتطرّف هو الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير، والأساليب السلوكية الشائعة في المجتمع، وأنه قد يتحوّل من مجرد فكر إلى سلوك ظاهري أو عمل سياسي، يلجأ عادة إلى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق المبادئ التي يؤمن بها كفكر متطرف[2].

---

[1] أكوافيفا سابينو، إنزو باتشي، **علم الاجتماع الديني: الإشكالات والسياقات**، ترجمة: عز الدين عناية (أبوظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث الكلمة، 2011)، ص 63.

[2] الخواجة، محمد ياسر، **التطرف الديني ومظاهره الفكرية والسلوكية** (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، د.ت)، ص3.

ثانيا: نتائــج الدراســة

1. قداسة المسجد واعتباره بيتا لله

بعد انجاز استمارة و تفريغها حول علاقة الأشياء المقدسة في حياة المستجوبين توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول (1):

الجدول (1): يبين طبيعة الأماكن المقدسة لدى المستجوبين بمجال الدراسة : المربوح قلعة السراغنة

الأشياء المقدسة	التكرار	النسبة المئوية %
المسجد	62	62
المدرسة	8	8
ضريح الولي سيدي بومالك	30	30

المصدر: البحث الميداني (2018).

يتضح من خلال نتائج البحث حول الأمكنة المقدسة أنّ المسجد يعتبر المكان الأكثر قداسة، حيث أن كل المستجوبين اعتبروا المسجد هو بيت الله، وأن الشياطين لا تقترب منه، وأنه المكان الأكثر وقارا واحتراما وتقديرا. كما تبيّن نتائج الدراسة تراجع الاعتقاد في الأضرحة ومعطى يكشف أن ارتفاع منسوب المعرفة أسهم في تراجع ظاهرة التعاطي مع الأولياء الصالحين وزيارة قبورهم. المسجد يعتبر مؤسسة اجتماعية ودينية وهو ما يفرض الوقوف عند دراسته من أجل كشف طبيعته ووظائفه،[1] لأنه يسجل الاهتمام الكبير بالزوايا وإغفال دراسات المساجد.

إنّ المسجد يحتل أهمية مركزية في الثقافة الإسلامية وفي التاريخ الإسلامي، فقد كان هو المؤسّسة التي تجمع بين المجالين الديني والدنيوي، بين العبادة والسياسة، بين السلم والحرب. إنه مؤسسة لتأطير السّلوك العامّ، حيث يتقاطع الديني والثقافي والسياسي والاجتماعي بالاقتصادي والرّوحي والتربوي. ما يميز السلوك الديني بالعالم القروي بالإقليم هو مركزية المسجد واعتباره المكان الوحيد لاتخاذ القرارات التي تهم حياة الناس ومشاغلهم، ويعدّ مكانا مقدّسا لدى المتدين القروي. و يطلق على المساجد بيوت الله، حيت تحظى بالوقار والاحترام، والحرص على نظافتها وجمالها، ويعتبر المسجد البناية الأجمل والأنظف والأكبر معماريا، وفضاء مقدّسا ومعيارا بالنسبة

[1] Bruno Etienne, Mohammed Tozy, «Le Glissement Des Obligations Islamiques vers Le Phénomène Associatif à Casa Blanca,» *Annuaire de L'Afrique du Nord*, Vol.18, (1973), pp.235-257.

إلى المسلمين، نظرا لأهميته الحيوية وما يرتبط به من وظائف. فاختيار مكان المسجد يكون وسط الدوار بهدف خلق عدالة مجالية، حتى يكون الولوج إليه وعلى نفس المسافة من الجميع، وهي إشارة دقيقة تحمل أبعاد رمزية في حيادية المسجد، وأنّه مؤسسة الجميع.

وهو يشكل فرصة للحوار والتلاقي بين المصلين، حيت يشكل الإطار الاجتماعي الذي يتواصل فيه سكان الدوار، ويتناقشون وربما يقضون فيه أغلب أوقاتهم لاسيما الشيوخ. كما يشكل مؤسسة اجتماعية للحوار والنقاش وتبادل الأفكار، ومناقشة القضايا العامة والخاصة، كما يشكل برلمانا محليا لأنّه فيه تتم التداول حول القضايا المشتركة. فهو فضاء عمومي لمناقشة القضايا الحساسة والمهمة التي تهم حياة الساكنة والقرويين، حيث يتم عقد لقاء موسع بحضور كافة المصلين/الهيئة المؤمنة لاسيما بين صلاة المغرب والعشاء من أجل تدارس المشكل واتخاذ القرارات المناسبة، واختيار الوقت ما بعد صلاة العصر لأن عدد المصليين يكون كبيرا عكس باقي الصلوات نتيجة ارتباط القرويين بمهامهم الوظيفية والزراعية.

تدبير شؤون المسجد ورعايته وأداء أجرة الفقيه تتم بشكل تضامني أو ما يسمى بالشّرط، كما يعرف بناء المسجد و تدبيره وأداء أجرة الفقيه بطريقة خاصة وذاتية وبشكل مستقل عن الجهة الرسمية المشرفة. فسكان الدوار عن طريق سلوك تضامني يقومون بتوزيع المهام من أجل بناء مسجد على نفقتهم، وفي أحيان كثيرة يتم البحث عن مصادر تمويل خارجية عن طريق الأعيان في علاقاتهم الخارجية ومعارفهم خارج الإقليم أو داخله.

يلاحظ أن أغلب دواوير الإقليم تتوفر على مساجد كبيرة طاقتها الاستيعابية تتجاوز عدد المصلين، وقد سجلت ملاحظة مهمّة في السنوات الأخيرة هو الحسّ التنافسي بين الدواوير. فكل دوار له مسجد خاصّ به رغم تجاور الدواوير مما يسمح بمسجد واحد لدوارين أو أكثر، فالمسجد يتم بناؤه وتزينه وتأثيثه بإمكانيات ذاتية لسكان الدوار، كما يلاحظ أنه أثناء عملية البناء فإنّ الأموال المحصّل عليها يتم تخصيصها لشراء السلع الخاصة بمواد البناء مثل الاسمنت والحديد، في حين يتكفل شباب الدوار بالعمل طواعية وبالمجان. ونظرا للقيمة والمكانة الرمزية التي يحملها المسجد فإن هناك تراتبية اجتماعية حوله، إذ أن المنازل القريبة منه تكون غالبا في ملكية وأعيان الدوار وأغنيائه، فالقرب أو البعد من المسجد هو مؤشر اجتماعي على الهرم الاجتماعي، كما يسجل أن عملية البناء تصاحبها عمليات إعداد وجبات الأكل، لاسيما وجبتي الفطور والغذاء بشكل تناوبي بين

سكان الدوار في إطار ما يسمى بالنوبة من آجال إطعام عمال المسجد. وإصرار سكان القرى بإقليم قلعة السراغنة على بناء مساجدهم بأنفسهم يكشف جليا الرغبة الخفية في الحفاظ على الهوية الخاصة للقبيلة و لوحدة الدوار، وهو ما يفسّر خوف القرويين من تدخل الجهات الوصية و تشتيت هوية الجماعة المؤمنة، والمنسجمة مع نمط تدينها البسيط والعفوي والمحدّد في أركان الإسلام الخمس دون زيادة أو نقصان.

إن مركزية المسجد تتجلى أنه هو المكان الأساسي لتدبير النزاعات الناشئة بين أفراد الدوار فيما بينهم أو بينهم وبين أفراد قبيلة أو دوار آخر في إطار من الوحدة، لذا يطلق على المسجد "الجامع" في إشارة إلى التجميع والانسجام والحفاظ على وحدة الدوار واستقراره. كما يلاحظ أن المساجد تحمل هوية إسلامية من خلال النقوش التي تزين جدرانه، وتكون غالبا عن آيات من القرآن الكريم مكتوبة على شكل نقش بالجبس وفي إطار جمالي بديع، أمّا الصومعة فتكون عالية وهي دلالة على علو الإسلام وقوته، ومؤشرا على قيمة الدوار، حيث يتم التنافس بين مخلف سكان الدواوير حول من يبني الصومعة الأكبر؛ لأنّ ذلك تتحكم فيه الإمكانيات وكبر الدوار.

2. سلوك تديني بسيط وموروث

تتحدّد ملامح التدين بالعالم القروي في الالتزام بالموروث الديني، في ذات السياق أجريت بحثا مع مجموعة من السكان وحول سؤالهم لماذا يصلون بالسدل، كانت إجابتهم: «نقوم ما كان يقوم به أجدادنا.» يتّضح أن السلوك التديني موسوم بمرجعية الماضي، ومؤطّر بالإرث الذي تركه الأجداد، فهو تدين محافظ يمكن تسجيل مجموعة من أشكال التشدد فيما يخصّ الجانب العقدي مثلا يرفض المرضى الإفطار، رغم وجود سبب طبي أو نصيحة طبيب بضرورة الإفطار. فالقروي يفضل الموت على أن يفطر في رمضان حسب تصريح أحد سكان دوار لعرج، وهي منطقة قريبة من مدينة قلعة السراغنة. فقيمة النتائج المتوصل إليها مرتبطة بالمعاني الخاصة والدلالات والقيم التي يحملها ويمنحها المتدينون إلى أفعالهم وسلوكاتهم التعبدية، وهو ما ينسجم مع الأطر النظرية للاتجاه الفينومولوجي الذي يركز على دراسة المعاني والخبرات المشتركة بين الأفراد في المجتمع، بوصفها أساساً للحياة الاجتماعية بما يسمح بفهم طبيعة الواقع الاجتماعي (الخبرات الفكرية المشتركة). وهو ما يسمح للباحث ببناء نماذج تفسيرية لبناء الهوية الفردية والجماعية في علاقتها بالممارسة التدينية وبالنّصوص الدينية المقدسة.

والنسق السلوكي للمتدين بمجال الدراسة يتمّ بالتقليد وعدم الاجتهاد والاكتفاء بالحفاظ على الإرث وعدم التفريط فيه والاكتفاء بما هو جوهري وأساسي كالفرائض مثلا، حيث قدسية الصّلوات المفروضة وصلاة التراويح برمضان. كما تتجلى في مظاهر لباسهم البسيطة والعادية عكس لباس بعض التيارات الدينية السلفية والتي تتميز بالقصر أو ما اصطلح عليه باللباس الأفغاني. يسجّل أن بساطة مظاهر التدين لا تعود إلى نمط معياري مؤسس على نصوص مرجعية من الكتاب والسنة، ولكن مستمدة من التراكم تاريخي الطويل[1]، والمستمدّ من مجموع الممارسات داخل القرية والمنقولة عبر الأجيال.

التدين الشّعبي الموسوم بالبساطة والأريحية هو سلوك اجتماعي مترسخ في العقل الجمعي باعتباره ظاهرة اجتماعية قهرية بتعبير إميل دوركايم، لا يملك الأفراد إلا الخضوع لها والاستسلام لقسريتها. والتي تتجسد في مختلف الممارسات الحياتية واليومية المستمدة عبر تاريخ القبيلة أو الدوار. ويعبّر هذا المفهوم عن مجموعة الميول والتصوّرات التي يمتلكها الفاعل الاجتماعي، مضافاً إليها الاستعدادات والمكتسبات الأولية التي تنتج، ويعاد إنتاجها عن طريق التنشئة الاجتماعية، والموروثات الثقافية والتبادلات المستمرة للخبرات الرمزية والمادية.

أن يكون التدين الشعبي إرثا من الأجداد ومن السلف، وأنّ مهمّة الخلف هو الحفظ والحماية؛ فإن هذه النتائج تنسجم كذلك مع تصوّر بيير بورديو حول مفهوم الهابيتوس باعتباره نسقا من الاستعدادات المُكتسبة التي تحدد سلوك الفرد ونظرته إلى نفسه وإلى الكون، وهو أشبه ما يكون بطبع الفرد أو بالعقلية التي تسود في الجماعة، لتشكل منطق رؤيتها للكون والعالم. ووفقاً لهذا التصور، يعد «الهابيتوس» جوهر الشخصية والبنية الذهنية المولدة للسلوك والنظر والعمل، وهو في جوهره نتاج لعملية استبطان مستمرة ودائمة لشروط الحياة ومعطياتها عبر مختلف مراحل الوجود بالنسبة للفرد والمجتمع[2]. فالسّلوك التديني بمجال الدراسة جماعة المربوح إقليم قلعة السراغنة بوسط المغرب لا تخرج نتائجه عن تدين عموم المغاربة؛ وأن المغربي لا يتعلم دينه بقدر ما هو إرث جماعي منقول ومقدس لا يجوز التصرف. فالتدين ليس فعلا سياسيا قابلا للتفاوض

[1] عبد الباسط عبد المعطي، الوعي الديني والحياة اليوميّة: دراسة ميدانيّة على عيّنة من شرائح طبقيّة في قرى مصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 200).

[2] زهير الخويلدي، «نظرية الهابيتوس والرأسمال الرمزي عند بيير بورديو،» في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=353885&r=0

والحوار قصد القبول أو التعديل والتغيير والزيادة والنقصان، بقدر ماهو ارث جماعي ينبغي الحفاظ عليه في أعناق المتدينين، وهو ما يمنح للمتدين هوية غير قابلة للاختراق أو التحكم فيها.

وقد سبق لجورج زيمل أن ميز بين الدين والتدين، حيث يمثل الدين الدافع الحيوي، والتدين الشّكل الاجتماعي، فالتدين هو ممارسة تطبيقية للدين، لكن يبدو أن الوقائع والاستنتاجات تكشف أن التدين ليس سلوكا فرديا بقدر ما هو سلوك اجتماعي خاضع لقيم وعادات الفضاء الاجتماعي الذي ينتمي إليه، فالتدين الشعبي بالعالم القروي مثلا هو تدين بسيط محكوم ببساطة الواقع الاجتماعي الذي نشأ فيه[1]. وما يميز التدين الشعبي هو بساطته وانفتاحه على الحياة الخاصة والعامة من خلال تبسيط الفقهاء للممارسات والطقوس، والتي تحصر في الأصول الخمسة للإسلام، أمّا على مستوى خطب الجمعة فإنها تكون بسيطة وعادية تتحدث عن الأمور العقدية، وعن العالم الآخر بنعيمه وجحيمه؛ كما يسجّل غياب التشدد في الجانب السلوكي والتديني لهذا النمط. وهو ما يجعل منه سلوكا اجتماعيا ينسجم مع الواقع الاجتماعي للمتدين، عكس التدين المتشدد والذي يجعل من الدين المبرر الأساسي للعنف، وتغيير الواقع بالقوة والدمّ. كما تتجلّى بساطة التدين الشّعبي في الجانب الطّقوسي من خلال الاحتفاء بالمنسبات الدينية مثل المولد النبوي، والمواسم الخاصة بالأولياء الصالحين، وهي ظاهرة تعكس الاحتفاء الكبير والرعاية الكبيرة التي يوليها المتدين البسيط للأولياء باعتبارهم أصحاب مقامات وكرامات وهم أهل الله في أرضه. ويتزامن تنظيم المواسم بنهاية السنة الفلاحية من أجل شكر الله على وفرة المحصول أو يكون الموسم في بداية السنة تقربا إلى الله عبر واسطة الأولياء الصالحين من أجل سنة مطيرة ينزل فيها الغيث حتى يكون الموسم الفلاحي جيدا[2].

يعرف التدين البسيط والشّعبي بهيمنة السّلوك التصوّفي من خلال أهمية الزوايا ودور الأولياء الصالحين في سلوك المتدين، وهو ما يسميه جاك بيرك بالإسلام الشعبي، تتجسّد طقوس التدين في الزوايا، بممارسة مجموعة من الطقوس حول التغني بصفات الرسول وبكرامات الأولياء، وبصفات الله الحسنى، حيث ترفع الحواجز التي تمنع المتعبد من الوصول إلى السعادة الكبرى، والتي تتحقق بترك شهوات الراحة ورغباته، وتحقيق ما تصبو إليه الرّوح. إنّ السّلوك التصوّفي هو سلوك روحاني يهدف إلى الابتعاد عن الدنيا ومشاغلها، وهو ما جعل التصوف أداة فعالة لمواجهة تسييس

[1] نور الدين الزاهي، **المقدّس الإسلامي** (الدار البيضاء/المغرب: دار توبقال للنشر، 2005)، ص 42.

[2] عبد الرحيم العطري، **بركة الأولياء: بحث في المقدّس الضرائحي** (الدار البيضاء: منشورات المدارس، 2014)، ص5.

الدين والإبقاء على الممارسة التدينية كممارسة حيادية ضدّ الصّراعات التي يوظّف فيها الدين في خصومات سياسية. وهذه النتائج حول واقع التدين الشّعبي بالعالم القروي أكدتها أبحاث استطلاع معهد «غالوب» الأمريكي استمر ثلاث سنوات (2006، 2007، 2008)، وشمل عينات من 143 بلدا وإقليما حول العالم، وحدّدت العينة في ألف شخص لا تقل أعمارهم عن 18 سنة، طُرحت عليهم أسئلة حول ما إذا كان الدين يحتل جزءا هامّا من حياتهم اليومية أم لا، المغاربة المستجوبون أكدوا أنّهم على ارتباط دائم بدينهم، وأنّ حياتهم اليومية ومعاملاتهم يحكمها وازع ديني قوي.

3. التدين الشعبي تدين تضامني

أن التديّن قد يتبلور في الجانب المعرفي أو العاطفي أو السّلوكي من شخصية الإنسان بشكل متفاوت، وينتج عنه أنماط من الخبرات الدينية، فالتدين الشّعبي بالعالم القروي هو تدين تضامني؛ أي أن القروي مدعو بقوة الواجب الديني أن ينخرط بدون وعي في التضامن الجمعي، والتواجد بالقرب من أصابته مصيبة أو مكروه، لاسيّما في حالات المرض أو الموت. والتضامن وفق المنظور السوسيولوجي مؤسّس على مبدأ التطوع، من خلال تخصيص جزء من وقت الإنسان الخاص من أجل عمل عام يفيد الآخرين عبر إلتزام أخلاقي وليس التزاما وظيفيا، وهو ما يجعل التدين فعلا مجانيا ومن دون مقابل لفائدة الآخرين وفقا. لذا نسجل أن دوافع العمل التطوعي متعددة وأهمّها الدافع الديني ينبع من إحساس الإنسان بالواجب تجاه مجتمعه وتجاه البيئة التي تحيط مصداقا لقول لقول الله تعالى "ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم" (سورة البقرة). فالتطوع باعتباره تضحية من أجل الآخرين هو قيمة دينية أولا، وأن التعبد هو القدرة على التضحية بالذات ومصالحها من أجل الدين ومن أجل القيم الإسلامية ومن أجل الآخرين[1]. والعمل الجمعوي لم يعد مؤسسا على العمل التطوعي باعتباره فعلا حرا، ومن دون مقابل موجه للآخرين ولصالحهم[2]، وباعتباره النشاط الذي لا يحقّق ربحا.

يسجّل في مجال البحث أشكال التدين بالعالم القروي، وأن التضامن مازال قائما، ويعدّ مؤشرا أساسا لقياس درجة التدين والاهتمام بالآخرين، وهو ما يكشف أن العالم القروي مازال يقاوم

[1] إن قصة محاولة ذبح إبراهيم لابنه إسماعيل تقربا إلى الله يعكس خلفيات وجوهر الفعل الديني المؤسس على قيم التضحية بما يملك الإنسان بما في ذلك التضحية بالنفس والمال والجهد أو ما يسمى بالجهاد.

[2] Dan Ferrand-Bechmann , *le métier de bénévole* (Paris : Broché, 2000), p.13.

التغييرات القادمة عبر موجة العولمة التي تنشر قيم النفعية، ومبادئ السّوق، وتمجد انتصار القيم الفردانية. فالتطوّع هو تصريف فائض الجهد الذاتي نحو الآخرين ولصالحهم، وإيثار مصلحة الآخرين على مصلحة الذات، مع استحضار أن التضحية من أجل الآخرين هي فعل ديني يجد سنده في القيم الإسلامية من خلال مفاهيم: الصدقة، الإيثار، الصبر، الرحمة، مساعدة المحتاجين، التكفل باليتم، رعاية عابري السبيل، وغيرها من القيم الأخلاقية التي تدعو إلى فعل إيجابي مع الآخر، فالمتعبد المحبوب إلى الله هو الأكثر خدمة ومساعدة لعباد الله. فرغم كثافة هذه التوجيهات الدينية؛ فإن نتائج البحث كشفت ضعف الوازع الديني، وهيمنة البعد النفعي خلال الفعل الجمعوي.

4. خطاب ديني بسيط ومعتدل

أهمّ ما يميز الخطب الدينية للجمعة أنها خطب تنحاز إلى الخطاب الدراماتيكي حول أهوال يوم القيامة وعذابات القبر، ونعيم الجنة وكلّ الطرق الموصلة إليها عبر التمسك الحرفي بالدين وبالعقيدة الصّحيحة، وهو ما يجعله خطابا محصنا من كافة الخطابات المرجعية والمعيارية المرتبطة بقراءات خاصّة للنص الديني. فالمتدين بالعالم القروي يبدي نفورا من كل التيارات الدينية المؤدلجة. حكى إمام أحد المساجد أنه في سنة 2016 بمسجد دوار لعرج جماعة المربوح قيادة أهل الغابة، حضر أعضاء من فرقة تسمى الدعوة والتبليغ عبارة عن وفد يتكوّن من أربعة أشخاص ينتقلون من مسجد إلى مسجد، لنشر الدعوة عبر سلسلة من الخطب بعد صلاة العصر والمغرب، ويقيمون في المسجد ويبيتون فيه. حضور هؤلاء كان باردا حيت غالبا ما يصلي الناس ويخرجون دون أدنى اهتمام للدروس التي يلقونها وفي المقابل يتم إطعام هؤلاء وتوفير لهم كل شروط الإقامة. فالتدين الشّعبي هو الشّكل الاجتماعي لممارسة الفعل الديني الموروث كفعل ثقافي وليس كتطبيق لنصوص مرجعية، وهو ما يعني أنه ممارسة اجتماعية مرتبطة بالواقع اليومي للمواطن داخل فضائه السّيواقتصادي والسوسيو ثقافي.

إنّ التدين الشعبي بالعالم القروي هو تدين اجتماعي لا يمكن فصله عن السّياق العام؛ فالحياة اليومية للفلاح هي حياة خشنة مليئة بالعذاب والمعاناة، وتحصيل الرزق في ظروف صعبة ومعقّدة لاسيما في فترات الجفاف، وقلّة المطر مما يجعل القروي المتدين يلجأ إلى كثرة الدعاء بالصّبر، وبهذا يصبح التدين أداة وظيفية لرفع منسوب التحمل، والقدرة على الصمود والبقاء في واقع صعب وصلب. وكذلك القيام بصلاة الاستسقاء، وهي فعل اجتماعي ديني ينطلق من المسجد في مسيرة

على الإقدام نحو المصلى، ويكون الأطفال في مقدّمة المسيرة، رافعين ألواحهم الخشبية على رؤوسهم بينما الكبار يسيرون حفاة رافعين أيديهم إلى السماء من أجل تلبية طلبهم.

الملاحظة الأساسية المستوحاة من اللجوء إلى صلاة الاستسقاء، تكشف أن القروي ليس شخصا صداميا ولا احتجاجيا، وحتى في أقسى لحظات أزمته لا يحتج على الدولة وعلى مؤسساتها، وإنما يتوجّه إلى الله. فالإسلام الشّعبي يتوفر على إمكانيات لبناء مناعة ذاتية شخصية لكل فرد متدين، وهي قيم تظهر وتختفي بحسب الحاجة وظروف وسياق الوضع الخاصّ والعامّ؛ لأنها قيم مستبطنة في اللاشعور الجمعي للمسلمين، وتظهر في وقات الأزمات أو اللحظات الخاصّة والاستثنائية.

يؤكد "بيرك" في ذات السّياق أن مقاومة المستعمر الفرنسي كانت بدوافع دينية نتيجة الحوافز الدينية الإسلامية، والتي تمنح المسلم قوة جبارة لمواجهة الموت أو الموت من أجل العقيدة. وأشار إلى أن دفع الجهاد ضد النصراني المستعمر انطلق من المناطق الجبلية لاسيّما جبال الأطلس، حيت كان سكان المنطقة يطلقون اسم بارود الشر كإشارة إلى حمل السلاح، وهو أمر يعدّ شرفا وعزة وكبرياء؛ لأن نخوة المسلم لا تتحقق إلاّ بحمله السلاح في وجه العدو الكاف. وقد اعتبر بيرك أن الإسلام يشكل مأوى للأخلاق، وضامنا لها وأن المسلم يتصرف على أنه كائن أخلاقي مادام معتقدا الدين الإسلامي؛ هذا الاعتقاد يقود إلى مواجهة العدو النصراني الكافر، والذي جاء لتخريب العقيدة وتدميرها.

ثالثا: التدين الشعبي وآليات مواجهة التطرّف

التدين الشّعبي هو تدين متعدّد مفتوح، وبالتالي بناء الهوية الدينية يخضع للسياق الاجتماعي العامّ لتجربة التدين في تفاعلاتها مع كل مكونات النسق العام للمتدين، كما يمكن تسجيل أن الفضاء الديني هو فضاء مراقب وموجّه لأنه يمثل إحدى المشروعيات لبناء السلطة واستدامتها، ممّا يجعل "السّيرورة الاجتماعية للتدين" أو التدين الشّعبي، كتجربة اجتماعية وعفوية لكنها مراقبة، وبدقة من طرف الدولة لاسيّما التوظيف الصّارم لإمارة المؤمنين مما يجعل المساجد من آليات الضبط الاجتماعية والحفاظ على الأمن، والاستقرار الرّوحي.

قد يبدو ظاهريا أن التدين الشعبي هو تجربة مفتوحة ومتعايشة مع سياقها العام والخاص، وأنها تجربة تقام في صلب التحولات والقيم والعادات والروابط الاجتماعية، لكن في العمق فهو

تدين وظيفي مراقب بأحكام في إطار بناء إستراتيجية لمواجهة كل أشكال التطرف، والتعصّب، والغلو. ما يؤكد هذه المعطيات هو نتائج المقابلة التي أجريت مع سكان جماعة المربوح بخصوص موقفهم من التفجيرات التي تقوم بها داعش، والتي تؤدي إلى الكثير من الدمار والموت.

الجدول (2): مواقف المستجوبين من التطرف

الموقف	النسبة المئوية %
عدم تأييد العمليات الانتحارية و الدموية	84
عدم المعرفة	6
عدم الجواب	8

المصدر: البحث الميداني (2018)

من خلال نتائج البحث يتبيّن أن لا أحد من المستجوبين في العالم القروي – ورغم اختلاف السن والمستوى المعرفي – أيّــد العنف الديني، وهو مؤشر دال على أن التدين الشعبي هو تدين غير أيديولوجي وغير مؤطر، وإنما تدين بسيط ومفتوح ومرن وواقعي يركز على القيم العملية أكثر من القيم الفكرية والعقدية والإيديولوجية. فالتدين الشعبي ليس تدينا إشكاليا أي تدين يطرح القضايا الخلافية للنقاش بقدر ما يركز على التجربة الواقعية والاجتماعية للتدين، لأن الحركات الجهادية والتي تتبنى العنف كطريق للدعوة أنتجت تناقضات كبيرة، منها أنها خلقت سوقا للموت، جعلت الله مع القاتل ومع المقتول في تناقض لا يمكن فهمه إلا في سوق مؤسّسة على إنتاج التناقضات من أجل الربح. هكذا أصبح الموت حدثا طبيعيا نتعايش معه بكل تلقائية دون أن يفقدنا شهية الحياة، لأن الناس اكتسبت مناعة مع مشاهد الدمار والخراب والموت نتيجة صناعة وبيع هواية مفخخة.

وقد يصل العنف المنتج في سوق الموت إجراءا عاديا وسلوكا معاشا لا يحرك الضمير الإنساني لصناع العنف، وقد تصل مستويات العنف إلى أشكال غريبة من القتل الهمجي من إحراق المخالفين كما وقع في حالة الطيار الأردني المقتول حرقا، وحيث تم تصوير مشهد الحرق بأحدث وسائل تكنولوجيا التصوير من أجل التسويق والرفع من نسبة المشاهدة والتأثير لاسيمّا في فئة الحاقدين، والذين يعيشون على الهامش.

إذا كانت سوق إنتاج الموت يعدّ الحدث انتصارا لقيم الجهاد والتضحية بالنفس، فإن سوق الإسلام الشعبي تعتبر الفعل جريمة في غاية السوء، والإساءة إلى الإنسان قبل الإساءة إلى الإسلام، فالإسلام لم يكن يوما دينا للتعذيب وصناعة العنف، وإنما هو دين السلام والسلم وحماية الإنسان. والإعدام حرقا هو سلوك مسيء للدين الإسلامي، ويسيء إلى حضارة الإسلام وتراث الإسلام وحقيقة الإسلام؛ هو إساءة إلى دين جعل للسيف أخلاقا. فالتدين الشّعبي مجرّد موضوع تراثي قابل للدراسة، وليس مجرد ثقافة مغرضة في الماضوية لكن الإسلام في نظره هو فاعل حي ومتجاوب مع العصر، ويحتل حيزا وظيفيا وحيويا في الحياة العامة للمجتمع، كما أنه يشكل عنصر تعبئة وتأثير، ويملك في ديناميكية حيزه الخاص[1].

يعتبر بيرك أن ما يميز الإسلام عن باقي الديانات التوحيدية باعتباره الدين الأكثر سوسيولوجية من باقي الديانات التوحيدية، والتي ترتبط بالتجربة الكنهوتية أي الوسائطية بين العابدين أو الرب، كما أن تجديد هده الديانات مرتبط بتجارب فردية في حين الإسلام وهو دين سوسيولوجي مرتبط بالجماعة والأمة لأن فعل التدين هو فعل جماعي، والعبادات الجماعية أفضل من العبادات الفردية. لذا يجب إعادة الإسلام إلى المجتمع وجعله قيمة اجتماعية، وليس تهريبه إلى الزوايا والأماكن المظلمة وإلى الأزمنة البعيدة، واعتقاله في الغيبيات. أن يكون الإسلام دينا اجتماعيا معناه أن يصبح موضوع نقاش، وعنصر تأثير، وتعبئة الجهود من أجل تجويد الممارسات الدينية، وجعلها ممارسة من أجل الإنسان، ومن أجل تغيير الواقع.

ويعتبر بيرك أن إمكانيات الإسلام تمنحه القدرة على جعل المسلمين قادرين على الفعل؛ لكي يساهموا كفاعلين في بناء عالم مستقبلي، الذي لا يمتلكه أي أحد، ولعل ما يميز سلوكهم الثقافي، والاقتصادي والسياسي، من اضطراب وتناقض وتذبذب وتطرف أحيانا، ما هو إلاّ مؤشّر صحي على وعيهم بتاريخهم الحافل، ووعيهم بمقتضيات المستقبل؛ لأنهم لا يرغبون في الذوبان في خليط ما، فاجتماعية الإسلام تكمن كذلك في كونه دين طبيعي يعبر عن حاجيات المواطنين، ويقدم إجابات متكاملة لكيفية إشباعها لأن أعرافه وقيمه تدعو إلى المشاركة الاجتماعية عبر الإعلاء من قيم التضامن والتعيش والتعاون. إن فهم الطبيعة المسالمة للمتدين القروي يمكن إرجاعها إلى مجموعة

[1] Jacques Berque, *Une cause jamais perdue: Pour une Méditerranée plurielle* (paris: broché, 1998), p.73.

عوامل نفسية واجتماعية وطبيعية وتقافية وقيمية منها المفعول الوظيفي، واللاشعوري للولائم في استبطان العنف والكراهية الموجهة ضدّ الآخر لاسيّما الأغنياء والميسورين، وإعادة توجيهها إلى قوى غيبية مثل الشيطان. وهو ما عبّر عنه مارسيل موس بفكرة اقتصاد العنف عن طريق التحكم في العناصر اللاعقلانية مثل المشاعر والعواطف.

استبعاد العنف وكل القيم الممنوعة في النسق الديني مثل القتل والاعتداء وغيرها من أشكال العنف الموجه إلى الذات أو إلى الآخر، فيتحقق بما يمكن تسميته سوسيولوجيا بالطاقة الوظيفية التي بموجبها يعمل الفرد على الابتعاد عن ما تمنعه الجماعة، وبالتالي تحويل العنف من الخارج إلى عنف داخلي يتم تصريفه عبر العمل، أو الأشغال الشاقة أو فعل التحويل كما تم شرحه في منطق الولائم. فالعنف والتعصّب والاعتقاد بامتلاك الحقيقة، والأحقية في الدعوة إلى الله مرتبط بعدم القدرة على الاندماج مع الجماعة والخروج منها وفقدان الرابط الاجتماعي. والقيمي هو ما يقود إلى نمط تديني مرضي يشعر المتدين من خلاله أنه العنصر الأنقى والشّخص الأتقى، وله الحق في هداية الناس وإرشادهم إلى طريق الخلاص الأمر الذي يقود إلى التعالي عن الواقع الاجتماعي ممّا يجعل منه كائنا متعصبا حين يسيطر عليه الاعتقاد أنه يملك الحقيقة والآخرون يعيشون بالخطأ، ومن ثم يملك مشروعية العنف لهدايتهم.

يوظّف المتشدّد الموروث الديني كرأسمال رمزي، إلاّ أن هذا الموروث لن يكتسب طاقة حركية وحيوية، ولن يتحوّل إلى أيديولوجيا إلاّ في إطار اجتماعي–سياسي مُعاش، فالمغذيات الحقيقية للعنف والتطرف موجودة في الواقع الذي يعيش فيه الإنسان، وهو واقع يؤول فيه القهر، والاستبداد والتهميش السياسي والاجتماعي كمدخلات سياسية واجتماعية محورية إلى التشدّد، والتطرّف، والعنف.

خاتــمة

من خلال نتائج الدّراسة والمعنونة بالتدين الشّعبي وبناء الهوّية الدينية يتّضح أن مخرجاتها تكون بناء على المعطيات المتوصّل بها، أن هناك علاقة ترابط جدلي بين نمط التدين ونمط الهوية، فالتدين الشّعبي كطريقة لتدبير المقدّس في فضاء اجتماعي له خصوصيات وقيّمه وشبكة علاقاته وخصائصه المجالية والاجتماعية، يجعل منه طريقا يقود إلى بناء شخصية معتدلة لا تفكّر خارج مجالها، وإنما شخصية متدينة تميل إلى السّلبية والقبول وحتى الاستسلام للقدر، وتملك آليات للتحكم

في العنف وتصريفه داخليا أو خارجيا ضدّ قوى غيبية. هذا الأمر يعني أن التدين الشّعبي يمكن أن يكون أداة فعالة في مواجهة كافة أشكال التطرّف وانتعاش الحركات العنيفة التي تتبنى الإسلام الثوري والعنيف.

لمواجهة التطرّف وبناء على نتائج الدراسة تستدعي توفير الإطار الاجتماعي والثقافي المقاوم للتطرّف عبر تنمية أشكال التدين الشعبي والحفاظ على بنياته الاجتماعية كبنيات حاضنة لهذا النمط من التدين. فالحركات الجهادية والتي تتبنى العنف كأداة للتعبد تستند إلى أن الإسلام مرتبط بفهم لا تاريخي وبنصوص فوق الزمان والمكان، إضافة إلى عنصر ثانٍ يتمثل في احتكار فهم وتأويل النصوص الدينية وهو ما يقود إلى فكرة امتلاك الحقيقة المؤدّية إلى العنف ومواجهة الضالين والمخطئين. هذان الشّرطان المولدان لثقافة التطرف لا أثر لهما في نمط التدين الشّعبي مما يجعل منه أداة لمواجهة التطرّف، وبناء الاعتدال، ورفض الفكر المتطرف.

المـــراجـــع

باللـــغة العـــربية

أكوافيفا سابينو، إنزو باتشي، **علم الاجتماع الديني: الإشكالات والسياقات**، ترجمة: عز الدين عناية (أبوظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث الكلمة، 2011).

الخواجة، محمد ياسر، **التطرف الديني ومظاهره الفكرية والسلوكية** (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، د.ت).

عبد الباسط عبد المعطي، **الوعي الديني والحياة اليوميّة: دراسة ميدانيّة على عيّنة من شرائح طبقيّة في قرى مصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 200).

نور الدين الزاهي، **المقدّس الإسلامي** (الدار البيضاء/المغرب: دار توبقال للنشر، 2005).

عبد الرحيم العطري، **بركة الأولياء: بحث في المقدّس الضرائحي** (الدار البيضاء: منشورات المدارس، 2014).

رشيد جرموني، «مقترب منهجي لدراسة الظاهرة الدينيّة: حالة الشباب المغربي نموذجا،» **إضافات**، العدد 35 (2016).

باللـــغة الأجنبـــية

Georg Simmel, Sociologie: étude sur les formes de la socialisation (Paris: P.U.F, 1999).

Dan Ferrand-Bechmann , *le métier de bénévole* (Paris : Broché, 2000).

Jacques Berque, *Une cause jamais perdue: Pour une Méditerranée plurielle* (paris: broché, 1998).

Bruno Etienne, Mohammed Tozy, «Le Glissement Des Obligations Islamiques vers Le Phénomène Associatif à Casa Blanca,» *Annuaire de L'Afrique du Nord*, Vol.18, (1973).

الحماية القانونية للأمن الفكري في مواجهة التطرف الإلكتروني

Legal protection of intellectual security in the face of electronic deviation

د. شامي ياسين[1] ***Dr. chami yassine***

المركز الجامعي تيسمسيلت (الجزائر)

University Center Tissemsilt (Algeria)

ملخص: إن التطور الذي عرفته البشرية في مجال العلوم والتكنولوجيا كان له الأثر الكبير في تطور مفهوم الجريمة بالمعنى التقليدي، حيث لم تعد كما كان ينظر إليها– بحصر المعنى– أي أنها تعتبر السلوك الإنساني جريمة بالمعنى القانوني الجزائي إذا توفرت فيه شروط وعناصر معينة هي شروط وعناصر لازمة لتحقق الجريمة وقيامها، أو ما يسمى بأركان الجريمة.

كلمات مفتاحية: جرائم مستحدثة، جرائم عابرة للحدود، أمن فكري، تطرف ديني، تطرف إلكتروني

Abstract: The evolution of mankind in the field of science and technology has had a great impact on the development of the concept of crime in the traditional sense, no longer as it was considered - limiting the meaning - that is, human behavior is considered a crime in the legal sense of punishment if there are certain conditions and elements that are necessary conditions and elements to achieve Crime and its perpetration, or so-called elements of crime.

Keywords: emerging crimes, cross-border crimes, intellectual security, religious extremism, electronic extremism.

مقـــــــدّمة

أصبحت الجريمة في عصرنا ظاهرة ما إن تم القضاء عليها في مكان ما إلاّ وظهرت وبشكل جديد في نفس المكان أو في مكان أخر، ومثلها مثل باقي جوانب الحياة ارتبطت الجريمة بالتطورات والمتغيرات الدولية وسرعة التزود بالمستجدات فأنتجت لنا نوعا جديدا من الجرائم أطلق عليه بما يسمى "بالجرائم المستحدثة ". ومع تطور المنظمات الاجرامية وتحولها إلى منظمات إجرامية محترفة أدى بها إلى استخدام التقنية العالية والتكنولوجيا في مجال أنشطتها الاجرامية

[1] البريد الإلكتروني prof.yassine@yahoo.com

وبذلك تطورت وتيرة الجرائم المستحدثة. ولعلّ التطور الكبير في مجال الاتصال والانترنيت أدى بالتنظيمات الإجرامية إلى تدعيم حروبها الميدانية بحروب إلكترونية وإعلامية، حيث استطاعت من خلالها العبث بأفكار الملايين من الشباب عن طريق زرع بذور التطرف إلكترونيا من خلال التغرير بالشباب والزج بهم في مستنقع الإرهاب وفق إيديولوجية"سيبرانية" مدروسة.

ولاشك أن بعض أشكال الجرائم المستحدثة كالتطرف الإلكتروني تحتاج إلى وقفة جادة لدراسة أثرها على الأمن الفكري، حيث أنه من المعروف أن أي سلوك ناتج عن فكر معين إن كان فكرا فاسدا نجم عنه فساد، ذلك أن هذا النوع من الجرائم هو المقدمة والموطئ الأول لكل إلاّعمال العنيفة والتخريبية التي تنفذها الفئات الضالة، حيث أن التلازم بين الاثنين حتمي لأن كل عمل فيه عنف منظم يستهدف مؤسسات المجتمع ونظامه السياسي لابد له من فكر يسوغه ويبرر ارتكابه ويبرئ ذمة من قاموا به من الناحية الفكرية. والتطرف الإلكتروني كجريمة مستحدثة هو أساس الإرهاب الميداني وأصله فلو يحارب هذا الأخير دون الالتفات للأصل والمنبع وهو الفكر المتطرف سواء في العالم الواقعي أو الافتراضي فإن الحرب عليه ستكون بلا نهاية لأن التحريض قائم. وعلى ضوء ما سبق فإن إشكالية الدراسة جاءت لبيان: مدى تأثير التقنيات الحديثة في خلق نوع جديد من الجرائم وتأثيره على الأمن الفكري للأفراد والمجتمعات؟ وتندرج تحتها بعض التساؤلات ونذكر منها: ما المقصود بالمفاهيم، جريمة مستحدثة، تطرف إلكتروني، أمن فكري؟ ما سبل استغلال الجماعات الإجرامية للتطرف الإلكتروني لتهديد الأمن الفكري للأفراد؟ هل تعاقب التشريعات العربية على المساس بالأمن الفكري للأفراد والمجتمعات؟

ونظرا لطبيعة الدراسة النظرية انتهجنا المنهجين التحليلي والمقارن وذلك باعتماد تأصيل المسائل المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال الاعتماد على الاستفاضة في كل المعطيات وبيان مفاهيم مصطلحات أركان البحث وهي الجرائم المستحدثة والتطرف الإلكتروني والأمن الفكري. بالإضافة إلى الاستدلال بالنصوص القانونية الواردة في بعض التشريعات العربية المقارنة والتي من خلالها تم استنتاج مهددات الأمن الفكري من مواجهة التطرف الإلكتروني كجريمة مستحدثة وهذا بسبب ضعف التشريعات العقابية. ومنه فسنلقي الضوء بداية على مفهوم الجرائم المستحدثة ومعالجة شكل من أشكالها إلاّ وهو التطرف الإلكتروني بتعريفه وتوضيح وسائله وأشكاله وهذا بالتركيز على الانترنيت كمصدر رئيسي للتطرف الإلكتروني، ثم بيان أثر التطرف الإلكتروني على

الأمن الفكري وبيان التصور القانوني لتعزيز الأمن الفكري من خلال التكلم عن مظاهر تجريم العبث بالأمن الفكري للأفراد والمجتمعات في التشريعات العربية ونقائصها بهذا الخصوص.

أولا: التطرف الإلكتروني كنوع من الجرائم المستحدثة

إن التطور التقني الهائل في مجال المعلوماتية الحديثة والانفتاح الاقتصادي والتجاري وزيادة وتيرة التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والشعوب أدّى إلى استحداث سيف ذي حدين، فبالرغم من الاستفادة النوعية من هذا التطور والذي أدى إلى القفزة النوعية التي عرفتها البشرية في مجال التقدم العلمي في كافة المجالات إلاّ أن هذه القفزة لم تمنع من ظهور جرائم قرينة بهذا التطور. وهذه العلاقة الطردية التي نصت على أن كل جديد له محاسن ومساوئ أدت لاستحداث جرائم جديدة كانت غريبة منذ وقت قريب، وفي منتصف القرن الماضي لم يكن يعرف لها وجود.

1. ماهية الجرائم المستحدثة

يعود ظهور أشكال جديدة من الإجرام إلى أن عصابات المجرمين والإرهابيين ليست بمنأى عن التطور والانفتاح الحاصل حيث أنها سارعت بدورها لاستغلال هذا التطور بإضفاء طرق غير تقليدية لتسخير كل ما هو جديد في مجال الإجرام والخروج عن القانون بغية الإضرار بالغير، فظهرت العديد من السلوكيات الإنسانية التي أصبحت تضر بالغير إلاّ أنها تعد جديدة بالنسبة للتقنيات الدولية حيث أن الركن الشرعي الكلاسيكي – بحصر المعني– لم يعد يتعرف عليها بما أنها مستحدثة في إطار التطور التقني والبشري الحاصل

تعرّف الجريمة المستحدثة بأنها أنماط من جرائم لم يختبرها المجتمع في السابق وهي جرائم جديدة في نوعها ونمطها وحجمها تستخدم فيها التقنية الحديثة من أجل تسهيل مهمة ارتكابها.[1] كما تعرف على أنها عبارة عن أنماط سلوكية غير سوية (إجرامية) نتجت وتنتج بالأساس عمّا يحدث في المجتمع من تغيرات وتطورات عدة أهمها تلك التي حدثت في مجال التقنية الرقمية بالإضافة إلى تطور العلم والمعرفة وانتشارهما[2]. إلاّ أن الدكتور" محمد الأمين البشري" يشير في هذا الصدد

[1] خالد بن سعود البشر، **الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها: ملخصات إصدار الجامعة في مجال الإرهاب** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005)، ص235.

[2] طالب أحسن مبارك طالب، **الجرائم المستحدثة والإعلام الأمني** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012)، ص 176.

إلى أن مصطلح الجرائم المستحدثة هو مصطلح تقني بحت كثر تداوله في مجالس وزراء الداخلية العرب في التسعينيات مع انتشار جرائم جديدة غير مألوفة. وعليه فهو يعتبر الجرائم المستحدثة بأنها ليست ظاهرة قانونية قائمة بذاتها، وليست تعبيرا عن فعل محدد له مواصفات ثابتة ومحددة كما أنها لا تعبّر عن أركان قانونية لجريمة واحدة محددة متفق عليها في الزمان والمكان.[1]

رغم ذلك، نختلف مع الدكتور في رأيه حيث أنه ومن أجل اعتبار السلوك الإنساني جريمة بمعناها القانوني الجزائي يجب أن تتوفر فيه شروط وعناصر معينة وهي الشروط والعناصر اللازمة لتحقق الجريمة وقيامها وهي ما تسمّى بأركان الجريمة. وأركان الجريمة هذه إمّا أن تكون عامة تندرج تحت نطاقها جميع الجرائم من دون استثناء وإمّا أن تكون خاصة بجريمة معينة بذاتها تلازمها دون غيرها، فتسمي الأولى بالأركان العامة للجريمة، وتسمى الثانية بالأركان الخاصة للجريمة. وتميز الأولى الجريمة عن الفعل المباح وتميز الثانية جريمة ما كجريمة السرقة عن غيرها من الجرائم الأخرى كجريمة الضرب والجرح العمدي. وفي إطار الأركان العامة فإن الجريمة كفكرة قانونية إنّما تقوم على ثلاثة أركان لابدّ لتحققها وقيامها تحقق هذه الأركان وهي: الركن المادي، والركن الشرعي، والركن المعنوي، فإن قمنا بتطبيق الأركان الثلاثة على جريمة من الجرائم المستحدثة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (استغلال الأطفال والنساء والمتاجرة بهم، القرصنة في البرامج الكمبيوترية والأقراص، جرائم تلويث البيئة في إطار التصنيع، الاحتيال المالي الإلكتروني، المتاجرة غير المشروعة في أسلحة الدمار الشامل والمواد المشعة والنووية، الاتجار بأعضاء الجسم البشري، تهريب المهاجرين غير الشرعيين، سرقة السيارات وتهريبها دوليا، المتاجرة بالتحف الفنية والآثار بطرق غير شرعية).

إن أي جريمة من الجرائم السابق ذكرها تشتمل على كامل الأركان، فمن ناحية الركن المادي (الواقعة الإجرامية) أو السلوك المادي فإنها تتوافر عليه بالرغم من أن الجرائم الإلكترونية غير ملموسة إلاّ أن لها نتائج ملموسة. وبالتالي فإن السلوك الإجرامي له نتيجة ضارة في مجال الجرائم الإلكترونية، أمّا الركن المعنوي فهو يرتكز على الإرادة الآثمة، وهو ما يتحقق في كل الجرائم السابق ذكرها نظرا للغاية من السلوك الإجرامي وهو الإضرار بالغير عن قصد، أمّا فيما يخص الركن الشرعي فإننا نعرف أن كل التشريعات الدولية والوطنية من دون استثناء تحارب الجرائم

[1] محمد الأمين البشري، **التحقيق في الجرائم المستحدثة** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003)، ص8.

المستحدثة ولنا في كل سنة تشريع على الأقل لمحاربة الظواهر السابقة الذكر. أمّا بالنسبة لفكرة أن الجرائم المستحدثة ليست ظاهرة قانونية قائمة بحد ذاتها فإن الفكرة مردود عليها بأن التشريعات الوطنية والدولية تبيّــن أن الجرائم المستحدثة هي ذات طابع إجرامي يجب أن تحارب أولا وقبل كل شيء قانونيا في إطار إيجاد الحلول القانونية للقضاء عليها.

يمكن تقسيم الجرائم المستحدثة إلى ثلاث أنواع: الأول هو جرائم ناتجة عن استعمال وسائل حديثة (تقنية)، وبالتالي فهي جرائم تقليدية أضيفت لها وسائل تكنولوجية حديثة، ونذكر على سبيل المثال الاتجار بأعضاء الجسم البشري، جرائم الإرهاب الإلكتروني، سرقة السيارات وتهريبها دوليا، الشكل الحديث لصناعة وترويج المخدرات. وهذه النماذج هي جرائم تقليدية بالمفهوم التقليدي حيث أنها تقوم على أساس الإضرار بالغير، وبالتالي فهي سلوكيات مجرمة إلاّ أنه أضيفت لها وسائل حديثة بغرض تسهيل القيام بها ولإضفاء شكل من الصعوبة في اقتفاء أثارها والقبض على فاعليها.[1] والنوع الثاني هو الجرائم المستحدثة غير المألوفة، وهي عبارة عن ابتكار لأنماط جديدة وغير مألوفة ومصنفة لدى الأجهزة الأمنية أو غير مجرم على فعلها نظرا لقصر التشريعات وعدم فهم طبيعتها بعد، إلاّ أن هذا لا يمنع من أن يكون لها طابع السلوكيات المضرة بالأفراد والمجتمعات ونذكر منها: الاتجار بالمخدرات الرقمية وصناعتها،[2] جرائم تلويث البيئة وعلاقتها بالتصنيع، تزوير المحررات الرسمية بالوسائل الحديثة، الأساليب الإجرامية في الحصول على المشروعات الحكومية ذات الطابع الدولي. والنوع الثالث هو الجرائم المستحدثة المقتصرة على التكنولوجيا العالية، والمقصود هنا الجرائم السيبرانية المتمثلة في جرائم الحاسب الآلي والانترنيت والقرصنة في البرامج الكمبيوترية والأقراص وتزوير بطاقات الائتمان والاحتيال المالي الالكتروني.[3]

2. مظاهر التطرف الإلكتروني

يعد مصطلح التطرف الإلكتروني من المصطلحات الشائعة في القرن الحادي والعشرين نتيجة بروز عدد من التيارات التي تتخذ العنف وسيلة للتغير والإصلاح سواء كانوا مسلمين أم لا. وهذه

[1] أحسن مبارك طالب، مرجع سابق، ص52.

[2] هنا نشير بأن كثيرا من التشريعات الدولية والعربية تشهد قصورا رهيبا في محاربة هذه الآفة الخطيرة والجديدة على المجتمعات حيث أنه وتبعا لدراسات طبية حديثة إنه وجدت أضرار تقارب الأضرار التي تسببها المخدرات العالية الكثافة كالكوكايين، إلا أن التشريعات الجنائية الدولية لم تفصل بعد في مدى جرمية هذه الطريقة الجديدة في إفساد عقول الشباب.

[3] المرجع نفسه، ص52.

الظاهرة الخطيرة باتت تهدد العالم وأمنه لتعيد للأذهان الخراب الذي خلفه التطرف النازي خلال الحرب العالمية الثانية. تستعمل كلمة تطرف في اللغة بمعنيين: الأول حَدُ الشَيء، والثاني الحركة في بعض الأعضاء. والمهمّ هنا هو حَدُ الشيء بمعني غايته ومنتهاه، وعليه فالتطرف تَفعل من الطرف فمن تجاوز حدّ الاعتدال يقال عنه في اللغة " مُتَطرف" وجاء في معجم لسان العرب معنى التطرف بـــ "تَجاوَز حد الاعتدال ولم يتوسط."[1] كما يعرف على أنه الإغراق الشديد بالأخذ بظواهر النصوص الدينية على غير علم بمقاصدها وسوء الفهم الذي قد يصل بالمرء إلى درجة الغلو المنكر في الدين.[2]

ومن هنا يمكن تحديد مفهوم التطرف الإلكتروني بأنه:الغلو والتنطع في قضايا الشرع والانحراف المتشدد في فهم قضايا الواقع والحياة باستخدام الوسائل الإلكترونية الصادرة عن الدول أو الجماعات أو الأفراد عبر الفضاء الإلكتروني[3]. ورغم أن الصورة النمطية للتطرف متعلقة دائما بالانحراف المتشدد عن الشرع عند المسلمين إلاّ أن للتطرف مفاهيم تتعدى الإسلام والمسلمين. فالتطرف الإلكتروني لا يتعلق بالشرع فقط، بل يتعداه إلى ما هو أخطر من ذلك، ففي جلسة خاصة عقدها "الكونغرس الأمريكي" لمناقشة العلاقة بين الانترنيت وحادث التفجير الإرهابي في أوكلاهوما عام 1996 حيث استنسخ عضو الكونغرس "إدوارد كنيدي" نسخة من كتاب يتضمن إرشادات للإرهابيين، وذلك عن طريق الشبكة حيث حث أعضاء الكونغرس على ضرورة وضع ضوابط حول الاستخدام السيئ للانترنيت.[4] وعليه يمكن من خلال شبكة الانترنيت نشر الأفكار المتطرفة سواء كانت سياسية أو دينية أو عنصرية، وبالتالي السيطرة على وجدان الشباب واستغلال طموحاتهم واندفاعاتهم وقلة خبرتهم وسطحية تفكيرهم، وإفساد عقائدهم وإذكاء تمردهم واستغلال معاناتهم في تحقيق مآرب خاصة تتعارض مع المصلحة العامة واستقرار الدول[5].

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 2001)، ص85.

[2] جاد الحق على جاد الحق، **التطرف الديني وأبعاده أمنيا وسياسيا واجتماعيا** (د.م: دار أم القرى للطباعة، د.ت)، ص26.

[3] بن يحي الطاهر ناعوس، "مكافحة الإرهاب الالكتروني ضرورة بشرية وفريضة شرعية،" شبكة الألوكة: www.alukah.net

[4] عبد الفتاح بيومي حجازي، **جرائم الكمبيوتر والانترنت في التشريعات العربية**، ط.1، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2009)، ص 205

[5] مالكوم والكر، "تأمين الاتصال عبر الانترنت، الأمن والانترنت" (الإمارات المتحدة: مركز شرطة دبي)، ص18.

3. وسائل التطرف الإلكتروني وأشكاله

إن الحرب الإلكترونية المؤازرة للحرب الميدانية التي تشنها التنظيمات الإرهابية والجماعات غير الشرعية تجد لها وسائل متعددة في الفضاء السيبراني تسهل مهمة نشر أفكارها ومبادئها واستقطاب المتعاطفين معها، وبشكل أهم تجنيد الشباب من كل المستويات للقتال في صفوفها. فالتقنيات الحديثة هي من أنجع الوسائل التي يسخرها الإرهابيون لتحقيق مآربهم وأقواها، وهي أداوت مستحدثة وأساليب مبتكرة أنتجها العقل البشري لتحقيق نتائج أفضل في وقت أقصر، إلاّ أن الجماعات المتطرفة سخرتها لأغراض تخدم مصالحها، فاستخدموا الأقمار الصناعية ومحطات البث التلفزيوني والإذاعي والفيديو والفاكس والهواتف المحمولة وحتى أنهم استفادوا من شريط الكاسيت بشكل رهيب في نهاية القرن الماضي لنشر أفكارهم المتطرفة، وهذا باعتراف أكبر قادة التنظيمات المتطرفة مثلما أكده الرجل الثاني في تنظيم القاعدة " أيمن الظواهري" حين قال: "إن 50 بالمائة من حربنا هي حرب إعلامية." وأكده قائد التنظيم في المملكة العربية السعودية "عبد العزيز المقرن" والذي قال :" إن الأمور التي يجب أن توفرها القيادة للقيام بحرب عصابات هو تنظيم الدعاية والإعلام وخارجيا وتكوين جهاز إعلامي متكامل قادر على إيصال صوت المجاهدين داخليا وخارجيا."[1]

ولعل ما يبثه تنظيم الدولة المسمى بتنظيم "داعش" من تسجيلات لعمليات إعدام رهائن هو أكبر دليل على تيقن التنظيمات الإرهابية من نجاعة هذه المادة كوسيلة لإيصال أفكارها ومناهجها لمن يساندونها في الفكر ولحثهم على الالتحاق بهم من كل الأقطار. والإحصائيات الأخيرة تؤكد نجاح وصول التفكير التكفيري "الداعشي" وحصده لتأييد الشباب المغرر بهم[2]. وكانت شبكة الانترنيت ولازالت أهم الوسائل غير المحايدة للصراع الفكري، وخاصة في قضايا التكفير

---

[1] أحمد بن حسن الموكلي، "الإيديولوجية الإعلامية لتنظيم القاعدة وتحديات الأمن الفكري على الانترنت،" بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، (المملكة العربية السعودية، 1430 هـ)، ص3.

[2] كشفت دراسة حديثة عن أن المواقع المتطرفة تتراوح بين 240–300 موقع إلكتروني، إذ تزيد وتنقص حسب سخونة الأحداث في الساحة. وأفادت الدراسة التي أجراها الباحث المتخصص في الإنترنت والصحافة الإلكترونية الدكتور فايز الشهري، أن الإحصائيات العربية والغربية حول عدد المواقع المتطرفة لا تخلو في معظمها من المبالغة وعدم المنهجية، لأن بعضها تعتبر كل من يؤصل للجهاد متطرفا، فيما يقحم باحثون آخرون كل موقع يدعو لطرد ومقاومة الاحتلال في باب التطرف ولو كان طابع طرحها قوميا أو شعبيا أو إسلاميا معتدلا". أنظر: **جريدة عكاظ**، العدد 6743 (الثلاثاء 8 محرم 1432 هـ)

والتطرف بل وتعتبر أهم قناة اتصال وترويج للجماعات المتطرفة وفكرها ومنهجها حتى أن كثيرا من شيوخ التطرف عرفوا عن طريقها[1].

حسب دراسة قام بها الدكتور "فايز بن عبد الله الشهري" فإن التجنيد عن طريق الانترنيت والمواقع ذات التوجه التطرفي لا يتم إلاّ بعد المرور على عدة مراحل تبدأ باستكشاف الشباب القابل للوقوع في شرك التطرف ثم تنتهي بتجنيدهم للقيام بعمليات جهادية أو انتحارية قد تكون أغلب هذه العمليات في بلدانهم بعد تلقيهم تدريبات عن طريق الانترنيت. يتم دعوة الشباب إلى إنكار مظاهر الفساد وتحلل المجتمع، وهذا اختبار نفسي بامتياز لمعرفة الشاب القابل للتطرف بشكل كامل حيث تحرك فيه دوافع الاعتراض والمساعدة على تشكيل الاتجاه المتطرف. ثم الدعوة الحماسية التدريجية التي تنادى بالبدء في "الجهاد الإلكتروني" عن طريق الانترنيت وهذا لمعرفة أي الشباب يميل إلى فكرة الجهاد بشكل أكبر ليكون مرشحا "كمتطرف الكتروني"، وهذا من خلال إرسال منشورات وخطب ورموز التكفير.

بعد التأكد من أن الفرد مرشح ليكون متطرفا يتم الانتقال إلى الدعوة لأهمية القيام بعمل "سام ونبيل"، وهو إحياء سنة الجهاد الفريضة الغائبة والتي هجرها الناس لفساد المعتقد وضلال العلماء، من خلال بيان أن المنهج الحق هو" ما وفقهم الله إليه" في إعلان الجهاد في الداخل والخارج. ومن بعد ذلك يتم أمامهم تفنيد حجج من قال من العلماء بعدم مشروعية أعمالهم بحجة إذن الوالدين أو عدم وجود الراية وما إلى ذلك من حجج. وبعد كل ما سبق وبعد التأكد من أن الشخص قابل للتطرف بشكل تام يتم الاجتماع به شخصيا في أحد غرف الدردشة للمنتديات الخاصة بهم، والتي عادة ما تكون خاصة ومشفرة وهذا لعقد صداقة معه وبحث أوضاعه الاجتماعية وغيرها لاستغلالها في التأكد من قيامه بما يخططون له من أعمال تخريبية، ومن ثم مراقبته وعمل تحرّ كامل عنه تمهيدا لإعلامه بالترحيب به عضوا عاملا في التنظيم. أما تقديم اقتراح للراغبين في الانخراط في الأعمال التخريبية تبدأ عادة بتأزيم الوضع النفسي لتنتهي بالمباركة والبدء في الانضمام للعمل. وفي الأخير يتم تخويف المتخاذلين وتحذيرهم من سوء المصير جراء تقاعسهم عن نصرة أهل الحق.[2]

[1] فايز بن عبد الله الشهري، "الخطاب الفكري على شبكة الانترنت: رؤية تحليلية لخصائص وسمات التطرف الإلكتروني،" (جامعة الملك سعود، 1429 هـ)، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص46.

ثانيا: أثر التطرف الإلكتروني على الأمن الفكري

لاشك أن تعزيز الأمن الفكري وحمايته من الانحراف والتطرف والإرهاب هدف استراتجي ومطلب حيوي للمجتمعات كافة، ذلك أن قضية الأمن هي القضية الأساسية للنمو والرقي ولها الأولوية القصوى. وقد تأكدت أهمية الأمن وتعددت مجالاته مع تنامي تعقيدات الحياة وتعدد مجالاتها، فأولته الجماعات البشرية عناية أكبر وخصته بدراسة أدق وأعمق وصنفته تصنيفات متعددة تتجمع كلها معًا لتشكل ما يعرف بمنظومة الأمن الشامل، حيث ظهر من هذه الأصناف ما يعرف بالأمن (المائي، والغذائي، والسياسي والصناعي، والاجتماعي، والبيئي). وكلها مصطلحات تشير إلى حالة انتفاء كل ما يهدد المجال المذكور بأي شكل من الأشكال، ومع ظهور نزعات الغلو والتطرف على مستوى العالم بشكل عام والعالم العربي والإسلامي بشكل خاص.

1. تعريف الأمن الفكري

يعرّف الأمن الفكري بأنه تأمين خلو عقول وأفكار أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ مما قد يشكل خطرا على نظام الدولة وأمن مجتمعاتها وأفرادها[1]، كما يعرّف بأنه اطمئنان مجتمع الدولة إلى قدرته على التصدي للاتجاهات الفكرية التي من شأنها أن تؤثر سلبا على تصوره لمشكلاته ورؤية أسبابها وجذورها وصلبها وهوامشها وتناقضاتها الداخلية وعلاقتها التبادلية مع غيرها، ومن ثم تقرير حلولها وفق منهج صحيح رشيد يراعي الواقع والمصالح الحقيقة للدولة وينسجم مع مبادئها وأصولها الثابتة الكبرى[2].

وكتعريف قانوني يعرّف الأمن الفكري بأنه: "استتباب الأمن والنظام في العقول والأفكار بما يحقق الاطمئنان لدى الجمهور والمواطنين على أنفسهم وأولادهم وأعراضهم وأموالهم من خطر الاعتداءات والانتهاكات عليها". وببساطة نرى أن الأمن الفكري هو أساس الأمن العام والذي هو أساسا من أغراض الضبط الإداري العام، التي تنفرد الدولة وتلتزم بحمايته وبالأساس يندرج في إطار الأمن العام، ويلزم على الدولة الحديثة توفير الأمن الفكري للمواطنين. فكما تلتزم بحمايتهم

---

[1] عمر بن مساعد الشريوفي، "التحول إلى مجتمع معرفة وأثره في تعزيز الأمن الفكري،" بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري (1430 هـ)، ص14.

[2] بركة بن زامل الحوشان، **الوعي الأمني** (المملكة العربية السعودية: مركز البحوث والدراسات.كلية الملك فهد الأمنية، 1425 هـ)، ص132.

من أخطار الكوارث العامة والطبيعية كالحرائق والفيضانات والزلازل وغيرها، يتعيّن على السلطة العامة توفير كافة الإمكانات واتخاذ كل الإجراءات لضمان الأمن الفكري للأفراد في الظروف العادية والاستثنائية.

2. التصور القانوني لتعزيز الأمن الفكري

يقال أن الثورات العربية بمجملها كانت نتيجة تفاعل الكتروني بدأت "بثورة الياسمين" بتونس، وتؤكد دراسات عدة أن نشطاء الفايسبوك كان لهم دورا كبيرا في تحريك الثورة والوصول إلى الإطاحة بنظام الرئيس السابق زين العابدين بن على. فنشطاء الفايسبوك أطاحوا بعدة أنظمة لم ينجح أقوى الجنرالات والجيوش بالانقلاب عليها، كنظام زين العابدين بن علي بتونس ونظام القذافي بليبيا، ونظام حسني مبارك بالجمهورية العربية المصرية ونظام صالح باليمن ونظام الأسد بسوريا. وإن كان البعض يرى في هذه الثورات ربيعا إلاّ أن واقع الحال والزمن أثبتت أنه دمار للدول التي كانت محل هذه الثورات ونحن بعد 10 سنوات من اشتعال أول انتفاضة في تونس نرى النتائج من خراب لحق هذه الدول وتراجع على جميع المستويات اقتصاديا وسياسيا وحتى فكريا. وإن كان لابد من حماية الدول من إعادة سيناريو الثورات العربية، لابد من التفطن إلى دور العالم "السيبراني" الإلكتروني في تغير عقول وأفكار المجتمعات والأفراد ودورها الفعال في توجيه السياسات العامة والتوجهات الفكرية سواء بالسلب أو بالإيجاب.

ومن هنا وجب إحاطة الظاهرة بتصور قانوني للحد من تفاقم مثل هذه الظواهر والعمل على مراقبتها خاصة في مجال التطرف، ففي يومنا هذا صار بإمكان أي شخص اتخاذ إيديولوجية والترويج لها عن طريق الانترنيت، وكسب جماهير للإحاطة به ودعمه وحتى اللحاق به. ولعل المثال الواضح هو تنظيم داعش حيث كان للتقنية الحديثة أثرا كبيرا في توفير حملة إعلامية له، كان يستهزأ بها في بداية سنة 2011.

وحماية الأمن الفكري ليس مقصورا على العرب والمسلمين فالتطرف الإلكتروني يهدد العالم بأكمله، فكما ورد تقرير بعنوان "مراهقون يحصلون على معلومات نووية" أن مسؤولين في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية أفادوا بأن مراهقين وشبابا استولوا عبر شبكة الانترنيت على آلاف الشفرات الخاصة لمعلومات تابعة لمختبرين أمريكيين يعملان في إطار برامج الأسلحة

النووية.[1] وأفاد رئيس قوة مكافحة جرائم التكنولوجيا المتطورة في ولاية كاليفورنيا، أن هؤلاء المتسللين الخمسة كانوا شبابا تتراوح أعمارهم ما بين (17/15 عاما) قد تمكنوا من الدخول إلى 26 موقعا خاصا في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، وأنه كان بحوزة هؤلاء القصر لائحة تتضمن شفرات دخول 200000 مستخدم لشبكة الانترنيت، وتمكنوا من استخدام كلمات السر لتصفح الشبكتين الإعلاميتين لمختبري "ساندیا وأوك ريدج" الأمريكيتين.

يستخدم مختبر"ساندیا" لتصميم كافة المكونات غير النووية للأسلحة النووية الأمريكية؛ في حين أنشئ مختبر "أوك ريدج" عام 1943 لإنتاج "البلوتونيوم" الذي أستعمل في إنتاج أولى الأسلحة النووية الأمريكية. ولذلك فإن الخبراء والباحثين يرون أن ما يهدد أمن البشرية في المستقبل ليس الصواريخ وإنما أجهزة الحاسب الآلي. ونظرا لاستشعار بعض الدول الخطر على أمنها القومي من اختراق شبكة الانترنيت فقد سارعت برصد ترسانة قانونية لمكافحة التطرف الإلكتروني.

2. مظاهر تجريم العبث بالأمن الفكري

إن المتصفح للدستور الجزائري في مجال الحقوق يلاحظ المادة 34 والتي نصها الآتي: "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان ويحضر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة." وكذلك نص المادة 39 "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميها القانون." وكذلك المادة 40 "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن." لكن هل تضمن الدولة عدم انتهاك عقول وأفكار الأفراد والمواطنين؟ هل تضمن الدولة عدم ممارسة أي **عنف فكري** ضد المواطنين بما أنها تضمن وتحضر أي عنف بدني أو معنوي؟

هذا ما وجب على المشرع الدستوري الاهتمام به قبل أي شيء لأن 200 ألف قتيل في تسعينيات القرن الماضي كانت في أصلها نتيجة عنف فكري ممنهج مورس ضد الشعب الجزائري، حيث تم التلاعب بعقول آلاف الجزائريين، وغرر به للالتحاق بالجبال للجهاد ضد الطغاة، وقتل الأطفال الرضع والشيوخ والنساء تحت غطاء فتوى "تكفير الشعب الجزائري" بل إن تعديل الدستور الجزائري سنة 2016 جاء بشكل متجاهل لحماية الأمن الفكري للأفراد فتم تعديل المادة 42 من دستور 1996 بالشكل التالي: "وفي ظل احترام أحكام الدستور لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص206.

على أساس ديني." وكأن المشرع الدستوري يعترف بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي سبب التطرف الديني الذي وقع في تسعينيات القرن الماضي، والذي أدى إلى العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر. لكن المشرع الجزائري حصر التطرف في حزب معين بدل أن يوسعه إلى الفكرة الكبرى وهي "حماية الأمن الفكري"، فأي حزب جديد وتحت أي مسمي ولو كان علمانيا من الممكن أن يعبث بالأمن الفكري للمواطنين فكان من المفترض أن يكون هذا في التعديل الدستوري بدل حصر المشكل في حزب واحد فقط. لهذا وجب على المشرعين في الدول العربية والإسلامية أن يتداركوا تقنين تشريعات تكون منيعة ضد التطرف، وخاصة الإلكتروني منها، لما له من أثر سريع وفوري على شباب المسلمين.

لقد جرمت كل التشريعات العربية الإرهاب بمختلف أشكاله، حيث لو ألقينا نظرة شاملة على مختلفات قوانين العقوبات العربية نرى أنها تجرم الإرهاب وكل أشكاله وأسبابه ومصادره ولكنها لم تحدد بشكل دقيق التطرف الإلكتروني أو التحريض الإلكتروني عن طريق الوسائل الحديثة. فالقانون الإماراتي وهو من الأنظمة السباقة لمكافحة التطرف الإلكتروني وبموجب مرسوم اتحادي، وفي المادة الثامنة منه جرّم الترويج بالقول أو الكتابة أو بأي طريقة أخرى بأي من الأفعال الإرهابية، كما جرّم الحيازة بالذات أو بالوساطة وإحراز أي محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها تتضمن ترويجا أو تحبيذا لأي عمل إرهابي إذ كانت معدة للتوزيع أو اطلاع الغير عليها، وأيضا كل من حاز أي من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعدت للاستعمال للطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء له طابع إرهابي[1].

وفي القانون الاتحادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وفي المادة 21 منه جرّم إنشاء أو نشر معلومات على شبكة المعلومات الدولية كالانترنيت أو أي شبكة أخرى أو أية وسيلة من وسائل تقنية المعلومات؛ أن تتعلق هذه المعلومات بجماعة إرهابية حتى ولو كانت تحت اسم متستر أو مموّه؛ أن يكون الهدف من إنشاء أو نشر المعلومات المساعدة والتسهيل على اتصالات القيادات ببعضها البعض أو اتصال القيادة بالأعضاء أو الترويج لأفكارها[2]. وقد عاقب المشرع الإماراتي

[1] أنظر: "القانون الاتحادي الإماراتي رقم 1 لسنة 2004 المتعلق بمكافحة الجرائم الإرهابية."

[2] إمام حسنين خليل، **الجرائم الإرهابية في التشريعات المقارنة: دراسة تحليلية للتشريعات الجنائية العربية والشريعة الإسلامية** (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، 2001)، ص123.

على هذه الجريمة بالحبس الذي لا يزيد مدته عن خمس سنوات ولا تقل مدته عن شهر واحد حسب القواعد العامة في قانون العقوبات الاتحادي.[1]

وفي قطر تعاقب المادة التاسعة من قانون العقوبات بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن خمس سنوات، كل من حرّض غيره على ارتكاب جريمة إرهابية ولكنها لم تحدّد بشكل عام معنى التحريض وهل يدخل التحريض الإلكتروني من ضمنها؟ إلاّ أن المشرع المصري أشار ولو بشكل سطحي على تجريم التحريض الإلكتروني، حيث جرّم إنشاء أو تأسيس تنظيم أو إدارة المنظمات الإرهابية أو الانضمام لعضويتها أو الترويج لأغراضها أو حيازة أي محررات أو مطبوعات أو تسجيلات تتضمن ترويجا أو تحبيذا لأغراضها أو حيازة أو إحراز أي وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعدت للاستعمال أو الترويج أو لتجنيد أغراض التنظيمات غير المشروعة. فمثلا عاقبت المادة 86 مكرر من قانون العقوبات المصري بالسجن مدة لا تزيد على 5 سنوات كل من حاز بالذات أو بالوساطة أو أحرز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها تتضمن ترويجا أو تحبيذا لأغراض المنظمة. ويشترط أن تكون معدة لاطلاع الغير عليها وكذلك كل من حاز أو أحرز وسيلة من وسائل الطبع أو تسجيلا أو إذاعة شيء ممّا ذكر وتشدد العقوبة إلى السجن لمدة لا تجاوز 10 سنوات طبقا للمادة 86 مكرر (1) إذا كانت تستخدم الإرهاب في تحقيق أغراضها أو كان الترويج أو التحبيذ داخل دور العبادة أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة أو الشرطة أو بين أفرادها.[2]

ونجد القانون التونسي قد اعتبر أنه "تعدّ من الجرائم الإرهابية التحريض على الكراهية أو التعصب العنصري أو الديني مهما كانت الوسائل المستعملة في ذلك." وهنا نستطيع أن نجمل الوسائل الإلكترونية في وسائل التحريض.[3] وبالنسبة للقانون المغربي فقد جرّم الإشارة بالأعمال الإرهابية بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات أو القول بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية أو بواسطة المطبوعات والمكتوبات المباعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن والمجمعات العمومية أو بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم بمختلف

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص212.

[2] أنظر: المادة 86 من "قانون العقوبات المصري."

[3] أنظر: المادة 6 "القانون التونسي عدد 75 لسنة 2003 يتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال."

وسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية.[1] كما جرّمت الفقرة 5 من نفس المادة الدعوة إلى الانضمام والتحريض على ارتكاب جريمة من جرائم الإرهاب كما عاقبه بالعقوبة المقررة للجريمة.

وفي القانون الجزائري نصت المادة 87 مكرر (4) من قانون العقوبات "يعاقب بالسجن المؤقت من خمس سنوات إلى 10 سنوات وبغرامة مالية من 100.000 دج إلى 500.000 دج كل من يشيد بالأفعال المذكورة في المادة 87 مكرر أعلاه أو يشجعها أو يموّلها بأي وسيلة كانت." وتنص المادة 87 مكرر (5): "يعاقب بالسجن المؤقت من خمس إلى 10 سنوات وبغرامة مالية من 100.000 دج إلى 500.000 دج كل من يعيد عمدا طبع أو نشر الوثائق والمطبوعات أو التسجيلات التي تشيد بالأعمال الإرهابية." والمادة 87 مكرر (10): "يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 10.000 دج إلى 100.000 دج كل من أدى خطبة أو حاول تأديتها داخل مسجد أو في مكان عمومي تقام فيه الصلاة دون أن يكون معيّنا أو معتمدا من طرف السلطة العمومية المؤهلة أو مرخصا له من طرفها للقيام بذلك. ويعاقب بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامية من 50.000 دج إلى 200.000 دج كل من أقدم بواسطة الخطب أو بأي أفعال على أعمال مخالفة للمهمة النبيلة للمسجد أو يكون من شأنها المساس بتماسك المجتمع أو الإشادة بالأفعال الإرهابية." والمادة 96 "يعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة من 3600 دج إلى 360000 دج كل من يوزع أو يضع للبيع أو يعرض لأنظار الجمهور أو يحوز بقصد التوزيع أو البيع أو العرض بغرض الدعاية منشورات أو نشرات الأوراق أو أوراق من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية وإذا كانت المنشورات أو النشرات أو الأوراق من مصدر أو وحي أجنبي فان عقوبة الحبس ترفع إلى 5 سنوات". والمادة 100 من نفس القانون: "كل تحريض على التجمهر غير المسلح سواء بخطب تلقي علنا أو بكتابات أو مطبوعات تعلق أو توزع يعاقب عليه بالحبس من شهرين إلى سنة إذ نتج عنه حدوث أثره."

ثالثا: نقائص التشريعات العربية في مواجهة التطرف الإلكتروني وسبل تعزيزها

جريمة التطرف الإلكتروني هي جريمة مستحدثة، وبالتالي فالملاحظ مما سبق رجعية وقدم التشريعات العربية في مجال محاربة التطرف الإلكتروني، وعليه فلا يوجد أي إشارة "للتحريض

[1] أنظر: المادة 218 من "قانون العقوبات المغربي."

الإلكتروني" أو أي حماية للأمن الفكري للأفراد. ومنه فإن القاضي لما يكون في موقع الحكم أمام جرائم التحريض والتطرف الإلكتروني لن يكون أمامه سوى اللجوء للتكيف. فما يمنع المشرع العربي من التطور مع تطور الإرهاب حيث أن التحريض والتطرف لم يعد أصلا في دور العبادة أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة وأماكن التجمهر بقدر ما هو متواجد بالمنتديات المشفرة والمواقع الإلكترونية المتخصصة في التجنيد لصالح الجماعات الإرهابية والتعريف بفكرهم المتطرف. ومنه فإن التشريعات التي تم الإشارة إليها سابقا لم تتطرق لتجريم "التطرف الإلكتروني". ولعل محاربة الداء بالداء هو أحد الأساليب الناجعة لمثل هذه المواقف حيث أن عصر الفضائيات المفتوحة والانترنيت يحتم أن يكون هناك تقنين وإصدار تشريعات تؤكد على دور للمؤسسات الإعلامية في التصدي لظاهرة التطرف الإلكتروني في سبيل تعزيز الأمن الفكري للمواطنين.

ومن قبيل ذلك هو ما تضمنته الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، حيث أكدت على تضمين السياسة الوطنية في كل دولة عددا من تدابير الوقاية من الإرهاب من بينها تكثيف استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لتنمية الوعي العام الوطني والقومي وإبراز صورة الإسلام السمحة.[1] كما يلاحظ بداية التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب عبر وسائل الإعلام عندما ناقش مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته رقم 26 التي عقدت بمدينة القاهرة في شهر جوان 1993 قضية الإرهاب، حيث تناولت المناقشات مشروع خطة لمواجهة الإرهاب تهدف إلى توعية الرأي العام في نطاق الوطن العربي وخارجه بمخاطر وسلبيات مشكلة الإرهاب ومخاطره، والتي ترمي إلى عزل المجتمعات العربية عن العالم ، على أن يتم تغطية المشكلة إعلاميا على أوسع نطاق ممكن وتبصير الرأي العام العربي بواسطة مواد إعلامية مسموعة ومقروءة بمسؤولياته الأسرية تجاه حماية الأجيال الناشئة من الوقوع في براثن الإرهاب. وكذلك تقنين دور المؤسسات الدينية وإمدادها بالتكوين الإلكتروني والإعلامي الحديث في سبيل مكافحة التطرف الإلكتروني وحماية الأمن الفكري للأفراد من خلال وظائف الإفتاء، والوعظ، والدعوى.

يتمثل تقنين الدور الإفتائي للمؤسسات الدينية في الرقابة التامة على مجال الإفتاء سواء العادي أو الإلكتروني. أما فيما يخص الدعوى فيجب على المشرع تقنين وتنظيم الجمعيات التي تهتم بشأن الدعوى خاصة وأنه لها الدور الفعال في التوعية الفكرية وحماية الأمن الفكري للأفراد

[1] أنظر: "الإستراتجية العربية لمكافحة الإرهاب،" جامعة الدول العربية، في: www.lasportal.org

بضبط أفرادها وتقديم الدعم الكامل لهم. بالإضافة لتكوينهم التكوين الصحيح ومثال ذلك ما تبنته وزارة الشؤون الإسلامية للمملكة العربية السعودية بالإشراف على حملة إلكترونية متخصصة لمناقشة معتنقي الأفكار المتطرفة على شبكة الانترنيت. أما بالنسبة لدور الوعظ فهو دور لا يقل أهمية عن سابقيه، وهذا ما أخذت به المملكة العربية السعودية حيث قامت بإنشاء مواقع إدارات التربية والتعليم في مختلف مناطق المملكة حيث تضمنت مواقع ومنتديات لها سرعة توفير المواد العلمية والعروض الخاصة بمواضيع الإرهاب والتطرف.[1]

خاتــمة

لقد اتخذت الدول العربية والإسلامية وغيرها سلسلة من الإجراءات القانونية والأمنية لقطع موارد ووسائل تعبئة وشحن الفكر المتطرف من خلال ضبط وسائل الإعلام والمصادر غير الرسمية مثل الشريط والمحاضرات والكتب غير المؤصلة، إلاّ أن الجماعات الإرهابية اهتدت لترويج فكرها المتطرف إلى وسيلة حديثة تسهل عبور الحدود ودخول البيوت والعقول من غير رقيب ولا حسيب. وهو ما يفسر حسب العديد من الدراسات حرصهم الشديد على التواجد المركز عبر مواقع الانترنيت ليس لنشر أفكارها ومبادئها واستقطاب المتعاطفين، بل لأنه السبيل الوحيد المتبقي لها بعد أن قطعت الطريق أمامها لبلوغ وسائل الإعلام التقليدية جراء الملاحقات القانونية والأمنية عبر العالم. وعليه كان من الواجب على المشرع العربي والإسلامي التفطن لمدى خطورة هذه الجريمة المستحدثة – التطرف الإلكتروني – على استقرار الدول وخاصة أن نتائجها السلبية تتزايد يوما بعد يوم. ومنه ننهي هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

- وجوب دسترة حماية الدولة للأمن الفكري للأفراد، حيث أن الدساتير العربية تضمن عدم انتهاك حرمة الإنسان لكن ماذا عن انتهاك حرمته الفكرية؟ كما أنها تحميه من أي عنف بدني أو معنوي فماذا عن العنف الفكري والأفكار المتطرفة؟
- وجوب تقنين الجرائم ضد الأمن الفكري حيث أنه لا وجود لهذه الجملة في القوانين العربية كاملة، لأن الأمن الفكري للشعوب هو المستهدف الرئيسي في عصرنا هذا سواء من الجماعات المتطرفة أو من الدول الغربية.

[1] فايز بن عبد الله الشهري، مرجع سابق، ص67.

- تشديد الرقابة على وسائل الاتصال الحديثة خاصة الانترنيت واستحداث استثناء في إطار الخطر على الأمن القومي للدولة، لاسيما وأن سرية الاتصالات والمراسلات محمية دستوريا لأنها تدخل في إطار الحريات والحياة الشخصية، إلاّ أن الأمن القومي والمصلحة الجماعية يجب أن تسبق المصالح الفردية للأشخاص.
- مع كون حرية الرأي والتفكير وكذلك سرية الاتصالات والمراسلات هي حريات أساسية لا يمكن المساس بها بموجب كل الدساتير من دون استثناء، إلاّ أنه يجب إيجاد معايير قانونية للفصل بين كل ما هو حرية بهدف الأمان وكل ما هو حرية بهدف الإضرار، حيث أننا نرى أن هذه المفاهيم استغلت في الدول العربية لترويج أراء وأفكار منافية ومتصادمة مع منهج الإسلام، فالصحيح أن حرية الشخص تقف عند حرية الآخرين.
- في مجال الدراسات القانونية يجب على الباحثين تحديد مفهوم أو تصور قانوني للأمن الفكري في إطار الأمن العام المحمي بموجب سلطات الضبط الإداري التي يتولاها الولاة والوزراء وغيرهم من رؤساء الأجهزة التنفيذية في الدول؛ ذلك أن الدراسات القانونية في العالم العربي وحتى الغربي خالية من تحديد مفهوم للأمن الفكري قانونا لتسهيل عملية إيجاد إطار عام لتجريم العبث بأفكار الأفراد والشعوب بغاية إشاعة الفوضى والإرهاب. ومع أن الدراسة أوضحت أن التحريض على الإرهاب والفوضى مجرّم قانونا إلاّ أن التجريم غير واضح في مجال "التطرف الإلكتروني" واستعمال الفضاء السيبراني.
- تعزيز قيم الوسطية والاّعتدال والتسامح عن طريق الانترنيت والوسائل والمواقع الإلكترونية لأن الفكر لا يحارب إلاّ بالفكر، وكذلك التطرف الإلكتروني لن يحارب إلاّ إلكترونيا ولعل النموذج الذي ذكرته الدراسة فيما يخص المملكة العربية السعودية هو النموذج الفعال الذي يجب على الأنظمة العربية الاقتداء به.
- استحداث وتطوير آليات ووسائل جمع المعلومات وصور التطرف الإلكتروني الهادف إلى الإضرار بالأمن الفكري.
- تعزيز التعاون العربي الإسلامي في مجال تبادل المعلومات حول التطرف الإلكتروني وتطوير وتعزيز البرامج الإلكترونية الوقائية الملائمة.

المـــراجـــع

ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 2001).

خالد بن سعود البشر، **الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها: ملخصات إصدار الجامعة في مجال الإرهاب** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005).

طالب أحسن مبارك طالب، **الجرائم المستحدثة والإعلام الأمني** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012).

محمد الأمين البشري، **التحقيق في الجرائم المستحدثة** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003).

جاد الحق على جاد الحق، **التطرف الديني وأبعاده أمنيا وسياسيا واجتماعيا** (د.م: دار أم القرى للطباعة، د.ت).

عبد الفتاح بيومي حجازي، **جرائم الكمبيوتر والانترنت في التشريعات العربية**، ط.1، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2009).

مالكوم والكر، "تأمين الاتصال عبر الانترنت، الأمن والانترنت" (الإمارات المتحدة: مركز شرطة دبي).

أحمد بن حسن الموكلي، "الإيديولوجية الإعلامية لتنظيم القاعدة وتحديات الأمن الفكري على الانترنت،" بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، (المملكة العربية السعودية، 1430 هـــ).

فايز بن عبد الله الشهري، "الخطاب الفكري على شبكة الانترنت: رؤية تحليلية لخصائص وسمات التطرف الإلكتروني،" (جامعة الملك سعود، 1429 هـــ).

عمر بن مساعد الشريوفي، "التحول إلى مجتمع معرفة وأثره في تعزيز الأمن الفكري،" بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري (1430 هـــ).

بركة بن زامل الحوشان، **الوعي الأمني** (المملكة العربية السعودية: مركز البحوث والدراسات.كلية الملك فهد الأمنية، 1425 هـــ).

إمام حسنين خليل، **الجرائم الإرهابية في التشريعات المقارنة: دراسة تحليلية للتشريعات الجنائية العربية والشريعة الإسلامية** (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، 2001).

"قانون العقوبات المصري."

"قانون العقوبات المغربي."

"القانون التونسي عدد 75 لسنة 2003 يتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال."

"القانون الاتحادي الإماراتي رقم 1 لسنة 2004 المتعلق بمكافحة الجرائم الإرهابية."

الخطاب الديني وأثره في الوقاية من التطرف والإرهاب: الحالة الفلسطينية نموذجاً

Religious discourse and its impact on preventing extremism and terrorism: the Palestinian case as an example

د. علاء نزار العقاد[1] ***Dr. Alaa Nizar Al-Akkad***

عميد كلية الإعلام في بوليتكنك غزة (فلسطين)

Dean of the College of Mass Communication Polytechnic , Gaza (Palestine)

ملخص: جاء البحث بعنوان "الخطاب الديني وأثره في الوقاية من التطرف والإرهاب: الحالة الفلسطينية نموذجاً" بهدف تبيان الإشكاليات والمعضلات التي يواجهها الخطاب الديني في الحالة الفلسطينية، ومن ثم طرق تجاوزها، في ظل ظهور كثير من الاتجاهات الفكرية، ومنها حركات الإسلام السياسي والتي أمعنت خطاباتها التي لا توازن بين الدين والوحدة الوطنية في أحيان كثيرة لخدمة أهدافها الضيقة، وزرع ثقافة الكراهية وتأجيج النزاعات والخلافات الداخلية باسم الدين. اعتمد البحث على منهج تحليل الخطاب، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال اعتماد المقاربة التركيبية التحليلية في تناول الطبيعة الديناميكية للخطابات الدينية التي تنتهجها التنظيمات والجماعات الفاعلة داخل المجتمع الفلسطيني. وتوصل البحث إلى أن ما يؤخذ على جماعات الخطاب الديني في الحالة الفلسطينية أنها تحرص على الذات والمسمى الحزبي أكثر من حرصها على تجديد مضمونها الديني. وأن الظروف السياسية والإقليمية والدولية أنتجت كثيرا من الأزمات التي ألقت بظلالها على واقع الخطاب الديني في فلسطين، وبالتالي لا بد من علاجها.

كلمات مفتاحية: خطاب ديني، القوى الفلسطينية، اِنقسام فلسطيني، إسلام سياسي، جماعات سلفية.

Abstract: The research was titled"Religious discourse and its impact on preventing extremism and terrorism -The Palestinian case as an example". With the aim of clarifying the problems and dilemmas that the religious discourse faces in the Palestinian case, And then ways to overcome it, in light of the emergence of many intellectual trends, Including the movements of political Islam, whose rhetoric did not balance religion and national unity in many cases, to serve its narrow goals, Sowing a culture of hatred and fueling internal conflicts and disputes in the name of religion. The research relied on the discourse

[1] البريد الإلكتروني press12.alaa@gmail.com

analysis method, and the descriptive-analytical approach through the adoption of the compositional-analytical approach in dealing with the dynamic nature of religious discourses pursued by organizations and active groups within Palestinian society. The research concluded that what is being blamed on religious discourse groups in the Palestinian case is that they are keen on the self and the party name more than their eagerness to renew their religious content. And that the political, regional and international circumstances have produced many crises that cast a shadow over the reality of the religious discourse in Palestine, and therefore it must be addressed.

Keywords: Religious discourse, Palestinian forces, Palestinian division, political Islam, Salafi groups.

مقــدّمة

للخطاب الديني دورا هاما في توجيه البوصلة في العديد من مناحيِ الحياة، بل ويدفع في تشكيلِ نواة المجتمع السلوكية من انتماء وعزلة في بعض الأحيان، ومن انحراف وتطرف في البعض الآخر. ولأن الاعتدال في الخطاب الديني يحد من التطرف والتشدد وله تأثيراته الواضحة في الحفاظ على السلام وتعزيز الانتماء للوطن، ظهرت الحاجة لهذا الاعتدال كنتيجة لمقتضيات العصر المتغيرة ومتطلباته المتجددة، وذلك بالعودة من خلاله إلى المنهج النقي المنبثق من القرآن الكريم وسنّة المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، الذي لا تشوبه شائبة بدعيّة.

تكمن الأهمية البالغة في هذا الموضوع في تبيان الاشكاليات والمعضلات التي يواجهها الخطاب الديني في الحالة الفلسطينية، ومن ثم طرق تجاوزها، لاسيما في ظل ظهور كثير من الاتجاهات الفكرية، ومنها حركات الإسلام السياسي، والتي أمعنت خطاباتها التي لا توازن بين الدين والوحدة الوطنية في أحيان كثيرة لخدمة أهدافها الضيقة، وزرع ثقافة الكراهية وتأجيج النزاعات والخلافات الداخلية باسم الدين. الأمر الذي يجعلنا نضع علامات استفهام عديدة حول طبيعة هذا الخطاب و مآلاته في عصرنا هذا.

تأسيسا على ما سبق يطرح الباحث الإشكالية التالية: إلى أي مدى أثر الخطاب الديني على الحالة الفلسطينية؟ وتحت أي ظرف استطاع أن يلعب دور فاعل في الحد من الإرهاب والتطرف؟ ويطرح الباحث مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي: ما هي إشكالية الخطاب الديني داخل المجتمع الفلسطيني؟ من المسؤول عن التوظيف السياسي للخطاب الديني؟ كيف انعكست مظاهر التطرف على الجبهة الداخلية الفلسطينية؟ ما هي انعكاسات الخطاب الديني السائد على الحالة

الفلسطينية الراهنة؟ كيف يعالج الخطاب الديني حالة التطرف الطارئة في المجتمع الفلسطيني؟ وصاغ الباحث أيضا ثلاثة فروض مؤداها: كلما ازدادت فاعلية الخطاب الديني المعتدل زادت وتيرة ومعدلات تعزيز الهوية الوطنية؛ كلما زاد احتواء الخطاب الديني للجماهير تمكنت الدولة من الحد من الإرهاب والتطرف؛ كلما تفاعل الخطاب الديني لدعم الوفاق الفلسطيني، اتجه النظام الفلسطيني نحو وحدة حقيقية.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الخطاب الديني في مسيرة النضال الفلسطيني، وبيان ضبابية الخطاب الديني وأزمة الثقة في ظل تحديات بيئة النظام السياسي الفلسطيني الراهن، وتسليط الضوء على مظاهر الإرهاب والتطرف الديني جراء حالة الانقسام السياسي، وإفادة الباحثين والمهتمين والسياسيين والاجتماعيين وغيرهم بهذا الشأن. وقد اعتمد الباحث على منهج تحليل الخطاب الذي يهدف إلى وصف العلاقات والارتباطات بين العناصر، ودراسة الاستراتيجيات لبعض الأحداث الخطابية الخاصة ضمن إطار سياسة أو سلطة معينة بغية الكشف عن الإرادة الفاعلة، ومنها تناول البيانات والخطابات السياسية، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال اعتماد المقاربة التركيبية التحليلية في تناول الطبيعة الديناميكية للخطابات الدينية التي تنتهجها التنظيمات والجماعات الفاعلة داخل المجتمع الفلسطيني.

لا يشير تناول "الخطاب الديني" في هذا البحث إلى تحليل النص الديني (قرآن أو سنة) بل ينحصر في خطاب أولئك الذين يتعاملون مع القضايا الوطنية والشأن السياسي الفلسطيني الداخلي بمرجعيات دينـــيـــة أي كل سلوك أو تصرف يكون الباعث عليه الانتماء إلى دين معين. و"الخطاب الدينـــي المعتدل" (الوسطي)، هو مراعاة جميع جوانب الحياة دون إفراد أو تفريط، دون غلو أو تشدد وانحلال. وهو الذي يدعو إلى نشر ثقافة التقارب والتعايش بين الناس وتقبّل الآخر فهذا الأمر مطلب وأصبح مطلبا ملحا بين التيارات والجماعات من أجل محاربة الأفكار الهدامة الداعية إلى الإخلال بالأمن والسلم المجتمعي. أما "الخطاب الدينـــي المتشدد" هو الخطاب الذي يمكن أن يؤجج الخلافات بين أفراد الدين الواحد أو الأديان الأخرى، والتي تؤدي إلى العنف والتطرف والتعصب ورفض الآخر وإتباع سياسة الإقصاء وعدم القبول بالتعددية الدينية أو العرقية أو الثقافية داخل المجتمع الفلسطيني، يُضاف إلى ذلك المخاوف الواضحة من مسائل التجديد.

"التطرف" هو البعد عن الوسطية في المواقف الدينية والخط السوي للمجتمع، والخروج عن المألوف عقائديا، والمصحوب بالغلو المظهري الشكلي في الدين مع الانعزال عن الجماعة وتكفيرها. و"الإرهاب" هو ترويع الآمنين، وتدمير مصالحهم ومقومات حياتهم وإباحة مواجهة الرموز الاجتماعية بالقوة نتيجة استنتاج خاطئ أو المبالغة في السلوك الناتج عن هذا التعصب أو التطرف في الفكر. ويربط الباحث بين "الإرهاب والتطرف" كنتيجة للارتباط الوثيق بينها، إذ أنهما حلقتان متصلتان، فالتطرف الفكري هو الذي يدفع صاحبه للسلوك الإرهابي.

أولا: الخطاب الديني في مسيرة النضال الفلسطيني

بسبب خصوصية القضية الفلسطينية، وبحكم طبيعة الصراع القائم في فلسطين، لعبت الشخصيات الإسلامية والمسيحية دورا بارزا جنبا إلى جنب في مسيرة النضال الوطني، وتعاملوا في خطابهم مع القضايا الوطنية من دون أيديولوجية دينية، ثم إن الخطاب الفلسطيني العربي الوحدوي بطبيعته خطاب إسلامي لا يفرّق بين الديني والوطني. وكل من عمل في فلسطين من أحزاب سياسية أو قوى شعبية (إسلاميين وغيرهم) كان يعمل ضمن مشروع مركزي وحيد، هو إنقاذها من الاحتلال الصهيوني، دون الالتفات إلى المسائل الأخرى بغض النظر عن مدى أهميتها.

كما كان للمشايخ ورجال الدين مكانة متقدمة في السلم الاجتماعي[1]، أمثال الحاج أمين الحسيني، وعز الدين القسام، وعبد القادر الحسيني وغيرهم، والذين لعبوا دورا مهما في إعاقة تطور أي خطاب سياسي إسلامي في فلسطين، لأنهم تمكّنوا من الجمع بين المعاني الروحية والوطنية في آن معا، فدمجوا في شخصياتهم بين القيادتين السياسية والدينية، وجعلوا من الخطاب الديني (غير الحزبي أو الأيديولوجي) عنصرا مكملاً وداعما للخطاب الوطني دون أن يطغى عليه. ووظفوا العاطفة الدينية للتعبئة الوطنية والنفير العام دون أن يستغلوا الدين لأغراض السلطة والسياسة؛ فكانوا في معتقدهم مسلمين وفي خطابهم ومنهجهم أقرب ما يكونون علمانيين براغماتيين. وبسبب حضورهم وكاريزميتهم ذات التأثير الطاغي لم تبرز قيادات إسلامية أخرى، وربما كانت هذه أسباب تأخر ظهور الإخوان المسلمين على مسرح الفعل السياسي في فلسطين، بالرغم من العلاقة الطيبة التي كانت تجمعهم مع قيادات الإخوان في مصر[2]. وفي بداية العقد التاسع

[1] عبد الغني سلامة، «الإسلام السياسي في فلسطين: النشأة، المسارات، المستقبل،» في: https://www.prc.ps

[2] المرجع نفسه.

من القرن العشرين بدأت مرحلة تحول كبرى ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، بل على الصعيد العالمي عندما انهارت المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي وتراجع دور الحركات الثورية التي ارتبطت تاريخيا بمحوره كاليسار الفلسطيني. كذلك شهدت الساحة الإقليمية تنامي إيران كقوة إسلامية مهمة في المنطقة تفتح الأبواب للأحزاب الإسلامية التي ترغب بمقاومة إسرائيل كحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين، فتصاعدت في تلك الفترة رؤية الحركة الإسلامية الفلسطينية التي دخلت ساحة العمل الوطني في انتفاضة العام 1987 كمنافس لمشروع منظمة التحرير والتنظيمات التي تنطوي تحت لوائها. وتبنت فكرا إسلاميا صريحا ورفعت شعارات ذات طابع إسلامي لاقت قبولاً مباشراً في المجتمع الفلسطيني المتدين أصلاً، فمثل هذه الشعارات كان من السهل فهمها لأنها نابعة من الثقافة الدينية، إضافة لقدرة الحركة على تسويقها بسهولة عبر المساجد والجوامع التي اعتمدتها كنقاط لقيادة الشارع وتحشيد الجماهير[1].

1. خطاب حركة حماس

مع اندلاع الانتفاضة الأولى وجد الإخوان المسلمون أنفسهم أمام سؤال سيحدد مصير الجماعة ومستقبلها: هل نشارك في الانتفاضة أم ننتظر؟ ومن الواضح أن القرار كان بالمشاركة، وهكذا اجتمعت قيادات الإخوان في مدينة غزة، واتفقوا على تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس، والإعلان عن انطلاقتها في يوم 9 ديسمبر1987.[2] وبهذا التحول حل اسم حماس مكان الإخوان المسلمين، وهذا التغير في الاسم لم يكن شكليا، فقد أعطت حماس جماعة الإخوان الصدقية والشرعية التي كانت تحتاجها، وجعلتها حركة جماهيرية واسعة الانتشار، ذلك لأن الشعب الفلسطيني لم يعط ولاءه لأي تنظيم لم ينخرط فعلياً في المقاومة، معتبرا أن تضحيات أي تنظيم، ومشاركته الفعلية في الكفاح الوطني هي المعيار الحقيقي لاكتسابه الشرعية والشعبية. وبهذه القوة الجماهيرية الجديدة التي اكتسبتها حماس صار بمقدورها منافسة فتح وغيرها من فصائل المقاومة بشكل أقوى من السابق، والتقدم للدخول في النظام السياسي الفلسطيني تمهيداً للسيطرة عليه[3].

---

[1] عرفات البرغوثي، «تصاعد الخطاب الديني في أحزاب اليسار الفلسطيني: الجبهة الشعبية نموذجا،» في:
https://zamnpress.com/content/68099

[2] مجدي عيسى، «المشاركة السياسية لحماس بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2007)، ص6.

[3] عبد الغني سلامة، مرجع سابق.

فخطاب حماس صبغ منذ نشأتها بصبغة دينية إسلامية، والتي تعتبر مرتكزاً لهذا الخطاب حيث جاء في المادة 13 من ميثاق حماس: "تتعارض المبادرات أو ما يسمى بالحلول السياسية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين."[1]

2. خطاب حركة الجهاد الإسلامي

هي مثل غيرها من معظم حركات الإسلام السياسي انبثقت من رحم جماعة الإخوان، لكنها تختلف بتركيزها على المقاومة. أسسها فتحي الشقاقي في غزة عام 1981، بعد عودته من مصر، متأثرا بصعود الإسلام السياسي هناك، وبأفكار سيد قطب، ومستلهما انتصار الثورة الإيرانية؛ ومحاولاً الاستفادة من التجارب والأخطاء التي وقعت فيها الثورة الفلسطينية والحركة الإسلامية التقليدية، مركزاً على ثلاثة عناوين أساسية، اعتبرها المؤسس الشقاقي أيديولوجية الحركة، وهي: "الإسلام، فلسطين، الجهاد"، معتبرا أن الحركات الإسلامية أهملت فلسطين، وابتعدت كثيرا عن قضيتها، لدرجة أنها لم تعد القضية المركزية للعالم الإسلامي، كما أن الحركات الوطنية العلمانية أغفلت الإسلام، ولم تجعله ركناً أساسياً من منهجها.

في بدايات تأسيسها تأثر خطابها بأفكار "الجماعة الإسلامية" في مصر، فتبنّت تكفير النظم السياسية العربية، وطالبت بالخروج عليها بالسيف، ورفضت الديمقراطية. ولكن فكرها السياسي مرّ بمرحلة من التحولات والنضوج في حقبة التسعينات متأثرة بالتغيرات السياسية العميقة التي ألّمت بالمنطقة؛ فقد دعا الشقاقي من منفاه إلى الالتقاء بين القوى الفلسطينية والعربية العلمانية منها والإسلامية، ونادى بضرورة السلم الأهلي الداخلي، وأن تقتصر معارضة السلطة الفلسطينية على الجانب السياسي[2]. وفي أثناء الصراع بين حركتي حماس وفتح إلتزمت الحركة بالحياد، داعية إلى وقف الاقتتال، والعودة للحوار، والتمسك بالوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام. ولكنها بعد سيطرة حماس على غزة حافظت على علاقاتها الطيبة معها، بالرغم من خلافاتهما السياسية وتباين الآراء بينهما[3].

---

[1] رمضان الخطاب، «الإسلامي المعاصر في فلسطين: دراسة في ضوء حركة حماس،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2010)، ص116.

[2] خالد زواوي، **مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2012)، ص ص74-76.

[3] عبد الغني سلامة، مرجع سابق.

3. خطاب حزب التحرير

يعتبر حزب التحرير ثاني أقدم حزب إسلامي بعد الإخوان، تاريخيا تأسس في مدينة القدس عام 1953 على يد الشيخ تقي الدين النبهاني القاضي بمحكمة الاستئناف. في المرحلة التأسيسية الأولى من عمره اقتصر نشاط الحزب على الجهود الفردية للشيخ النبهاني، ومحاوراته وكتاباته، إلى أن نجح باستقطاب الكثيرين ممن آمنوا بفكره ونهجه. بعد وفاة الشيخ النبهاني عام 1977، تولى إمارة الحزب الشيخ عبد القديم زلوم حتى العام 2003، ثم جاء من بعده المهندس عطا أبو الرشتة. ومن الملاحظ أنهم جميعا فلسطينيون، بالرغم من أن الحزب لا يعترف بالهويات الوطنية. ويصرح حزب التحرير بأن غايته هي استئناف الحياة الإسلامية، وإقامة نظام الخلافة، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم؛ معتبرا نظام الخلافة قادرا على تنظيم الدولة والحياة المعاصرة ضمن إطار إسلاميٍ بحت بعيدا عن أفكار العصر كالديمقراطية والليبرالية والاشتراكية والدولة المدنية التي يعتبرها الحزب دخيلة على الفكر الإسلامي، بل مخالفة لصريح الإسلام ونهجه الأصيل[1].

وقد تسبب إصرار الحزب على نبذ الديمقراطية والحرية ومفهوم المواطَنة وغيرها من المفاهيم الحديثة بتوجيه الانتقادات للحزب، وتصنيفه من ناحية فكرية على أنه أقرب إلى التيارات المتعصبة في العالم الإسلامي منه إلى التيارات المعتدلة. ويُتهم الحزب أيضاً بالتشدد في مواقفه، وبطلب المستحيل أحيانا، وبُعده عن الواقع الذي تعيشه الأمة برفضه التعايش مع هذا الواقع. وأخذ الحزب موقفا سلبيا من قيام منظمة التحرير الفلسطينية معتبرا إياها صنيعة الغرب الكافر الذي يريد من خلالها الحصول على موافقة الفلسطينيين لبيع وطنهم وتصفية قضيتهم، لذلك رفض الاعتراف بها ممثلاً للشعب الفلسطيني، لاسيما وأنه يرفض من الأساس الاعتراف بالهويات الوطنية[2].

في الآونة الأخيرة تكاد تنحصر أنشطة الحزب في إحياء الذكرى السنوية لهدم الخلافة العثمانية، من خلال المهرجانات الخطابية وإقامة الندوات الفكرية والحوارية، والتظاهر في الشارع بعض الأحيان. ويرفض أنصار هذا الحزب التعددية السياسية والتعامل مع الديمقراطية والدخول في الحياة السياسية ضمن الدولة القطرية الممثلة بالأنظمة الحاكمة اليوم، لهذا يشن الحزب حرباء

[1] «حزب التحرير،» منتدى العُقاب: http://www.alokab.com/forum/

[2] «بيان صادر عن حزب التحرير سنة 1964،» منتدى العُقاب: http://www.alokab.com/forum/

شعواء على كل الذين يؤمنون بهذه الأفكار التجديدية ويعتبرونهم خارجين عن النهج الإسلامي. وقد تمثل ذلك بكل وضوح في بيانات الحزب التي صدرت في فلسطين حول العلاقات بين حماس وحركة فتح والسلطة؛ هذه البيانات التي هاجمت حماس لأنها تقيم علاقات وحدوية مع حركات علمانية، ومع أناس شاركوا في مؤامرة ضد القضية على حد زعمهم كما انتقدوا حماس في مشاركتها في الانتفاضة معتبرينها من صنع إسرائيل والأنظمة العربية[1].

4. خطاب الحركات الأصولية الأخرى

بسبب الظروف الاستثنائية وانغلاق الأفق السياسي، في السنوات العشرة الأخيرة، وبالتحديد في ظل الانقسام الفلسطيني، ظهرت العديد من الجماعات السلفية المتشددة، مثل جيش الإسلام، وجلجلت، وسيوف الإسلام، وأنصار جند الله، وحزب الله الفلسطيني، وسيوف الحق، ومجموعات أخرى من التيارات السلفية ارتبط اسمها بتنظيم القاعدة. وهي بالمجمل تنظيمات صغيرة هامشية. لكن هذه التنظيمات وبالرغم من أنها إسلامية التوجه، إلا أنها على خلاف شديد مع حكومة حماس، وتنازعها حق احتكار الكلام باسم الدين في السياسة، وتنافسها على استقطاب بعض الفئات الاجتماعية خاصة من جيل الشباب، ومن المتعطلين عن العمل، لذلك فإن حماس تتهمها بالتشدد والتعصب والمزاودة[2].

أما التنظيمات السلفية غير الجهادية، فقد بدأت تظهر وتنمو بقوة، كجمعيات ابن باز، وابن عثيمين، وغيرها من رموز الوهابية السعودية التي تغلغلت في المجتمع الفلسطيني، وأصبحت لديها بنية تحتية تتمثل في مؤسسات خيرية تربوية وصحية واقتصادية، وأن هذه البنية لا تشكو قلة الموارد، ولا ندرة النشطاء[3]. ويظهر أن بعض هؤلاء السلفيين اكتفوا في فلسطين بالقيام بنشاطات فردية محصورة، وهو ما وقع مثلا من جمعية دار الكتاب والسنة التي أنشئت في مدينة خان يونس سنة 1975، والتي رفعت شعار نعم لتديين السياسة ولا لتسييس الدين[4].

---

[1] نزار رمضان، «الخطاب الإسلامي المعاصر في فلسطين: دراسة في ضوء حركة حماس،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2010)، ص81.

[2] عبد الغني سلامة، مرجع سابق.

[3] حسن خضر، «ابن عثيمين وصل،» **جريدة الأيام**، العدد 6147 (19 فبراير 2013):
http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=210097&Date=2/19/2013

[4] رمضان، مرجع سابق، ص82.

5. خطاب الحركة الإسلامية في فلسطين 48

منذ انطلاقتها مطلع السبعينات وحتى عام 1996 غضّت حكومات دولة الاحتلال الإسرائيلي الطرف عن أنشطة الحركة الإسلامية، في إطار سلسلة من العوامل والمتغيرات، والتي سمحت لها ببناء مؤسساتها الدينية والتعليمية والاجتماعية والإعلامية، وأتاحت لها هامش مرونة في التحرك والتفاعل مع الجماهير الفلسطينية[1].

ويرى باحثون أن سبب هذا السلوك الإسرائيلي المتساهل هو الرغبة في إيجاد منافس أيديولوجي للحركات السياسية العلمانية ذات التوجهات القومية التي نشطت في ذلك الوقت في أوساط فلسطينيي 48. وهو نفس الأسلوب الذي تعاملت فيه إسرائيل مع جماعة الإخوان في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث غضت الطرف عن نشاط الإسلاميين، لأنهم لم يتبنّوا الكفاح المسلح ضد الاحتلال من ناحية، ومن ناحية ثانية حتى تجعل منهم منافسا قويا للحركات الفلسطينية العلمانية التي كانت تمارس العمل المسلح[2]. وإبان انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام 1996 وقعت تطورات سياسية في الحركة الإسلامية يمكن اعتبارها "انشقاقا" في صفوف الحركة، حيث انقسمت إلى ثلاثة تيارات، هي: تيار الاعتدال والبراغماتية الذي مثله نمر درويش، وهذا التيار يميل إلى الاندماج في الواقع الإسرائيلي؛ ومؤيد لعملية السلام واتفاق أوسلو، وذو علاقات جيدة بالسلطة الوطنية الفلسطينية. أما التيار الثاني فقد مثله الشيخ رائد صلاح، وهو يرتبط بعلاقات قوية بالحركات الإسلامية في الضفة والقطاع، وكان موقفه من الانتخابات العامة الإسرائيلية وسطاً بين رفض المشاركة فيها كحركة مع السماح لأنصار الحركة بالتصويت فيها لبناء قوة تصويت عربية. وقد حافظ هذا التيار على علاقات جيدة بسلطات دولة الاحتلال بعد أن أصبح يحكم العديد من البلديات كي يحصل على موارد لتمويل المشاريع التطويرية المحلية والخدمات. وكان التيار الثالث بقيادة الشيخ كمال الخطيب، وهو ذو مواقف علنية متشددة ضد المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية. وقد انضم التياران الأخيران في حركة واحدة أُطلق عليها "الحركة الإسلامية، الفرع الشمالي جناح الشيخ رائد"، أما التيار الأول فأصبح يحمل اسم "الحركة الإسلامية، الفرع الجنوبي جناح الشيخ

[1] عليان الهندي، «إسرائيل والإسلام السياسي،» شبكة أمين الإعلامية:http://blog.amin.org/alianalhindi/2012/09/12

[2] صالح النعامي، «محددات الموقف الإسرائيلي من الحركة الإسلامية في فلسطين 48»:
http://www.naamy.net/view.php?id=1030

إبراهيم صرصور"[1]. نخلص من ظاهرة التعددية والجماعات الإسلامية سالفة الذكر أنها تتمحور في خطين وتوجهين متناقضين: واحدة تمتاز بالمرونة وتدعو للبناء التربوي والمؤسسي من خلال الاندماج في المجتمع والحوار مع الآخرين؛ وأخرى تدعو إلى المواجهة والرفض وإعلان الحرب على كل من هو ليس بمسلم بحسب وجهة نظر هذه المدرسة، وإصدار فرمان بتكفيره، كما نشاهد ونرى من بيانات بعض الأحزاب والجماعات المتشددة المعاصرة.

6. خطاب أحزاب اليسار الفلسطيني

فكريا كان لانحسار الفكر الماركسي على المستوى العالمي آثارا مدمرة على البنية التنظيمية لليسار الفلسطيني، والذي عانى من حالة الضياع الفكري أمام المد الديني الآخذ في التصاعد من جهة والمد الشعبي الملتف حول السلطة كمصدر دخل مريح ومصدر قوة اجتماعية من جهة أخرى. وشكلت الحالة العامة لبروز ظاهرة الخطاب الديني في أحزاب اليسار التي وجدت نفسها فيها بعد أوسلو حالة تخبط وإحباط على كافة المستويات التنظيمية انعكست في الهوية الفكرية للأعضاء والحزب عموما. فقد بدا من السهل ملاحظة توجهات دينية على الصعيد الفردي بعد أن كان يتفاخر الأعضاء بماركسيتهم لدرجة كبيرة ويحاولون إظهارها في البعد الديني الإلحادي. كذلك فقد أصبح من الملحوظ تداول الشعارات الدينية وخاصة في الانتفاضة الثانية عام 2000، وتحديداً في صور الشهداء. وفي محاولة تقليد حركة حماس والجهاد الإسلامي في نمط العمليات الاستشهادية حيث كان الفدائي يقوم بتصوير وصيته والتي كانت كثيرا ما تحتوي على عبارات دينية، حيث نلحظ البعد الديني في كلماته وفي تقديم الفيديو الذي بثته الجبهة الشعبية للشهيد وهو يقول رسالته الأخيرة كوضع صورة المصحف وكتابة آيات وعبارات دينية، بينما يتوشح الشهيد باللون الأحمر الذي يرمز لليسار والماركسية. كذلك في "بوسترات" أو صور الشهداء اليساريين حيث يعتلي الصورة في كثير من الأحيان آيات قرآنية والبسملة.[2]

هذه المشاهد لم تكن مألوفة في أدبيات اليسار تاريخيا، ولكنها بدأت في التمظهر الجدي وبشكل دائم في مثل هذه المجالات لتعبّر عن معاني كثيرة تسقط نفسها على البعد الفكري التقدمي الذي لطالما نادت به وحاولت تعزيزه في عناصرها من خلال التربية الحزبية الصارمة على الثقافة

[1] عبد الغني سلامة، مرجع سابق.

[2] عرفات البرغوثي، «تصاعد الخطاب الديني في أحزاب اليسار الفلسطيني، الجبهة الشعبية نموذجاً»:
https://zamnpress.com/content/68099

الماركسية المادية العلمية. أضف إلى ذلك العدد المتزايد للأعضاء الحزبيين الذين يواظبون على أداء الشعائر الدينية كالصلاة والصوم في رمضان.

ومن الأسباب التي أدت لتصاعد الخطاب الديني في أحزاب اليسار الفلسطيني، يمكن إدراج الآتي: 1) عدم تبلور هوية يسارية منذ البدايات الأولى لدى الأعضاء والقيادة بنفس المستوى فقد كانت أحزاب اليسار، عبارة عن شباب متحمس بعد هزيمة المشروع الرسمي العربي في حرب الـــ 67 بحيث اعتبرت نفسها يسارية دون أن يكون لها جذورا طبقية أو حاضنة شعبية. 2) لم تستطع أحزاب اليسار أن تتبنى الماركسية بشكل جذري بحيث بقيت تتراوح كتابع للأنظمة الماركسية بشتى اختلافاتها، ففيها كان يوجد التيارات الماوية واللينينية والتروتسكية والجيفارية. إضافة لوجود عدد كبير ممن لا يؤمنون بالفكر الماركسي، وكانت ارتباطاتهم الاجتماعية والثقافية التقليدية أقوى من قناعاتهم الفكرية. 3) انحسار القوة السياسية لمعسكر اليسار العالمي أدى لفقدان الثقة بالفكر الماركسي عموما لدرجة وصلت إلى الخجل من الهوية الماركسية، ومحاولة التماهي مع الثقافة المجتمعية المحافظة بردة فعل عكسية تجلت في إبراز خطاب شبه متدين لإرضاء الجماهير، وفي محاولة للدفاع عن الذات أمام الاتهام بالإلحاد والكفر. 4) غياب التثقيف الحزبي الصارم الذي اعتادت عليه والذي كان يستمر لستة شهور وفي أحيان أخرى لسنة للعضو قبل أن يصبح عضوا حزبياً فاعلاً، بحيث يتم في هذه المدة شرح الفكر الماركسي كنظرية علمية مادية بعلاقتها مع الدين والمجتمع والثورة من ضمن مواضيع أخرى تثقيفية يتم تدريسها للعضو المتدرب. هذه الآلية التي فقدت في تجنيد العناصر سمحت لخلق حالة وصلت في أحيان كثيرة لانضمام عناصر متدينة لليسار أضفت خطابها الديني عليها داخليا وخارجيا. 5) حالة الإحباط العامة التي تسود الشارع الفلسطيني والتي تتسم بعدم الاهتمام بالقضايا العامة المصيرية والبحث عن الخلاص الفردي وتغلغل ثقافة الاستهلاك والأنا وطغيانها على ثقافة المجموع أدخلت قوى اليسار في متاهة صعبة لإثبات الذات[1].

7. خطاب المسيحيون في فلسطين

رغم أن المسيحيين في فلسطين لا يزيد عددهم عن 5% من سكان فلسطين أمام الغالبية المسلمة، إلاّ أنهم يحظون باحترام ويحصلون على حقوقهم الوطنية كاملة في العمل الوطني العام.

[1] المرجع نفسه.

فقد عاش المسيحيون محنة واحدة مع المسلمين وتعرضوا للأذى المشترك على يد سلطات الاحتلال الصهيوني. وكانت العهدة العمرية تشكل قاسما مشتركا في العلاقة، شكلت موقفا متسامحا عبر التاريخ وعكست آلية مميزة في العلاقات الاجتماعية حتى في ظل الصراع السياسي، الذي لم تشهد الساحة الفلسطينية أي نوع من الصراع الطائفي الديني عبر كل الحقب. وكان هذا الموقف أيضا امتدادا لموقف نصارى فلسطين من صلاح الدين الأيوبي في مواجهة الصليبين حيث وقف نصارى فلسطين مع صلاح الدين الأيوبي يدافعون عن القضية، ويعملون جاهدين لتحرير بيت المقدس[1].

وقد ظهر التلاحم المسيحي الإسلامي في انتفاضة الأقصى، وأحداث قصف بيت جالا، وبيت لحم، وحصار المقاومين الفلسطينيين في كنيسة المهد، حيث شارك المسيحيون والمسلمون في مظاهرات حاشدة ومشتركة ضد سياسة الإبعاد التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني، وخاصة بعد عملية الإبعاد الجماعي التي تمت أواخر عام 1992، حيث كان في مقدمة المشاركين المطران لطفي لحام، وذلك خلال اعتصام وطني شامل أمام الكنيست الإسرائيلي احتجاجا على عملية الإبعاد المذكورة. ومما قاله المطران لحام: "نحن كلنا في خندق واحد فإذا كان هؤلاء مبعدين فكلنا مبعدون، وإذا كان هؤلاء إرهابيين فنحن كلنا إرهابيون، وإذا كانوا أصوليين فكلنا كذلك"[2].

ثانيا: ضبابية الخطاب الديني وأزمة الثقة

شكلت أزمة الثقة بين التيارات الفكرية والسياسية عقبة كبيرة في توحيد الخطاب الديني واعتداله؛ وأصبحت فلسفة النقد البناء المبني على برهان وعلم مفقودة فيما بينها. ويعود السبب في ذلك إلى الأنانية التي تدفع أنصار هذه الأيديولوجيات لأن يكيلوا للآخرين من إخوانهم سيلا من التهم والادعاءات التي تكون في غالب الأحيان ليست في موقعها[3]. وأكّد بعض الدارسين والباحثين من أنصار المدارس العلمانية أن خطاب الحركات الإسلامية تأثر جراء الفهم المغلوط المتمثل في الخلافات الداخلية لهذه الحركات، مما جعله خطابا متحاملا بعيدا عن الواقعية والتناغم مع العصر[4]. وإذا تتبعنا هذا المشهد في الساحة الميدانية الفلسطينية في أعقاب الانتخابات التشريعية الثانية

---

[1] نزار رمضان، مرجع سابق، ص176.

[2] خالد حروب، **حماس: الفكر والممارسة**، ط.1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص155.

[3] نزار رمضان، مرجع سابق، ص82.

[4] عبد الله النفيسي، **الإخوان المسلمون: التجربة والخطأ** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989)، ص7.

2006، نجد كيف تأججت الخطابات الدينية الهجومية بين الأطراف المتصارعة على السلطة، والذي يفترض أن يظل هذا الخطاب الديني وحدويا وبعيدا عن ميدان السياسة تماما؛ كما يفترض ألاّ تسعى أي من الحركات استغلاله للتسويق لنفسها وتبنيه كإحدى وسائل استقطاب الأنصار[1]. وما الذي حمله مضمون الخطابات الدينية والتي ازدادت تخبطا وانتكاسا حتى على مستوى التنظيمات الفلسطينية التي تتسم نشأتها بفكر الليبرالية والتقدمية والفكر المتحرر والنزعة التقدمية، وغير ذلك من مسميات، خاصة أن انعكاسات هذا الخطاب الديني على هذا النحو ينتج آثارا سلبية، والتي تمكّن من تغلغل التعصب بين فئات المجتمع، الشيء الذي أدى إلى اتساع هوة التماسك الاجتماعية، فضلا عن شرخ الاستقرار الأمني العام[2].

وما يعنينا هنا هو التحول اللافت في طبيعة خطاب حماس بعد دخولها معترك الحكم من خلال بوابة الانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها للحكومة العاشرة، الأمر الذي وضع الحركة أمام خيارات صعبة، بعكس ما كانت عليه طبيعة تربية حماس لأفرادها التي سبّب لها الكثير من المشاكل الداخلية، لجهة فهم الأفراد لطبيعة الحراك السياسي للحركة. وهذا ما أكّــده عماد الفالوجي القيادي السابق في الحركة، والذي اعتبر أن حماس تعاني من نقص في تربية أفرادها بالعمل السياسي، فهي تركّز على البعد الديني والجهادي، مما أوجد حالة من الضعف في العمل السياسي لدى الحركة وقادتها[3]. والجديد أن حماس خلال محادثاتها لتشكيل الحكومة العاشرة بدأ يظهر عليها التقدم بخطاب ديني معتدل يراعي المصلحة الوطنية، ويبتعد عن الخط الأيديولوجي لها، فعرضت على الفصائل الفلسطينية مشروعا يمتاز بالمرونة، حيث غيّبت المفاهيم الأيديولوجية لبرنامجها وظهرت المفاهيم والتشكيلات الوطنية والاجتماعية، واتجهت نحو خصومها في محاولة للتوافق. وهذا أمر غريب في تاريخ البحث عن القوة، إذ أن المرء قوي أولاً بنفسه ثم بأصدقائه، ثم بتحييد أعدائه، ثم بكسب خصومه[4].

---

[1] إياد البرغوثي، **الدين والدولة في فلسطين** (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

[2] عاطف سلامة، «الخطاب الديني .. الثابت المشترك والمختلف بشأنه»: www.m.ahewar.org

[3] عماد الفالوجي، **درب الأشواك** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002)، ص224.

[4] محسن محمد صالح (محرر)، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص220.

لقد اعتبر إياد البرغوثي أن طبيعة خطاب حماس، بعد وصولها للسلطة أظهر أنها حركة سياسية لا تختلف من حيث التنظيم والأداء عن أي حركة سياسية أخرى؛ وكونها ذات مرجعية دينية، لا يغير من سلوكها السياسي وأهدافها وعلاقتها أي شيء. وما المرجعية الدينية إلاّ وسيلة للتعبئة وأداة للتفسير والتبرير والاستدعاء في حالات الصراع[1].

والملاحظ أن ثقافة الانتخابات في فكر حماس وفي اهتمامها وممارستها العملية وفي تكوينها الديني، أخذت حيزا هاما. فحماس تنهل مرجعتيها الفكرية من حركة الإخوان المسلمين، والإخوان المسلمون من التيارات الإسلامية التي تدعو للانخراط في اللعبة السياسية، وتؤمن بمبدأ الإصلاح المتدرج، عن طريق أسلمة نظام المجتمع خطوة خطوة، وصولا إلى التغيير الشامل. ومن هنا لوحظ أن حماس، وقبل الإعلان عن نفسها كحركة سياسية مقاومة، وأثناء عملها تحت اسم الإخوان المسلمون، كانت حريصة على المشاركة في الانتخابات الطلابية في الجامعات الفلسطينية، وكثيرا ما يشير قادة حماس ورموزها إلى الدور التأسيسي، للكتل الطلابية الإسلامية[2]. بينما ذهب آخرون إلى أن حركة حماس، حرقت مراحل كثيرة دون تعبئة داخلية موازية، فلم يكن هناك نوع من التدريج لدى قاعدتها لتقبل مواقفها، والتي تبدو للبعض وخاصة صغار السن بغير المقبولة، فلم تكن الكثير من المواقف أثناء ممارسة الحكم، وعلاقاتها الداخلية والخارجية مفهومة لدى هذه الشرائح. فحماس كانت تعبئ ضد مكنونات سياسية معينة، قلبت الصورة فجأة دون مقدمات، حتى أن بعضا من أعضاء حماس في وقت من الأوقات حرّم الدخول في الانتخابات، وهو تثقيف خاطئ، لم تقره حماس لكنها سكتت عنه ولم تحاول الحد منه منذ البداية[3].

لن نستقصي في هذا المقام طبيعة الخطاب بين الأطراف المتنازعة على حد سواء، كطبيعة الخطاب لدى حركة فتح في المواسم الانتخابية المختلفة كون فتح لا تلجأ إليه كما عادتها بالمقارنة بحركة حماس كحركة دينية. والمطلع على الساحات الجامعية مثلاً خلال مواسم انتخابات مجالسها الطلابية يرى فنون استخدام الخطاب الديني وتوظيفه بصورة هي أبعد ما تكون عن حقيقة فتح

[1] إياد البرغوثي، مرجع سابق، ص50.

[2] عامر شديد، «الخطاب السياسي لحركة حماس،» (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، رام الله، 2010)، ص47

[3] محمد الصواف، «القاعدة في فلسطين.. والسبب حماس،» 7 ماي 2007، (استرجعت بتاريخ 2 مارس 2019): WWW.islamonline.net

وجوهر فكرها والشعارات التي رفعتها على الدوام، مما يعني أن ثمة أزمة عميقة وهوة بيّنة تفصل ما بين فتح الفكر وفتح الممارسة، مما يدل أيضاً على أن الإطار الجامع لفتح بات هلامياً ويستوعب كل أشكال التناقضات والأفكار والممارسات المتضاربة. وإلاّ فما معنى أن تنشط في طباعة المصاحف وتوزيعها في تلك الفترة، بل وتظهر نزعة (سلفية) لدى أنصارها تتبنى التصدي لما يسمى (بالخطر الشيعي)، وكَيْل الاتهامات لحركة حماس والجهاد الإسلامي في فتح قنوات تواصل مع إيران.

لقد خلص باحثون أن حماس هي حركة سياسية لا تختلف من حيث التنظيم والأهداف والأدوات عن أي حركة سياسية فلسطينية، وكونها تعتبر نفسها ذات مرجعية دينية، لا يغير من سلوكها السياسي وأهدافها وعلاقاتها أي شيء، وما المرجعية الدينية إلاّ وسيلة للتعبئة وأداة للتبرير أو التفسير وإذا احتاج الأمر للصراع[1]. فمع مطلع السبعينات بدأت الدفعات الأولى من الشباب المسلم في الضفة وغزة، في الخروج إلى الجامعات. وقد تمكّن هؤلاء من منافسة القوى الوطنية، في الانتخابات الطلابية والسيطرة على بعض الاتحادات الطلابية[2]. ومع أن حركة حماس لم تعلن عن نفسها كحركة سياسية أو كينونة تنظيمية، إلاّ أنها كانت تعتبر تلك الانتخابات تجسيداً عملياً لوجودها السياسي ومدى قبولها الجماهيري، إلاّ أن فوزها عام 2006 بالانتخابات وما تبعها من أحداث وتفاعلات، قد أفضت إلى الحصار السياسي والاقتصادي لها وصولا إلى الاقتتال والانقسام الداخلي وسيطرة الحركة على غزة، وبالتالي أنتجت تداعيات حول مدى قدرة الحركات الإسلامية "كحركة حماس" على الاحتكام لقواعد النظام السياسي ومرتكزاته، وهل تسعى هذه الحركات للشراكة السياسية أصلا أم أنها تراوغ للسيطرة، وتؤمن بالانتخابات لمرة واحدة؟

اعتبر البعض أن الحركات الإسلامية باتت تتقن فن التلاعب بالمصطلحات والحجج في سبيل تحقيق أهدافها، فهي ترفع شعار التداول للسلطة والديمقراطية من أجل الوصول للحكم للمرة الأولى والأخيرة؛ وأنها غير قادرة على تنفيذ أي من وعودها تجاه الالتزام بالتداول السلمي للسلطة. فالديمقراطية الحقيقية ستصطدم قطعاً مع توجهات الحركات الدينية، لذلك فإن هذه الحركات لا يمكن

[1] إياد البرغوثي، مرجع سابق.

[2] أحمد يوسف، **حركة المقاومة الإسلامية: خلفيات النشأة وآفاق المصير** (شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1989)، ص9.

الحكم عليها إلاّ بالتطبيق العملي[1]. ويذهب آخرون إلى أن مشكلة الإسلاميين مع العمل السياسي والمشاركة الديمقراطية هي أن الحركات الإسلامية تعمل على استدعاء الدين لتبرير القمع وتقنين استخدامه. وتسلل التسييس الإسلاموي إلى مربع الدين يقفل باب السياسة، ويقفل باب المعارضة، ويتحول الخلاف مع الدين، وتزدحم الخطابات الدينية بالسياسة المكفرة للخصم السياسي، وتزدحم الخطابات الإسلاموية الحركية بالدين الذي يشرعن إقصاء الخصم والقضاء عليه ماديا وجسديا[2].

يرى أنصار حماس والتيارات الإسلامية، أن هذه الحركات لم تختبر طوال فترة مسيرتها، فأدبيات الحركات الدينية تزخر بالكثير من النصوص الرافضة للاستبداد، والداعية لاعتماد الديمقراطية وإن كانت بصيغة "الشورى" في مقاربتها للحكم، مضافا إلى أن ممارسات العصر الذهبي للدول الإسلامية يؤشر إلى إعطاء نموذج مثالي لتلك الحركات باعتماد احترام الآراء وترسيخ الحرية والمساواة[3]. إلاّ أن الواقع يشير إلى أن بعض أدبيات الإسلاميين تعطي ذخيرة حية لمناوئيهم لاستخدامها في عملية التشكيك في منطلقاتهم نحو الديمقراطية، ففي معرض تناوله لموقف الإسلاميين، من التعاون مع الحركات غير الإسلامية قبل الوصول للحكم وبعده، بيّن مشير المصري أحد قيادات حماس إلى أنه ليس ثمة تناقض في الموقف بين قبول الإسلاميين للمخالفين في مرحلة وعدمه في أخرى، إذا اعتبرنا أن قبولهم لغيرهم وتحالفهم معهم في مرحلة الاستضعاف قائم على السياسة الشرعية، التي تزول إلى فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد. وهذا لا يمثل قانونا شرعياً، يجب أن يأخذوا به في كل الأحوال، إنما بحسب ما تقتضيه المصلحة؛ أما في مرحلة التمكين فمنع المخالفين من نشر فكر أحزابهم، العلماني أو الشيوعي، وحض الناس عليه يمثل قضية أساسية في الشريعة، إذ أنها توصل أصحابها ومن حمل فكرها إلى الانحراف عن منهج الله، والإيمان بمناهج أرضية قد تسيرهم للخروج والردة عن الإسلام، فتكون الدولة الإسلامية هي التي هيأت الناس للوصول إلى هذه الدرجة من الانحراف، وهذا مما لا يقبل شرعا ولا عقلاً[4].

---

[1] إبراهيم حيدر، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، ط.1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص5.

[2] خالد الحروب، «حماس في الحكم: جدل السياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية،» **مجلة سياسات** (ربيع 2007).

[3] جمال منصور، **التحول الديمقراطي الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999)، ص55.

[4] مشير المصري، **المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة** (غزة: مركز النور للبحوث والدراسات، 2008)، ص87.

ثالثا: مظاهر الإرهاب والتطرف الديني

شهدت الحالة الفلسطينية بجميع قواها السياسية والمسلحة منذ عام 2006 هجمات فكرية شرسة من رموز السلفية الجهادية كافة، عبر الخطابات التي تصدرها المؤسسات الإعلامية التابعة لأدواتها الضاربة. بالإضافة إلى الكثير من الكتابات المناصرة للتيار الجهادي العالمي وصل بعضها إلى حد إدانة السلطات الحاكمة، ومنها اتهام حماس بإضاعة الدين وخسارة الدنيا.[1] وفي هذا الإطار اعتبرت الباحثة "بيسان عدوان" أن هذه الجماعات استفادت من المناخات الأصولية التي تخيم في الأجواء، وأضافت قائلة: "إن بروز هذه التيارات كان بسبب تحول حماس من المقاومة الفعلية للاحتلال، إلى الجلوس على مقاعد الحكم، والانشغال في العمل السياسي، حيث ترى بعض هذه التنظيمات أن حماس غير جادة في أسلمة المجتمع، وأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية على النحو الصحيح[2]. ومن هنا ظهرت إرهاصات الخطاب الديني المتشدد على الساحة الفلسطينية لتهدد السلم الاجتماعي، ومنها إطلاق فتاوى وآراء وأحكام دينية، تزرع معها الرعب داخل المجتمع.

يرى هاني السباعي أن تنظيمات السلفية الجهادية في غزة اتخذت خطا جهاديا يتوافق وخطاب القاعدة ويختلف مع خطاب حماس؛ وهو ما تسبّب في نشوب الصراعات بين حماس وهذه التنظيمات[3]. ومن التنظيمات التي تثير قلق حماس بشكل خاص، تنظيم "جلجلت"، وهو تشكيل مؤلف من مقاتلين، وانضم إليها عددا من انشق من كتائب القسام الجناح العسكري لحماس[4]. ويقول يزيد صايغ أن "جلجلت تسعى إلى فرض مفاهيمها الدينية على المجتمع الفلسطيني في غزة، وتعارض انشغال حماس في تلبية متطلبات الحكومة وخدمة الناس، عن الهدف الأسمى والأهم، وهو أسلمة المجتمع. وترى أن حماس بهذا الانشغال تكون قد عرّضت نزاهتها الإسلامية للخطر، وأساءت لتعهدها بخوض المقاومة ضد إسرائيل"[5].

---

[1] عامر شديد، مرجع سابق، ص67.

[2] بيسان عدوان، «بانوراما عربية، البلقنة الفلسطينية .. خطوات نحو بدائل للحركة الوطنية، الحركات السلفية في غزة،» 25 فبراير 2011: http://www.journal-ap.com/Print.aspx?AID=1729

[3] عامر شديد، مرجع سابق، ص67.

[4] عبد الغني سلامة، مرجع سابق.

[5] يزيد صايغ، «ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة،» تقرير صادر عن مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط بجامعة برانديز، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت، مايو 2010)، ص6.

ورغم أن القاعدة كتنظيم عالمي لم تعلن عن نفسها ووجودها في فلسطين، إلاّ أن الأراضي الفلسطينية شهدت – لاسيما قطاع غزة – خلال السنوات الأخيرة ظهور بعض التنظيمات الإسلامية المتشددة، شكّلت ما يمكن أن يسمى "خارطة فسيفسائية" خلال وقت قياسي سريع. ومن أبرز مكوناتها: جيش الأمة، جيش المؤمنين، جماعة جند أنصار الله، جيش الإسلام (التنظيم الذي اختطف الصحفي البريطاني جونسونح فتح الإسلام في أرض الرباط)[1]. وبغض النظر عن مصداقية صلة هذه المجموعات بتنظيم القاعدة، فإن السؤال الأكثر أهمية في هذا البحث ما هي لغة الخطاب الديني لهذه المجموعات وتداعياتها على مستوى تماسك ووحدة المجتمع الفلسطيني؟

ومن بين أبرز مظاهر التطرف الديني التي رصدتها مختلف الأدبيات والدراسات التي تمارسها هذه المجموعات، ما يلي: 1) التكفير، وهو أول مظاهر الانحراف الفكري السائدة وأكثرها أهمية وخطورة كونه منهج مناهض لطبيعة الإسلام بالإضافة إلى أنه يعوق الدعوة ويستعدي الجميع ضدها. 2) الإرهاب "العنف"، وهو مظهر للانحراف الفكري الذي يتبنى الإرهاب والعنف باعتبارهما أسلوب عمل ووسيلة لتحقيق الأهداف. وهو مرتبط بالمظهر الأول المتمثل بالتكفير. ولذلك يؤكد بعض المختصين أن الإرهاب وإن كان تصرفا عمليا إلاّ أنه في الواقع يمثل ترجمة عملية لفكر معين يتبناه الإرهابيون، ويرتكزون عليه في إرهابهم ويتذرعون به. 3) التشهير بالحكام والعلماء، وهو إساءة الظن بالآخرين وكثرة انتقادهم وتجريمهم وإلصاق التهم بزعماء وعلماء وقادة منافسيهم والجهر بالسوء في التعامل معهم[2]. 4) تشويه المفاهيم أي تسمية الأشياء بغير اسمها بتوظيف المصطلحات الشرعية لخدمة مصالحهم، وتبرير انحرافاتهم الفكرية ومن المصطلحات الشرعية التي يتشبثوا بها "الجهاد"، وقولهم إن ما يقومون به من إرهاب هو جهاد في سبيل الله متجاهلين أو غير مدركين أن للجهاد أحكاما وضوابط متعددة وشرّع للمسلمين دفاعا عن دينهم وأنفسهم ولم يشرع عدوانا أو انتقاما. فأصحاب هذا الفكر يحاولون جاهدين إقناع أتباعهم أنهم على حق، وأنهم ذوو رسالة لا بد أن توضع في طريقها الصعاب. ومن مصطلحاتهم أيضا تسمية العزلة هجرة، والانتحار شهادة، وتسمية الحكام بالطواغيت. 5) انتقاد سياسة الحكام، من خلال التشويش

[1] عدنان عامر، «حماس والقاعدة: حظوظ الفراق أقوى من فرص التحالف،» 30 مارس 2008 (استرجعت بتاريخ 2 مارس 2019): www.islamonline.net

[2] صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، **شرح فتح المجيد على كتاب التوحيد** (المملكة العربية السعودية: دار المنهاج، 2013)، ص136.

على الثوابت العقدية لديهم والتقليل من شأن قيم الولاء والوطنية والانتماء لدى الأفراد والتجرؤ على أحكام وأنظمة الدولة والدعوة إلى الانقلابات، والخروج على الحاكم والتشدد في تطبيق قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون ضوابط عادلة ومتوازنة. 6) إفساد القيم الاجتماعية أو على الأقل زعزعتها لدى الأفراد وإضعاف الروابط على مستوى المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق المجتمعي على أجهزة الأمن حتى تستمر في أداء أدوارها المتزايدة بتزايد أعداد المنحرفين فكريا، والذين تتوافر لديهم الدوافع للانخراط في أعمال إرهابية. 7) حجة إقامة الخلافة الإسلامية، حيث يرون أن حكومات الدول العربية الإسلامية القائمة حكومات كافرة، لأنها لا تحكم شرع الله كما يزعمون مما يتطلّب من وجهة نظرهم القضاء على تلك الحكومات والأنظمة وإقامة دولة الخلافة. وقد روجت لهذه الأفكار ودعت إليها الجماعات التكفيرية في بعض الدول على غرار الجزائر ونادت لضرورة الجهاد من أجل إسقاط تلك الحكومات.[1]

ممّا سبق نلحظ كيف نشطت التيارات الفكرية المتشددة إبان دخول حركة حماس معترك الحكم، من بوابة الانتخابات التشريعية، وما أعقبها من تشكيلها للحكومة العاشرة، ومن ثم توقيع اتفاق مكة، فقط تصاعدت حدة خطابات تنظيم القاعدة، والتي تمثلت أبرزها بتصريحات أيمن الظواهري، الذي اتهم حماس بالتنازل عن فلسطين بعد توقيع اتفاق مكة. وفي ترديد لأصداء هذا التصعيد، استخدمت الحركات السلفية في غزة لغة خطاب متشددة تجاه حماس، متهمة إياها بأنها ابتعدت عن الإسلام، وأصبحت تمثل نظام كفر وردة، كما هاجم خطاب هذه المجموعات حماس، متهما إياها بالتمكين للنفوذ الإيراني في فلسطين، محذرا من المخطط الشيعي الذي يلوح في الأفق ويرسخ أقدامه على الأرض ويسعى لتخريب البلاد"[2].

حاولت حماس إقناعها بالمنطلقات المتوافقة مع خطابها، وفي هذا السياق يشير النائب في حماس يحيى موسى بقوله: "منذ أكثر من عام، ونحن نحاور هذه المجموعات فكريا وثقافيا وتربويا، من أجل ثنيهم عن تفجير مقاهي الإنترنت ومحلات الكوافير وما شابه، انطلاقاً من قناعتنا بأن الفكر

[1] محمد بوكرب، «الأمن الفكري ودوره في تعزيز مكافحة التطرف الديني والإرهاب،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3)، ص ص39–43.

[2] «بيان صادر عن جيش الإسلام،» 30 حزيران 2008، (استرجعت بتاريخ 22 فبراير نيسان 2019):
www.isl0..amonline.net

لا يمكن إصلاحه إلاّ بالفكر وتغليب لغة الحوار[1]. فالحال لم يقتصر على حماس حيث عامة الشعب بات ينظر لهذه المجموعات بعين الشك والريبة، خصوصا مع انتشار فكرها بين الشباب وازدياد المنطوين تحت إطارها. وبالتالي تخشى السلطات الحاكمة أن يستغل نشاط هذه المجموعات ليتم شرعنة الحصار بحجة مقاومة الإرهاب، ومن هنا جاء حرص حماس على نفي وجود القاعدة في غزة، معتبرة أن الموجودة عبارة عن مجموعات سلفية تحمل أفكار متشددة. وبعد أحداث مدينة رفح جنوب قطاع غزة، حرصت حماس على تبني خطاب متشدد مع هذه المجموعات، متهمة إياها بعدم فهم الإسلام، وتلاقي أهدافها مع الاحتلال، حيث وصف بيان حماس هذه المجموعات بقوله "تخرج علينا عناصر أبت إلاّ أن ترش على جرح الوطن ملحا وناراً، وارتضت لنفسها أن تكون عصا جديدة في يد الاحتلال وأعوانه الذين يسومون الشعب سوء العذاب، وأعلنت بكل صلف ووقاحة وجهل بتعاليم الدين ووسطيته وسماحته عن تكفير شعبنا وحركتنا، واستحلال الدماء والأموال"[2].

وصل الأمر بحماس أن تصف هذه المجموعات بالمرتهنة للأجندات الخارجية، حتى وصل حد الخلاف إلى أقوى تجلياته بالصراع المسلح وسقوط الضحايا. ويبدو أن حماس أرادت من تلك المواجهة، تثبيت سلطتها في غزة وإرسال رسالة للمجتمع الدولي بمرونتها وبراغماتيتها، كما أنها أرادت قطع الطريق على إسرائيل التي روجت لقضية وجود القاعدة في غزة تحت رعاية حماس، إلاّ أن ذلك تم على حساب السلم الأهلي والعلاقات الاجتماعية[3].

خـــاتمـــة

بعد عرض طبيعة الخطاب الديني وتداعياته وتحدياته في الحالة الفلسطينية، يمكن استـــخلاص أن ما يؤخذ على جماعات الخطاب الديني في الحالة الفلسطينية أنها تحرص على الذات والمسمى الحزبي أكثر من حرصها على تجديد مضمونها الديني، الأمر الذي جعل معظمها متقوقعا على ذاته ويرى كل نقد ومراجعة عداء له. وقد أنتجت الظروف السياسية والإقليمية والدولية كثيرا من الأزمات التي ألقت بظلالها على واقع الخطاب الديني في فلسطين، وبالتالي لا بد

[1] أحمد فياض، مرجع سابق.

[2] حركة حماس، «بيان حول أحداث رفح، 16 آب 2009،» (استرجعت بتاريخ 22 فبراير 2019). www.palestin-info.info

[3] عامر شديد، مرجع سابق، ص69.

من علاجها. إن الخطاب الديني العاطفي غير المبني على علم ومعرفة، هو سبب من أسباب الغلو والتطرف الديني والتعصب للجماعة أو الطائفة. كما أن قضية الخطاب الديني والأصوات التي تطالب بتجديده وتصويبه تبعا لاختلاف الأزمنة والأمكنة، تعتبر من القضايا بالغة الأهمية، والتي ينبغي أن تستدعي دائما كل المهتمين بهذا الشأن، وبخاصة في ضوء متطلبات وتحديات العصر في الحاضر والمستقبل.

المـــراجـــع

خالد زواوي، **مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2012).

خالد حروب، **حماس: الفكر والممارسة**، ط.1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996).

عبد الله النفيسي، **الإخوان المسلمون: التجربة والخطأ** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989).

إياد البرغوثي، **الدين والدولة في فلسطين** (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

عماد الفالوجي، **درب الأشواك** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002).

محسن محمد صالح (محرر)، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).

أحمد يوسف، **حركة المقاومة الإسلامية: خلفيات النشأة وآفاق المصير** (شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1989).

إبراهيم حيدر، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، ط.1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

جمال منصور، **التحول الديمقراطي الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999).

مشير المصري، **المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة** (غزة: مركز النور للبحوث والدراسات، 2008).

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، **شرح فتح المجيد على كتاب التوحيد** (المملكة العربية السعودية: دار المنهاج، 2013).

خالد الحروب، «حماس في الحكم: جدل السياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية،» **مجلة سياسات** (ربيع 2007).

مجدي عيسى، «المشاركة السياسية لحماس بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2007).

رمضان الخطاب، «الإسلامي المعاصر في فلسطين: دراسة في ضوء حركة حماس،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2010).

نزار رمضان، «الخطاب الإسلامي المعاصر في فلسطين: دراسة في ضوء حركة حماس،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2010).

عامر شديد، «الخطاب السياسي لحركة حماس،» (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، رام الله، 2010).

يزيد صايغ، «ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة،» تقرير صادر عن مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط بجامعة براندیز، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت، مايو 2010).

محمد بوكرب، «الأمن الفكري ودوره في تعزيز مكافحة التطرف الديني والإرهاب،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3).

عروض كتب

Book Reviews

منصور لخضاري، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**، دراسات إستراتيجية (194)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).

د. أحمد صلحي[1] ***Dr . Ahmed esalhi***

Researcher, Diplomatic and International Studies, Mohammed V University (Rabat, Morocco)

سيشكل اغتيال عبد المالك دروكال المعروف "أبو مصعب عبد الودود" (1970–2020) زعيم "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، بالحدود المالية الجزائرية بداية شهر جوان 2020، محطة مفصلية في تاريخ التنظيم وتحالفاته بالساحل الإفريقي، كما سيطرح رهانات جديدة على تحول الحركة بالمنطقة وتهديدها للاستقرار الإقليمي. وقد أعلن نهاية سيرة رأس التنظيم وأدواره وتحولاته باعتباره آخر أمير "للجماعة السلفية للدعوة والقتال" قبل تحولها "لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" وترأسه لزعامته. استدعت هذه الأحداث مراجعة كتاب "تطور الظاهرة الإرهابية بالجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني" لمؤلفه منصور لخضاري الأستاذ الباحث المتخصص في القضايا الإستراتيجية والأمنية. وهو من الحجم المتوسط، افتتح بمقدمة وخمسة فصول، قاربت تحولات الحركات الإرهابية بالبلد وتطوير فضائها بتوسعها على منطقة الساحل كقاعدة لتحركاتها، وانتهى الكتاب بخاتمة، ليشكل رصدا تاريخيا لتحولاتها بالجزائر وتوسعه بمنطقة الساحل والصحراء.

يستهل دراسته بالوقوف على البدايات الأولى للحركات الإرهابية بالجزائر، بداية بالحركة الإسلامية المسلحة (مصطفى بويعلي) نتيجة للظروف الداخلية بعد إعلان وقف المسلسل الديمقراطي (انتخابات يناير 1992)، لتساهم هذه الظروف في تفريخ عدة جماعات إرهابية أخرى (الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح، الحركة لأجل الدولة الإسلامية، جماعة الباقون

[1] البريد الإلكتروني esalhi.ahmed@gmail.com

على العهد، جماعة الهجرة والتكفير ...)، في سيرة متواصلة من الانشقاقات والصراعات والتفريخ وإعادة تشكيل هذه التنظيمات.

لقد شكّلت تجربة "الجماعة الإسلامية المسلحة" محورا أساسيا في العشرية السوداء؛ حيث أسست لعلميات إرهابية ومجازر وفاء للدموية كشعار لها وللآءات الثلاث (لا صلح، لا حوار، لا هدنة)، غير أن الخلافات الداخلية عجّلت بتقسيمها بتشكيل "الجماعة السلفية للدعوة والقتال". وقد ساعد هذا التحول في إرساء دعائم التحول بالظاهرة بالجزائر من إطارها المحلي إلى الإقليمي، حيث بدأت كجماعة محلية ولضمان بقائها بعد انحسار الظاهرة مع "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" وانتهاء العشرية السوداء، وحل أغلب التنظيمات المسلحة باستثناء الجماعة السلفية، ولضمان بقائها أعلنت ارتباطها ومبايعة تنظيم القاعدة وزعيمه "أسامة بن لادن".

جاء إعلان ميلاد "تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي" كمسار تحول محوري في تاريخ التنظيمات الإرهابية بالجزائر، أظهرت محوريته بإعادة هيكلة شاملة؛ قيادة وتمويلا ونطاق هجماته وتحول عملياته القتالية والدعائية، وتوسيع قاعدة عمليات التنظيم إلى منطقة الساحل والصحراء. لقد شكّل توسيع القاعدة على الساحل من خلال الانفتاح على هذا الفضاء لفتح "جبهة جهادية جديدة" كأبرز المحاور التي ركزت عليها القاعدة بإعادة هيكلة كتائبها بتعزيز هيكلة الكتائب الصحراوية المتاخمة للحدود الجزائرية. كما برز في طبيعة عملياتها باستحداث عمليات اختطاف الأجانب لتعزيز قدراتها التمويلية وتكريس سطوتها على المنطقة. وساهمت هذه التحولات في تعزيز نمط التحالفات والتعاون بين التنظيمات وشبكات الجريمة المنظمة وحركات التهريب.

توقف الفصل الأخير على انعكاسات "الربيع العربي" على مسار تطور الظاهرة بالجزائر، حيث كانت البداية بمحاولات هذه الحركات والتنظيمات الإرهابية استثمار هذه الثورات للعودة إلى نشاطها، وبعث حركية التجنيد من خلال استثمار "اللحظة الثورية" لتعزيز حضور نشطائها السابقين وعودتهم للساحة. ففي ليبيا مثلا، شكّلت "الثورة الليبية" نقطة عودة لنشطاء "الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا" كعبد الحكيم الحمادي، وعبد الحكيم بلحاج، وساهمت في تشكيل جماعات ومليشيات مسلحة. كما استغلت تساهل الأنظمة ذات التوجهات الإسلامية على إثر وصولها للسلطة بعد "الربيع العربي" (مصر، تونس، ليبيا) مع المتشددين وغض الطرف عن إلتحاقهم بساحات القتال الجديدة "الثورة السورية"، كما ساهمت في عودة الجماعات الإرهابية كالحدود الجزائرية التونسية.

وفي سياق آخر، تتحدد انعكاسات تداعياته على هذه التنظيمات بشمال إفريقيا، من خلال الوقوف على تأثير الأزمة الليبية على أنشطتها وتحولاتها؛ فَقَــدْ ساهمت سوق الأسلحة المنهوبة وتدفقاتها بليبيا في تسليح هذه الحركات بأسلحة ثقيلة ومتطورة؛ كما عجلت تدفقاتها إلى منطقة الساحل بتفجير انقلاب على الرئيس المالي في مارس 2012 وسيطرة الحركات الإرهابية على شمال مالي، بالتدخل الفرنسي للقضاء عليها. ورغم نجاحه في تفكيك سيطرتها على شمال مالي وتنحية قياداتها الميدانية، غير أنها استطاعت في السنوات الأخيرة إعادة تشكيل تحالفاتها وتعزيز وجودها على قاعدة الولاءات القبلية، بتفريخ حركات جديدة منشقة عن تنظيم القاعدة؛ كحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وحركة أنصار الدين، فساهمت في تحويل الظاهرة باستثمارها بالصراعات العرقية ومحاولاتها لإبعاد القيادات الجزائرية، فهل سيشكّل القضاء على درودكال محطة نهائية لها مع تنامي نفوذ القيادات والحركات المحلية؟

تأتي أهمية الكتاب في قدرته على الإحاطة بالمسار التاريخي للظاهرة، إذ أن فهم حجم التحركات الأخيرة للحركات الإرهابية بالمنطقة مع تنامي أعمال العنف بمنطقة الساحل الإفريقي، يستوجب العودة لتحولاتها وتوغلها بمنطقة الساحل والصحراء، بالرغم من اختزاله بعض المحطات الرئيسية، كتطور هذه الحركات وحجم الجرائم التي ارتكبتها، وتجاهله للتحولات المحورية في الإحاطة بالشخصيات والزعامات ودورها في تطوير هذه التنظيمات. وأخيرا، تغييبه لمعركة مكافحة الإرهاب والتطرف التي خاضتها دول المنطقة لإنهائها، لكن هذه الملاحظات لا تقلّل من أهميته وغزارة معلوماته؛ إنه كتاب يستحق العودة إليه لفهم تطور الظاهرة الإرهابية بالجزائر وتأثيرها على منطقة شمال أفريقيا والساحل الإفريقي.